الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أكلي محند اولحاج

-البويرة-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de ka recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj-Bouira-
Faculté des Sciences économique,
Commerciales et des Sciences de Gestion

مذكرة بعنوان:

التمويل غير التقليدي كآلية لتمويل العجز الموازني

-دراسة حالة الجزائر من 2000 إلى 2019-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

❖ رابيا رقية

تحت إشراف الأستاذ(ة):

ساعو باية

أمام اللجنة المشكلة من:

أعضاء لجنة المناقشة	الجامعة	الصفة
رسول حميد	جامعة البويرة	رئيساً
ساعو باية	جامعة البويرة	مشرفاً
أوكيل حميدة	جامعة البويرة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين۞ والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

أحمد الله وأشكره الذى أعاننى ووفقنى على إتمام هذه المذكرة۞ حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه وجليل عطائه وإنعامه

يسرنى فى هذا المقام أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة ساعو باية على ما قدمته لنا من نصائح وتوجيهات قيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل.

كما أشكر كل من ساعدنى من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث وأخص بالذكر الأساتذة: رسول حميد۞ خوميجة فتيحة۞ أوكيل حميدة۞ ميلود وعيل۞ محمد هانى والأستاذ مدانى۞ اللذين كانوا عونا لى فى هذه الدراسة۞ دون أن أنسى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية۞ كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا

كما أتقدم بشكرى وإمتنانى أيضا إلى كل من قدم لنا يد المساعدة وحضانا باهتمامه وشجعنا ووقف بجانبنا طيلة إعداد المذكرة۞ إلى كل من خصص وقتا أو أسدى نصحا۞ أو أبدى رأيا۞ أو قدم مشورة۞ فقلوبنا تجود لكم بالعرفان ولكم منا جزيل الشكر وعظيم الإمتنان وجزاكم الله عنا كل خير.

إهداء

أهدى عملى المتواضع هذا إلى:

أغلى من فى الوجود .... منبع العطاء والوجود.... من جاهدت و ضحت لأجلى ....إليك أمى الحبيبة أطال الله فى عمرك

من كابد مشاق الحياة كى يخدمنا ...من كافح لأجلنا.....إلى منبع الحنان....أبى الغالى حفظه الله تعالى

إلى سندى ورفيق دربى زوجى الغالى أدامه الله تاجا فوق رأسى

إلى فلذة كبدى وقطعة من روحى التى عانت معى فى مشوارى الدراسى... ابنتى الغالية ابنتى الحبيبة حفظها الله ...إلى الروح التى تسكن أحشائى *أرانى الله إياك فى صحة جيدة عن قريب بإذن الله وجعلكم الله ذرية صالحة*

إلى الذين أشدد بهم أزرى فى هذه الحياة أخى خالد وأختى مريم وخالتى ميرفت

إلى أعمامى وعماتى وأخوالى وأخص بالذكر خالى مونير وإلى خلاتى ...إلى جدى محمد رحمه الله وجدى أحمد شفاه الله وإلى جدتى حورية وربيحة حفظهم الله

إلى أبناء وبنات عمومتى خاصة ويصال وخلاتى أخوالى .... كل كتاكيت العائلة الصغار

إلى الروح الطاهرة زوجة عمى زرقاط نصيرة رحمها الله التى أنجبت لى إخواناً وأخوات:

سيف الدين۞ سيد أحمد۞ علاء۞ رانيا۞ عبير..

إلى كل عائلة رابيا وعائلة بوشناق وعائلة محمدى ولا أنسى عائلة مقدم

إلى كل صديقاتى زينب۞ أحلام۞ نسيمة۞ إبتسام۞ سهيلة۞ رانيا۞ سارة

وإلى كل من سهر الليالى طالباً للعلم

إلى مواطن جزائرى غيور على وطنه.. إلى كل مغترب جزائرى مشتاق إلى أمه ووطنه..

إلى كل من وسعته ذاكرتى ولم تسعه مذكرتى

إليكم جميعاً..

رقية رابيا

فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال ..... ا

مقدمة عامة ..... أ-و

الفصل الأول: الإطار النظري للموازنة العامة والعجز الموازني

تمهيد 2

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الموازنة العامة 3

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة 3

المطلب الثاني: هيكل الموازنة العامة 6

المطلب الثالث: أنواع ودورة الموازنة العامة 14

المبحث الثاني: الإطار النظري للعجز الموازني 18

المطلب الأول: مفهوم العجز الموازني والنظريات المفسرة له 18

المطلب الثاني: أسباب العجز الموازني وحدوده المثلى 21

المطلب الثالث: آثار العجز الموازني ومبرراته 23

خلاصة الفصل 25

الفصل الثاني: آليات تمويل العجز الموازني

تمهيد 27

المبحث الأول: الآليات التقليدية وإشكالية تمويل العجز الموازني 28

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية وتمويل العجز الموازني 28

المطلب الثاني: الإيرادات العامة وآلية تمويل العجز الموازني 33

المبحث الثاني: السياسات غير التقليدية لتمويل الحجز الموازني 40

المطلب الأول: ماهية سياسة الإصدار النقدي (التمويل بالعجز) 40

المطلب الثاني: سياسة التيسير الكمي 46

المبحث الثالث: الصكوك الإسلامية كآلية حديثة لتمويل العجز الموازني 52

المطلب الأول: عموميات حول الصكوك الإسلامية 52

المطلب الثاني: معالجة العجز في الموازنة العامة باستخدام التمويل الإسلامي 55

خلاصة الفصل: 59

الفصل الثالث: التمويل غير التقليدي في الجزائر والآليات البديلة له

تمهيد: 61

المبحث الأول: الموازنة العامة في الجزائر، وآليات تمويلها في الفترة (2000-2016) 62

المطلب الأول: الموازنة العامة في التشريع الجزائري: 62

المطلب الثاني: العجز الموازني وتمويله في الفترة (2000-2016) 64

المبحث الثاني: التمويل غير التقليدي في الجزائر في الفترة (2017-2019) 70

المطلب الأول: تبني آلية التمويل غير التقليدي في ظل القانون 17-10 70

المطلب الثاني: واقع سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر 75

المبحث الثالث: الآليات البديلة لتمويل العجز الموازني في الجزائر 79

المطلب: الأول التنويع الاقتصادي وتفعيل القطاعات الراكدة كسبيل لتعظيم الإيرادات العامة 79

المطلب الثاني: موارد الطاقات المتجددة في الجزائر والإستفادة منها 93

المطلب الثالث: استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية (الإشارة إلى التجربة الماليزية) 99

خلاصة الفصل: 104

الخاتمة العامة 106

قائمة المراجع 112

الملاحق

الملخص

قائمة

الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطورات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).	66
02	تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).	68
03	تطور رصيد الموازنة (2000-2016) وتمويله عن طريق موارد صندوق ضبط الإيرادات.	69
04	تطور كل من نفقات التجهيز والتسيير والايرادات العادية والبترولية ورصيد الموازنة في السنوات 2017 ـ 2019.	77
05	ترتيب الجزائر في العالم لتنافسية السفر السياحة لستني 2015-2017.	84
06	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).	85
07	عدد السواح في الموسم السياحي الصحراوي الى غاية نوفمبر 2014.	87
08	السيناريوهات المتوقعة في أفاق 2030.	88
09	نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2012.	88
10	تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر.	89
11	القدرات المتراكمة للبرنامج تطوير الطاقات المتجددة للفترة 2015-2030.	99

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى بياني يوضح تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.	85

مقدمـــة

عامة

تعبر الموازنة العامة عن السياسة المالية للدولة، حيث أنها أول أداة بيد السلطات العمومية، وهي وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية التي تستند على مبدأ الأولويات وتأخذ في حسبانها العوامل المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك من خلال التنسيق بين الهيئات التشريعية والتنفيذية للدولة عبر مراحل متكاملة في إطار ما يسمى بدورة الموازنة العامة، ولتحقيق الأهداف الموجودة من الموازنة، لا بد لها من هيكل متماسك يجمع بين الأهداف والنتائج، يقتصر في مفهومه التقليدي على إيرادات الدولة ونفقاتها ويجب أن يتحقق التوازن بينهما بصورة دقيقة وذلك عن طريق استغلال موارد الدولة المتاحة لتحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها العامة ومن هنا يتضح مدى أهمية الاستغلال الأمثل و العقلاني للموارد والثروات المتاحة، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة ذات طبيعة غير متجددة كما هو الحال بالنسبة لموارد الجباية البترولية، وهذا على غرار الموارد الأخرى المتمثلة في الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الدولة التي تكون في الذمة المالية للدولة والجمعات المحلية.

ولكن في حالة ما إذا نقص اجمالي هذه الإيرادات مقارنة بإجمالي النفقات، تسجل الموازنة العامة للدولة عجزا يعتبر من أصعب المشاكل المالية والاقتصادية التي تواجهها الدول وذلك لصعوبة تمويله ،وفي هذه الحالات تلجأ بعض الدول إلى وسائل تمويل غير تقليدية مثل الإصدار النقدي، إلا أن هذه السياسة محفوفة بالمخاطر، ما جعل الكثير من علماء الاقتصاد يلحون على ضرورة تبني و انتهاج التمويل بالصكوك الإسلامية لما له من آثار إيجابية على عجز الموازنة، وبذلك يجب على الدول التي تسجل عجزا في موازنتها تنويع اقتصادها وتفعيل القطاعات الراكدة به.

وهذا ما ينطبق على حالة الجزائر حيث تعتبر دولة أحادية الاقتصاد لاعتمادها الشبه الكلي على موارد الجباية البترولية بحيث يعتبر قطاع المحروقات فيها بمثابة العمود الفقري، ولهذا تشهد موازنتها العامة عجزا مستمرا باستمرار إنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهذا ما حدث في الأزمة البترولية سنة 2014، بسبب انخفاض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولار مطلع سنة 2016، وعليه اتخذت تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر احراز مزيد من التقدم في ترشيد الانفاق العام و خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، وقد شملت التقشف والإلغاء التدريجي للنفقات عبر تخفيض الإستثمار العمومي، وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتوجات منها السيارات و الإسمنت و خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

وفي جانب الإيرادات أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم التي شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت.

ولكن رغم كل هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمجابهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط، إلا أن الموازنة العامة بقيت تسجل عجزاً لأن الإجراءات التي اتخذتها السلطات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة المتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات نفذت في غضون بضع سنوات لاستمرار الأزمة البترولية، ولأن الإجراءات الأخرى كخفض الدعم ورفع الضرائب و غيرها هي إجراءات لا تحضى بالقبول الشعبي، ولم يبقى لدى الدولة الجزائرية حلول أخرى لتمويل عجزها الموازني ما أدى بها إلى التمويل غير التقليدي الذي يقتضي طبع كتلة نقدية إضافية حسب ما جاء به القانون 10/17 في المادة 45 مكرر والذي انتقده أغلب الخبراء الاقتصاديين لما له من آثار سلبية.

-إشكالية الدراسة: مما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى نجاعة التمويل غير التقليدي كآلية لتمويل العجز الموازني في الجزائر وما مدى الآليات البديلة له؟

-الأسئلة الفرعية:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما المقصود بالموازنة العامة والعجز الموازني؟
- فيما تتمثل آليات تمويل العجز الموازني؟
- ماذا تحقق للجزائر من جراء تبنيها لسياسة التمويل غير التقليدي؟

-الفرضيات: لمحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وعن الأسئلة الفرعية إستعنا بجملة من الفرضيات التالية:

- لموازنة العامة هي وثيقة توضح جانب الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة، أما العجز الموازني فهو ينشأ عندما تكون النفقات العامة للدولة أكبر من الإيرادات العامة.
- تتمثل آليات تمويل العجز الموازني في تعظيم الإيرادات العامة العادية للدولة مثل الضرائب.
- لقد حقق التمويل غير التقليدي في الجزائر الأهداف المرجوة منه، وجنب الجزائر الدخول في دوامة المديونية الخارجية وما يترتب عليها من مخاطر.

-أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع التمويل غير التقليدي كمورد استثنائي أهمية كبيرة من الناحية النظرية والعملية كونه يعتبر حل نقدي مؤقت وظرفي في حالة عجز الموازنة العامة، فهو حافز مهم للاستثمار وخاصة أن إجراءاته تتم على المستوى الداخلي حفاظا على السيادة الاقتصادية للدولة الجزائرية، دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

-أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على سياسة الإصدار النقدي كآلية غير تقليدية لتمويل العجز الموازني الذي جاء به القانون 17/10، حيث تكشف هذه الآلية جانب مهم من جوانب السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية في الحالات الاستثنائية للجزائر، إضافة إلى عمق التساؤلات والنقاشات التي أثارت الجدل وسط الإعلاميين وحتى الخبراء الاقتصاديين من جراء استعمال هذه الآلية، وأخيرا ونظرا لسلبيات هذه الآلية، أردنا البحث عن إيرادات وموارد حقيقية لتمويل العجز الموازني وحل الأزمة المالية في ظل الأوضاع الراهنة.

-حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2019.

الحدود المكانية: اشتملت هذه الدراسة تطبيق سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي في الجزائر.

-دواعي وأسباب اختيار الموضوع: قد اجتمعت عدة دوافع لاختيار هذا الموضوع منها دواعي ذاتية وأخرى موضوعية، وتتمثل العوامل الموضوعية في:

-أهمية الموضوع بحد ذاته وذلك للإيمان الراسخ بأن السياسة المالية وتنسيقها بالسياسة النقدية تمثل التحدي الذي يواجه الاقتصاد الوطني في الظروف الراهنة والرغبة في استكشاف المستجدات المنظومة المالية والبنكية وما لها من تأثير مباشر على الحياة الاقتصادية.

-وأما الأسباب الذاتية فتتمثل في ميلي الشديد للمواضيع ذات الصبغة المالية والاقتصادية والبنكية بحكم التخصص الذي ندرس فيه، ضف إلى ذلك النقص الكبير في الدراسات المالية للدولة التي تتناول جانبين معا هما الجانب القانوني والجانب المالي الاقتصادي، فأردنا المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بهذه الدراسة محاولين تبسيط المفاهيم للمالية العامة للدولة والإلمام بها وأيضا لأنه موضوع حديث لم يحظى باهتمام طلبة العلوم الإقتصادية، وذلك لتخوفهم من قلة المراجع لحداثة الموضوع.

-المنهج المتبع في الدراسة:

قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة والعجز الموازني واتبعنا طريقة التحليل والترتيب، حيث في الفصل التطبيقي تناولنا تطور العجز الموازني وآثاره وطرق تغطيته.

-صعوبات الدراسة:

وفي إطار هذه الدراسة واجهتنا صعوبات تتعلق بموضوع البحث في حد ذاته والمتمثلة في كونه موضوع ثري جدا ويمكن أن يصبح موسوعة إن توسعنا في أفكاره وجزئياته بحيث يشمل ويلمس عدة مسائل خلال كل مراحل دراسته وذلك لأنه يشمل عدة جوانب وهي الموازنة العامة وهيكلها والعجز الموازني وآليات تمويله المتعددة والمتنوعة.

وما جعل الدراسة صعبة نوعا ما أيضا هو كثرة المراجع ما جعلنا نلح على الإلمام بكل جوانب الموضوع ولكن لضيق الوقت لم نتمكن من تقديم أكثر مما هي عليه الآن.

-الدراسات السابقة:

- دردوري لحسن، سياسة الميزانية العامة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر تونس، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/2013 حيث قسم دراسته إلى ستة فصول، جاء الفصل الأول بعنوان: الإطار النظري للسياسة الميزانية، والفصل الثاني بعنوان أدوات سياسة الميزانية، أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان: عجز الموازنة العامة للدولة وآليات علاجه بسياسة الميزانية، وقد تعنون الفصل الرابع بسياسة الميزانية وعلاج العجز في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أما الفصل الخامس كان تحت عنوان عجز الموازنة العامة في تونس وعلاجه وجاء عنوان الفصل السادس كالآتي دراسة مقارنة لسياسة الميزانية بين الجزائر وتونس، وتوصل في دراسته إلى عدة نتائج نذكر منها:

-إعتماد الجزائر على العجز المقصود من أجل تلبية احتياجات مشاريعها التنموية وتسوية هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات فهو يلعب دورا كبيرا في تسوية وضعية الموازنة العامة للدولة واستهلاك الدين العام، فقد استطاعت الجزائر من خلال الفوائض المالية التسديد المسبق للديون العامة.

-رغم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لازالت تعتمد بشكل رئيسي على الجباية البترولية رغم تشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى إلا أن مساهمتها بقيت محتشمة ويظهر لنا ذلك من خلال العجز في الموازنة العامة منذ سنة 2009 بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- قرود علي، كزيز نسرين، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل غير التقليدي والتمويل التقليدي-حالة الجزائر 2007-2017، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، المركز الجامعي الونشريسي تسمسيلت،

سبتمبر 2018، حيث قسما دراستهما كالتالي: الإطار النظري لعجز الموازنة العامة للدولة في المحور الأول، وآليات علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر في المحور الثاني، وقد توصلا إلى عدة نتائج نذكر منها:

-عجز الموازنة العامة هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

-تعتمد إيرادات الدولة بصورة كبيرة على إيرادات الجباية البترولية، فإن أي تقلب في أسعار النفط من شأنه التأثير على توازن الموازنة.

-إستخدمت الدولة الجزائرية صندوق ضبط الإيرادات كأداة لتمويل عجز الموازنة للدولة خلال فترة الدراسة.

❖ محمد هاني، ميلود وعيل، سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية –دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 04، جوان 2018، وقد جاء تقسيم الدراسة على النحو التالي: في المحور الأول تم تناول الإطار النظري لسياسة الإصدار النقدي وسياسة التيسير الكمي وأما في المحور الثاني تم التطرق إلى آفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج نذكر منها:

-القانون 17/10 يشرع لتطبيق سياسة التمويل بالعجز، أو ما يعرف بسياسة الإصدار النقدي وهي سياسة تتقارب إلى حد بعيد مع سياسة التيسير الكمي، إلا أن شروط كلا منها مختلفة.

-أن الإشكال في الاقتصاد الجزائري يكمن في الخلل الهيكلي، وليس في تمويل الموازنة العامة السنوية وعليه فإن تطبيق سياسة الإصدار النقدي في الجزائر لا طائل منه، قبل معالجة إشكالية مرونة الجهاز الإنتاجي.

❖ مطاي عبد القادر، راشدي فتيحة، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات –تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمس محاور، في المحور الأول: ماهية التيسير الكمي، وأما في المحور الثاني: آليات ومحددات تطبيق سياسة التيسير الكمي، و تناولا في المحور الثالث قنوات تأثير سياسة التيسير الكمي في الاقتصاد، كما تطرقا في المحور الرابع إلى مخاطر وآثار تطبيق سياسة التيسير الكمي وأخيرا في المحور الخامس تم استعراض تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق سياسة التيسير الكمي، وقد توصل في هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

-يظهر من متابعة تجارب الدول أن رهان الدول الكبرى على نجاح سياسة التيسير الكمي يعتمد أولا على أسواقها المحلية وليس على زيادة صادرتها فقط.

-تهدف جميع الدول إلى تطبيق سياسة نقدية تحقق لها النمو الاقتصادي فكان هدف اليابان من تبني سياسة التيسير الكمي معالجة حالة الكساد الذي كان يعانيه اقتصادها.

-هيكلة البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة، وثلاثة فصول وخاتمة عامة على النحو التالي:

مقدمة عامة واشتملت على تمهيد للموضوع ثم طرح إشكالية وتجزئة هذه الأخيرة إلى أسئلة فرعية مع اقتراح الفرضيات كإجابات مؤقتة لها، وبعدها قمنا بتحديد كل من أهمية الدراسة دواعي اختيار الموضوع، أهداف الدراسة، صعوبات الدراسة، الحدود (الزمانية والمكانية) للدراسة، المنهج المتبع في تحليل المعلومات مع ذكر بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

الفصل الأول بعنوان مدخل لدراسة الموازنة العامة والعجز الموازني، حيث تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول الموازنة العامة والإطار النظري للعجز الموازني.

والفصل الثاني الذي كان بعنوان آليات تمويل العجز الموازني، حيث تطرقنا فيه إلى الآليات التقليدية لتمويل العجز الموازني، والسياسات غير التقليدية لتمويل العجز الموازني وأخيرا التمويل بالصكوك الإسلامية كآلية حديثة لتمويل العجز الموازني.

الفصل الثالث الذي كان بعنوان التمويل غير التقليدي في الجزائر وتطرقنا فيه إلى الموازنة العامة في الجزائر وآليات تمويله في الفترة 2000-2016 وتبني سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر في ظل القانون 17/10 الصادر في 2017 وفشلها، وأخيرا قدمنا آليات بديلة لتمويل العجز الموازني في الجزائر تتمثل في التنويع الاقتصادي كسبيل لتعظيم الإيرادات وإضافة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي، وكذلك استفادة الجزائر من تجربة ماليزيا في تمويل العجز الموازني باستخدام الصكوك الإسلامية.

خاتمة عامة: وفي الأخير أتممنا دراستنا هذه بخاتمة عامة واشتملت على أهم النتائج المتوصل إليها، اختبار الفرضيات، ثم وضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للموازنة العامة والعجز الموازني

تمهيد:

تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية وتمثل تقدير لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة وقد تطور مفهوم الموازنة العامة وأنواعها بتطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، كما لها عدة مبادئ وضعها رواد المدرسة التقليدية لتنظيم الموازنة وإعطائها عدة سمات منها الدقة والوضوح وتسهيل عملية إعدادها وتنفيذها، ورغم هذا قد تواجه الحكومات مشاكل أثناء إعداد الموازنة ما يؤدي أحيانا إلى وقوع خطأ في عملية تقدير كل من جانبي الموازنة العامة الإيرادات العامة والنفقات العامة، الذي ينتج عنه إختلالات كبيرة على مستوى مالية الدولة ما يحدث عجزا في الموازنة العامة للدولة الذي يعتبر من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم لأنه السبب الرئيسي لعديد من المشاكل الاقتصادية التي برزت مؤخرا كالتأثير في الأداء الحكومي وكفاءته غيرها من أثار سلبية للعجز الموازني نتيجة اللجوء إلى مصادر تمويل غير عادية كالمديونية الخارجية .

ومن أجل توضيح أكثر لما سبق قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الموازنة العامة

المبحث الثاني: الإطار النظري للعجز الموازني

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الموازنة العامة.

تعتبر الموازنة العامة للدولة بشقيها الإيرادات العامة والنفقات العامة المحور الأساسي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة

من خلال هذا المطلب سنتطرق لمختلف التعاريف الخاصة بالموازنة العامة ونشأتها ومبادئها.

أولاً–تعريف الموازنة العامة:

التعريف الأول: هي تمثيل الإيرادات الحكومية ونفقاتها[1]، أي أنها توضيح لأوجه الإنفاق وأوجه تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية الإنفاق من خلال النظام الضريبي وأوجه الإيرادات الأخرى[2].

التعريف الثاني: عبارة خطة مالية معتمدة من قبل السلطة التشريعية[3]، وهي الأداة الرئيسية للسياسة المالية[4].

التعريف الثالث: تقدير أرقام مبالغ كل من النفقات والإيرادات العامة للسنة المقبلة حيث إنها بيان مفصل عن النفقات العامة بما يقابله من إيرادات لتغطيتها فهي تستند إلى عنصر التوقع[5].

التعريف الرابع: هي توقيع واجازة للنفقات والايرادات[6]، تقوم به السلطة العامة فتحضيرها وتنفيذها تقوم به هيئات الدولة ومن ثم فهو عمل إداري له محتوى مالي يتم اعتماده بالقانون الذي تصدره السلطة القائمة على إصدار القوانين في المجتمع[7].

ومما سبق يمكن القول أن الموازنة العامة هي برنامج تقديري للمبالغ التي ستنفقها الدولة والمبالغ التي تتوقع أن تحصلها من الإيرادات لفترة زمنية مقبلة عادة ما يكون سنة، كما أنها وثيقة تعدها الحكومة، تناقشها السلطة التشريعية قبل اعتمادها.

ثانياً–نشأة الموازنة العامة: قبل ظهور مصطلح الموازنة ومختلف مفاهيمها كانت النفقات تمثل شكل من أشكال الأموال الخاصة الحاكم ولم يكن وقتها فصل واضح بين الأموال التي تستخدم لحاجات الدولة أي

---

[1]–نداء محمد الصوص، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار أجنادين للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2007، ص83.

[2]– خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط10، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص322.

[3]– محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–لأردن،2007، ص141.

[4]–أوجست سوانينبرج، ترجمة خالد العامري، **الاقتصاد الكلي بوضوح**، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر 2007، ص296.

[5]–محمود الصغير بعلي، يسري يسرى أبو العلا، **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص87.

[6]–عجلان العياشي، **تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة تعزيز قدرات التمويل العمومي المستدام للتنمية بالجزائر للفترة 2001–2012**، مداخلة في المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات و النمو الاقتصادي، جامعة سطيف1، الجزائر يومي 12، 11 مارس،2013، ص 7.

[7].محمد دوايدار، مبادئ الاقتصاد السياسي المالي، **النظرية العامة في مالية الدولة السلبية المالية في الاقتصاد الرأسمالي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت، لبنان 2003، ص325.

للنفقات العامة أو لأغراض الحاكم و للنفقات الخاصة بمعنى أخرى لم يكن هناك فصل بين النفقات الخاصة والنفقات العامة وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات التي كانت تجمع من أفراد الشعب علي اختلاف مستوياتهم وطبيعة أعمالهم، وكذلك كان للملك حرية تامة سواء في فرض الضرائب والرسوم وجميع الأموال وإنفاقها كيف شاء وذلك حسب حاجاته وهذا لعدم وجود الضوابط التشريعية التي تحدد السلطات المالك في هذا المجال[1] فقد كانت الحضارات القديمة في العصور الوسطى تقوم بجباية الأموال وتنفقها دون أجزاء الموازنة العامة وهي الإيرادات ومن ثم النفقات في بريطانيا سنة 1733، حيث بدأ البرلمان البريطاني يراقب السلطة التنفيذية في جباية الضرائب[2]، ومع قيام الثورة الفرنسية عام 1789 تم إدخال عدد من التعديلات والتحسينات على فكرة ومضمون الموازنة العامة، حيث أصبح للسلطة التشريعية الحق في ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية في جباية الضرائب وإنفاق المال العام، كما نص دستور عام 1793 نصوصا لا تسمح بفرض أية ضرائب إلا في سبيل المصلحة العامة، ولجميع أفراد المجتمع المشاركة في فرض الضرائب ومراقبة استعمالها ومنذ ذلك الوقت بدأت الموازنة العامة في فرنسا تكتسب مفهومها الحالي بحيث أصبحت تعتمد سنويا من السلطة التشريعية[3]،وبصفة عامة فإن الأصول التاريخية للموازنة العامة ترجع إلى عرف تاريخي يتطلب ضرورة الموافقة المسبقة للشعب على كيفية جباية إيرادات الدولة وكيفية إنفاقها وقد تضمن هذا العرف **ألا تفرض ضريبة إلاّ بقانون يوافق عليه ممثلو الشعب، كما لا تنفق الأموال العامة إلا بعد مناقشتها بواسطة ممثلي الشعب أيضاً**[4].

كما حدثنا القران الكريم عن أول موازنة وضعت في التاريخ وهي الموازنة التي وضعها النبي يوسف عيه السلام في مصر، وتكمن في انتاج واستهلاك القمح في سنوات القحط والرخاء، قال تعالى: ﴿**قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ۝٤٧ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ۝٤٨**﴾[5]، ولذلك يمكن اعتبار أن مصر شهدت أول موازنة قبل كثير من دول العالم حيث تم استخدام القمح في الموازنة في سنوات الرخاء لاستهلاكه في سنوات القحط، وقد عرفت الموازنة في الدولة الإسلامية مبكرا في عهد الرسول محمد عليه الصلاة والسلام وكان يكتب ما يرد إليه من إيرادات أموال الزكاة الخراج والجزية، وكان يجري لها تقدير قبل ورودها، وتتمثل في غرس الثمار وتقديرها وكتابة الصدقات وأخماس الغنائم، وكان يتول ذلك أمناءه على بيت المال، كما أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يحتفظ بسجلات للكثير من أنواع النفقات التي يمكن تقديرها مثل سجلات بأسماء المسلمين وذريتهم حتى توزع عليهم

---

[1]- خليفي عيسى، **هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص 24.

[2]– طارق الحاج، **المالية العامة**، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص148.

[3]– سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2011، ص 568.

[4]- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008، ص 567.

[5]- **سورة يوسف الآية 47و48**، القران الكريم.

الأعطيات طبقا لهذه السجلات كما كان يتم ادخار جزء من الإيرادات لمواجهة النفقات غير المتوقعة وقد صح عن الرسول عليه الصلاة والسلام أنه كان يستوفي الحساب على عماله حيث كان يحاسبهم على المستخرج و المصروف[1].

ثالثاً–مبادئ الموازنة العامة: قام علماء المالية التقليديين بوضع مبادئ للموازنة العامة كي تنظمها وتحكمها، تهدف إلى تسهيل معرفة المركز المالي للدولة ووضوحه.

1– مبدأ سنوية الموازنة: ويعني هذا المبدأ تقدير إيرادات ونفقات الدولة و الموازنة بينهما، وأن تتم بشكل دوري وبصورة مستمرة[2]، على أن تكون المدة التي توضع لها الموازنة سنة من الزمن[3]، وسبب تحديد هذه المدة يعود لعدة اعتبارات مالية، إدارية وسياسية كما يلي: فالاعتبارات المالية تكمن في أن الموازنة لو نظمت لمدة أطول من سنة لكان من الصعب تقدير النفقات والإيرادات، أما الاعتبارات الإدارية فاعتبار أن عملية إعداد الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية والموافقة عليها من قبل السلطة التشريعية تأخذ وقتا طويلا من أربعة إلى ستة شهور أو أطول من ذلك، أما الاعتبارات السياسية فلا بد من السلطة التنفيذية الرجوع إلى السلطة التشريعية لإطلاعها على ما تم بشأن تنفيذ موازنة العام الماضي، ولأخذ موافقتها على موازنة السنة المالية المقبلة[4].

2 ـ مبدأ وحدة الموازنة العامة: ويقصد بها أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة، حتى يسهل معرفة مركزها المالي[5]، والمقصود بوحدة الموازنة هو الموازنة الواحدة أي موازنة الدولة وحدها[6]، كما أن قاعدة وحدة الموازنة تسهل على السلطة التشريعية الاطلاع بصورة واضحة على البرنامج المالي الحكومي مما يجعل الرقابة أكثر فاعلية على النشاط المالي للدولة[7].

3–مبدأ عمومية الموازنة (شمولية): يقصد به أن تظهر جميع تقديرات النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة دون إجراء مقاصة بين الاثنين وإذا كانت وحدة الموازنة تهدف إلى إعداد وثيقة واحدة لموازنة الدول، فإن مبدأ العمومية يهدف إلى أن يسجل في هذه الوثيقة وبالتفصيل كل تقدير لنفقة أو إيراد دون مقاصة ما يعني أن الموازنة لا تظهر سوى رصيد الفرق[8]، ويقوم هذا المبدأ بدوره على قاعديين هما: قاعدة عدم تخصيص الإيرادات التي تمنع تخصيص إيرادات معينة لنفقات

---

[1]– لعمارة جمال، **تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001، ص ص 106، 107.

[2]- خلف فليح حسن، **المالية العامة**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 284.

[3]– فتحي احمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص276.

[4]– محمد عصفور شاكر، **أصول الموازنة العامة**، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص ص 42، 43.

[5]– ناشد سوزي عدلي، **المالية العامة: نفقات عامة ـ إيرادات عامة . الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 289.

[6]– محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 276.

[7]– أعاد محمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، الإصدار السادس، عمان، الأردن، 2008، ص ص 108، 109.

[8]– مؤيد عبد الرحمن الدوري، طاهر موسى الجيناني، **إدارة الموازنات العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص31.

معينة على وجه التحديد ذلك لأن إجمالي إيرادات الموازنة يجب أن يشكل مجموعا مشتركا يخدم بدون تفرقة في تغطية مجموع النفقات، وقاعدة تخصيص الإعتمادات أن اعتماد البرلمان للنفقات العامة لا يجب أن يكون إجماليا، بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام[1].

4-**مبدأ توازن الموازنة:** ويعني تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة في الموازنة العامة المستمدة من المصادر العادية وهي الضرائب والرسوم وممتلكات الدولة[2]، حيث انه من مرتكزات النظرية التقليدية أن تستلزم وتتطلب توازنا سنويا للموازنة وذلك استنادا إلى حسن الإدارة المالية لتفادي مخاطر وجود عجز في الموازنة، بما قد يكون لوسيلة تغطيته من أثر تضخمي أو وجود فائض بها[3].

المـــطلب الثـــاني: هيكـــل المـــوازنـــة العـامـــة.

إن هيكل الموازنة العامة يتكون أساسا من النفقات العامة، والإيرادات العامة التي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي الداخلي للدولة.

أولا-النفقات العامة:

1 ـ تعريف النفقات العامة:

التعريف الأول: هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة[4].

التعريف الثاني: هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة[5].

التعريف الثالث: مبلغ من المال ينفق من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها المختلفة لإشباع حاجات عامة[6].

التعريف الرابع: مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة[7].

وعلى هذا يمكن القول كل النفقات العامة هي المصروفات التي تنفقها هيئة عامة قصد تحقيق منفعة عامة للمجتمع.

---

[1]- سيد عطية عبد الواحد، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة دارسة مقارنة بالفكر الإسلامي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص158.

[2]- زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية الأمة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص278.

[3]-عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، **مدخل لدراسة أصول الفن المالي لاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص285.

[4]- عدلي البابلي، المالية والنظم الضريبية، **تقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة والقانون**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009، ص 134.

[5]- البطريق يونس أحمد، حامد عبد المجيد دراز وآخرون، **المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)**، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص169.

[6]- طارق قندوز وآخرون، **الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد والتضخم والبطالة**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 4، سبتمبر 2015، ص128.

[7]- دغمان زوبير، **مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 2016 - 2017 ، ص 34.

2-عناصر النفقات العامة: للنفقات العامة ثلاث عناصر رئيسية هي:

2-1-شكل النفقة العامة: يتخذ الإنفاق الحكومي في الوقت الحاضر الشكل النقدي، فالدولة تدفع نقودا مقابل حصولها على الخدمات والسلع التي تحتاجها[1].

فالشكل النقدي يسمح بتحقيق عنصر الرقابة على الأشخاص العامة الذين يزاولون الوظيفة العامة[2].

2 -2-شكل الخزانة العامة: إن المبالغ النقدية للنفقات العامة تدفع بواسطة خزانة هيئة عامة وفقا لما يحدده لها التنظيم الإداري من اختصاصات ومسؤوليات تتطلب قيامها بإنفاق نقدي وفقا لقانون الموازنة العامة[3].

3 -2-إشباع حاجة عامة: وهي الحاجات الجماعية التي يقوم بإشباعها هيئة عامة[4].

3-تقسيمات النفقات العامة: تتخذ النفقات العامة صورا متعددة ومتنوعة، وفقا لوظائف الدولة.

3-1-**التقسيم الوظيفي:** ويتفرع إلى ما يلي:

3-1-1-النفقات الإدارية: وهي النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة[5] .

3-1-2-النفقات الاجتماعية: وتتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، عن طريق تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي وذلك بمساعدة بعض الأفراد أو الفئات.

3-1-3 النفقات الاقتصادية: وتتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيق أهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهـدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية مثل النقل والمواصلات ومحطات توليد القوى والري والصرف[6].

3-2 ـ التقسيم من حيث مقابلها أو أثارها: وتنقسم إلى ما يلي:

3-2-1 النفقات العامة الحقيقية: تمثل مشتريات الدولة من سلع وخدمات اجتماعية (الأرض، رأس المال، العمل) وهي ضرورية لقيام الدولة بوظائفها التقليدية من أمن، عدالة، مرافق عامة، بالإضافة إلى الدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي كمشاريع الطرق والجسور وإقامة البنية التحتية[7]، وتنقسم بدورها إلى[8]:

أ-النفقات العامة الجارية: وهي النفقات اللازمة لتسير المرافق العامة بصورة متكررة وتمثل الرواتب والأجور وفوائد الدين العام والخدمات العامة كالصحة والتعليم وهذا النوع لا يساهم في تكوين رأس المال.

---

[1]- محمد عصفور شاكر، **أصول الموازنة العامة**، ط 5، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2013، ص260.

[2]-أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، **المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 42.

[3]-عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص232.

[4]-لعيوف **سمير، المالية العامة في الجزائر**، مطبوعة لاجتياز مسابقات الماجستير، ص05 عن الموقع الالكتروني:
https://fr.scribd.com .le02/05/2019

[5]- عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شهاب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص113.

[6]- زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة لنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص35.

[7]-محمد الخصاونة، **علم المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المنهل للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص71

[8]- نزار سعد الدين العتيبي، إبراهيم سلمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 330.

ب–النفقات العامة الاستثمارية: وتهدف إلى تكوين رأس المال الثابت وتوسيع الطاقة الإنتاجية لها، مثل بناء السدود.....الخ.

3–2–2–النفقات العامة التحويلية: وهي تلك التي تنفقها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات ودون أن تؤدي هذه النفقات العامة إلى زيادة الدخل القومي، فالدولة تهدف منها إلى تحويل أو نقل جزء من الموارد المتاحة من مسارها الأصلي من شخص إلى أخر داخل المجتمع بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي[1]، وتنقسم إلى[2]:

أ–النفقات العامة التحويلية الاقتصادية: وتتمثل بالإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشاريع الإنتاجية بقصد تخفيض تكاليف إنتاجها، وذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى معين، إما لتمكين الطبقات المختلفة في المجتمع من استهلاك هذه المنتجات بأسعار معقولة وإما لدعم المواد التموينية الضرورية أو لمساعدة هذه المشاريع لكي تستطيع منافسة المشاريع الأجنبية.

ب–النفقات العامة التحويلية الاجتماعية: وهي النفقات التي تنفقها الدولة عندما تقوم بالنشاط المالي، وتتضمن أقساط استهلاك الدين العام والفوائد المترتبة عليه، وتقوم بتحويل المبالغ النقدية من دافعي الضرائب إلى حاملي سندات الدين العام.

3–3–التقسيم وفقا لمدى تكرارها الدوري في ميزانية الدولة: وتنقسم إلى نوعين:

3–3–1–النفقات العادية: هي النفقة التي تجدد كل فترة زمنية معينة[3]، وغالبا ما تكون سنوية ويتكرر تحققوها خلال فترات دورية منتظمة ويتم تمويلها من إيرادات الدولة العادية والتي تتمثل أساسا في الضرائب وإيراداتها من أملاكها العامة[4].

3–3–2–النفقات غير العادية: هذه النفقة لا تكرر كل سنة بصفة منتظمة بل تحدث في فترات زمنية متباعدة تزيد عن السنة[5]، كالنفقات الحربية ونفقات إصلاح أثار الكوارث الطبيعة ونفقات مد الخطوط السكك الحديدية وغيرها[6].

3–4–تقسيم النفقات العامة من حيث سريانها:

3–4–1–النفقات القومية: هي تلك النفقات التي ترد في موازنة الدولة تشمل المرافق التي تتولها الحكومة المركزية مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن وهي ذات طابع قومي[7].

---

[1]– هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ص 19.

[2]–جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص50.

[3]- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار النهضة العربية، للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1992، ص 75.

[4]- فليح خلف، **مدخل إلى المالية العامة**، ط 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2017، ص 125.

[5]- خالد أحمد المشهداني، نبيل ابراهيم الطائي، **مدخل الى المالية العامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005، ص 79.

[6]- أحمد جامح، **علم المالية العامة: فن المالية العامة**، ط 1، دار النهضة العربية، 1975، ص40.

[7]- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2008، ص45.

3-4-2-النفقات المحلية: وتدعى الإقليمية، تشمل المرافق التي تقوم بها الهيئات المحلية[1]، كمجالس المحافظات والمدن والقرى وترد في موازنة هاته الهيئات نفقات توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة[2].

4-آثار النفقات العامة: تؤثر النفقات العامة على عدة جوانب أهمها ما يلي[3]:

4-1-تأثير النفقات العامة على الإستهلاك: يمكن للنفقات العامة أن تزيد الإستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة كما يكن أن تزيد من استهلاك المجتمع جراء إعانات البطالة والمعاشات.

4-2-تأثير النفقات العامة على الإنتاج: يمكن لزيادة الإنفاق على الخدمات العامة أن تؤدي إلى زيادة الفرد الإنتاجية كما إن الإنفاق العامة على البنية التحتية يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وكذلك فإن تقديم المعونة للمنتجين وزيادة النفقات العامة في المشاريع الجديدة يؤدي لاستحداث وظائف واستيعاب لبعض العاطلين عن العمل كل هذا يساهم في زيادة الإنتاج.

ثانياً-الإيرادات العامة: سوف نتطرق إلى أهم الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتمول نفقاتها.

1-تعريف الإيرادات العامة وعناصرها:

1-1-تعريف الإيرادات العامة: هي المصادر التي تستمد الدولة الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من اجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع[4].

1-2-عناصر الايرادات العامة: يمكن إبراز عناصر الإيرادات العامة كما يلي[5]:

1-2-1-الصفة النقدية: وهو ما يطابق مع نفقات الدولة بصورتها النقدية وما يتلاءم مع الظروف والنظام المالي الحديث.

1-2-2-الصفة العمومية: تحصلها الدولة وتعود بالنفع العام لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية.

1-2-3-الصفة الإجبارية والنهائية: تفرضها الدولة جبرا لتحصل عليها بصورة نهائية.

2-**تقسيمات الإيرادات العامة:** تتعدد وتتنوع الإيرادات العامة وفق مصادرها التي تغذي الموازنة العامة إلى إيرادات عادية تضم كل من الإيرادات الاقتصادية والإيرادات السيادية، وإيرادات غير عادية وهي القروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

---

[1]- عبد الحميد محمد القاضي، **مبادئ المالية العامة: دراسة الاقتصاد العام**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1974، ص171.

[2]- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3]- حسام داوود، مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005، ص289.

[4]- محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 75.

[5]- أوكيل حميدة، **دور الموارد العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية ـ دراسة حالة الجزائر**ـ أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016، ص26.

2-1-الإيرادات العادية: ويقصد بها الإيرادات التي تتكرر دوريا في الموازنة العامة وهي تتضمن إيرادات أملاك الدولة والضرائب أو الرسوم[1]، وتكون إما اقتصادية أو سيادية وهي:

2-1-1-الإيرادات الاقتصادية: وتتحقق عندما تمارس الدولة نشاطاً اقتصاديا من ممتلكاتها وتكون متمثلة في "الدومين".

-مفهوم الدومين: يقصد به جميع أملاك الدولة العقارية والمنقولة الصناعية أو التجارية التي تملكها الدولة والتي تدر إيرادا ماليا وتجدر الإشارة الى التميز ما بين الدومين العام والخاص، فالدومين العام مصطلح يطلق على أملاك الدولة التي لا تدر إيرادا بل تحتفظ الدولة بملكية هذا النوع لتحقيق أهداف اجتماعية أما الدومين الخاص فيشمل ممتلكات الدولة التي تسعى لتحقيق مردود مالي اقتصادي وهذا النوع هو الذي يعول عليه في تمويل الموازنة العامة[2]، وينقسم إلى ثلاث أنواع هي:

أ-الدومين العقاري والزراعي: ويتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر ومصادر الثروة المعدنية، ويأتي دخل هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو من الأجرة التي يدفعها المستأجرون[3].

ب-الدومين الصناعي والتجاري: ويتكون من النشاطات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مقابل مبالغ غير احتكارية وقد تقوم الدولة بإدارة هذا الدومين من طرفها أو تمنح امتياز أو ترخيص لأحد الأشخاص سواءً كان طبيعيا أو معنويا[4].

ج-الدومين المالي: يقصد به الأوراق المالية التي تملكها الدولة من الأسهم والسندات التي تدر إرباح وفوائد[5].

2-1-2 الإيرادات السيادية: وهي الإيرادات التي تحققها الدولة جبراً وتنقسم إلى:

أ-الرسوم: هي مبالغ مالية يدفعها الفرد جبرا في كل مرة تؤدي إليه خدمة معينة تعود إليه بنفع خاص[6].

ب-الإتاوة: هو اقتطاع نقدي تفرضه الدولة جبرا على ملاك العقارات بنية المنفعة العامة التي عادت عليهم من وراء قيامها ببعض الأشغال كشق الطرق وتعبيدها وتوصيل الكهرباء والعقارات العينية[7].

---

[1]-رانيا محمود عمارة، **المالية العامة الإيرادات العامة**، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص33.

[2]-نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخيشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص84.

[3]-رفعة المحجوبي، **المالية العامة : النفقات العامة والإيرادات العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1979، ص189.

[4]- لوني نصيرة، ربيع زكرياء، **محاضرات في المالية العامة**، السنة الثانية قانون عام وخاص، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص25.

[5]-يسرى ابو العلى، ماجدة شلبي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مطبوعة موجهة للمستوى الثالث، فصل دراسي أول، جامعة بنها، كلية الحقوق، مصر، بدون سنة نشر، ص60.

[6]-مصطفى جاب الله، **سياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو واستهداف التضخم**، ط1، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص119.

[7]-رسول حميد، **تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر 3، 2016 -2017، ص58.

ج–الغرامة: وهي عبارة عن مبلغ نقدي يدفع جبرا إلى الدولة من أي فرد يرتكب مخالفة قانونية، أو لأي أنظمة أو تعليمات صادرة من الدولة، مثل مخالفات السير، الأسعار والمخالفات الصحية، وهي أداة تنظيمية تحصيلها غير ثابتة لا يمكن التنبؤ بها كما أنها ليست موردا أساسيا ولا يمكن الاعتماد عليها كمصدر رئيسي[1].

د–الهبات والعطايا: وقد تتلقي بعض المحكومات من حين لأخر بعض الهدايا والتبرعات تساعدها مع تحويل نفقاتها العامة ولكن تتميز بضالة الحصيلة وعدم ضمان دوريتها لهذا لا يمكن الاستناد عليها[2].

هـ–الضرائب: هي عبارة عن مدفوعات إجبارية، ترتبط بنشاطات معينة[3]، تدفع إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[4].

- **أركان الضريبة:** وتتمثل فيما يلي[5]:

–الضريبة فريضة إلزامية.

– الضريبة فريضة تحددها الدولة.

–الضريبة تدفع بصفة نهائية.

– تدفع الضريبة بدون مقابل.

- **أنواع الضريبة:** وهي عدة أنواع:

1–الضريبة الوحيدة: يقصد بها أن فرض ضريبة موحدة على الدخل المتولد على مختلف المصادر بعد خصم جميع التكاليف اللازمة للحصول على الدخل، أي ما يحصل عليه الشخص الواحد من الدخول المختلفة على أنها وعاء واحد[6].

2–الضريبة المتعددة: ويعني إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب فحسب هذا النظام تعتمد الدولة على أنواع متعددة من الضرائب (تعدد الأوعية) حيث يقلل هذا النوع من ظاهرة التهرب الضريبي[7].

---

[1]–محمد ساحل، **المالية العامة**، ط 1، دار جسور للنشر والتوزيع، المدية، الجزائر،2017، ص 93.

[2]– عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز على، **المالية العامة**، الجزء الثاني، مؤسسة شباب الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية ، مصر، 1979، ص355.

[3]–غازي عبد الرزاق النقاش، **المالية العامة، تحليل أسس الاقتصاديات المالية**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص43.

[4]– محمد محرزي عباس، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، ط4، دار هومة، الجزائر، 2008، ص14.

[5]–حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، محمد عمر حماد أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، القسم الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص18

[6]–حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص18.

[7]–نفس المرجع ،ص19.

3-الضرائب على رأس المال: وهي التي تقع على مجموعة الأموال المنقولة (الأسهم، السندات ...) والعقارية (المبنية وغير المبنية) التي يمتلكها الشخص في لحظة معينة والقابلة للتقدير بالنقود سواءاً كانت تدر دخلا أم لا من أمثلة عنها حقوق التسجيل المدفوعة بمناسبة تملك عقار[1].

4-الضرائب على الدخل: ويفهم من الدخل كل ما يحصل عليه الفرد من إيراد مقابل السلع التي ينتجها أو الخدمة التي يقدمها[2]، وتشمل الضرائب على دخل الأفراد ضريبة الدخل من الموظفين والمستخدمون، ضريبة الخدمات الاجتماعية، ضرائب الدخل من الشركات والمشروعات الاخرى[3].

5-الضريبة على الإستهلاك: هي تلك الضرائب التي تفرض عند الحصول السلع الاستهلاكية كالرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على القيمة المضافة TVA[4].

6-الضريبة المباشرة: وهي الضرائب التي تقطع من المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص أخر بأي حال، فمثلا ضريبة الدخل سواء كانت على الأشخاص كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي IRG أم على الشركات وهي الضريبة على أرباح الشركات IBS يتحملونها مباشرة دون نقل العبء إلى غيرهم[5].

7-الضرائب غير المباشرة: وهذا النوع من الضرائب يستطيع من تفرض عليه إن ينقل عبئها إلى الآخرين، حيث يستطيع منتج السلع إن ينقل عبئها بالكامل إلى المستهلك أو الجزء منها بمعني إن المنتج والمستهلك يتقاسموا عبئ هذه الضريبة[6].

2-2-الإيرادات غير العادية: وهي تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة والهيئات العامة من إن لأخر بغير انتظام ومثلها القروض العامة والإصدار النقدي التي تستخدم في مواجهة النفقات غير العادية[7].

2-2-1-القروض العامة: هي مبالغ من المال تقوم الدولة بالحصول عليها من أفراد المجتمع أو الوسائط المالية أو الهيئات الأجنبية أو الحكومات الأخرى بهدف تغطية حاجات الإنفاق العام[8].

---

[1]- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2]-حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3]- إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، ط02، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عما، الأردن، 2014، ص162.

[4]- حميدة بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[5]- نفس المرجع، ص21.

[6] ـ إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص268.

[7] ـ مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العامة، المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 291.

[8] ـ المرسي سيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام: النفقات القروض العامة**، الكتاب الأول، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص206.

- **أنواع القروض العامة:** تتعدد وتتنوع القروض العامة تبعاً للأساس الذي تستند عليه ومنه نجد

أ–من ناحية المصدر المانح للقروض العامة:

✓ **القروض الخارجية (الدين العام الخارجي):** وضعت العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادية للتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية تعريف للقرض الخارجي (الدين الخارجي) على أنه الدين الإجمالي في تاريخ معين والذي يعاد مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد غير المقيمين بسندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو من دونها أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أومن دونه[1].

✓ **القروض الداخلية:** هي قروض تلجأ أليها الدولة إلى المدخرات القومية الداخلية[2]، ويستلزم توافر المدخرات الوطنية الفائضة عن الاستثمار الخاص واستعداد المكتتبين الأمر الذي يرتبط بمدى الثقة للمواطنين للاكتتاب في القروض الداخلية[3].

في الحقيقة يفضل الكثير من الاقتصاديين اللجوء للقروض الداخلية بدلا من القروض الخارجية لان عملية الاقتراض الداخلية لا يترتب عنها سوى إعادة توزيع للدخول من دافعي الضرائب إلى حاملي السندات الحكومية وإعادة توزيع للثروات وكل ذلك يتم داخل المجتمع ذاته لن يترتب عنه اقتطاع جزء من دخل الإقليم إلى الخارج في شكل سداد لأقساط الدين وفوائد لذا ينصحون بضرورة لجوء الدول إلى القروض الداخلية بدلا من القروض الخارجية.[4]

ب–من ناحية مدة القرض: وتتفرع إلى[5]:

✓ **القروض القصيرة الأجل:** وهي قروض غالبا ما تعقد في مدة محددة لتتجاوز السنة وتكون في الغالب في شكل أذونات الخزينة تصدرها الدولة وتبيعها للمصالح والمؤسسات العمومية.

✓ **القروض طويلة الأجل:** غالبا ما تعقد لمدة ثلاث أو خمس سنوات وتسمى في هذه الحالة قروض متوسطة الأجل وإما أن تعقد لمدة تزيد عن عشر سنوات وتسمى في هذه الحالة قروض طويلة الأجل تستخدم حصائلها في الغالب في تمويل مشروعات الاستثمار الضخمة، أو مشروعات الكوارث، والحروب.

---

[1]–عبد الغفار فاروق عبد الغفار، **الدين العام الخارجي وسياسة تحويله استثمارات أجنبية**، دراسة الحالة المصرية، مجلة اقتصاديات المعرفة، مصر، العدد17، 2017، ص44.

[2]– سالم محمد الشوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص164.

[3]–محمد خالد الحريري، محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، **اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2010–2011، ص244.

[4]- المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام: الموازنة العامة ـ الإيرادات العامة ـ القروض**، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، لبنان، 2009، ص 241.

[5]–غازي حسين عناية، **أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر الإسلامي**، مؤسسة شباب ا لجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 211،212.

ج–من ناحية حرية المكتتب في المساهمة في القرض:

✓ **القروض الإختيارية:** والأصل في هذه القروض أن تكون اختيارية فأساس القروض تعاقدي، ولكنه سيلزم صدور قانون لإجازته وتترك الدولة للأفراد والهيئات أحرار في قبول الشروط التي تعرضها، فلهم حق القبول أو الإعراض عنها دون مباشرة أي نوع من أنواع الإكراه، فيكون الدافع للاكتتاب هو كون العملية مجزية ماديا نتيجة أن سعر الفائدة مرتفع[1].

✓ **القروض الاجبارية:** هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة بطرق غير عادية تغفل فيها الدولة واحد أو أكثر من شروط التعاقد وبالتالي ينعدم فيها توافق الإرادتين، فالدولة أن توزع الأعباء العامة بالكيفية التي تراها[2].

الاصدار النقدي الجديد: يمكن أن تقرر الحكومة اللجوء إلى طبع نقود جديدة لمواجهة التزاماتها المحلية دون الحاجة إلى الضغط على الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري[3]، بما لها من سلطة السيادة وسلطة الإشراف على النظام النقدي ولكنه يعتبر وسيلة تضخمية[4]، لأنها تحدث زيادة في كمية النقود ما ينجم عنها زيادة الإقبال على شراء السلع والخدمات بطريقة مفاجئة مما يؤدي لارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض القيمة الحقيقة للنقود[5].

المطلب الثالث: أنواع ودورة الموازنة العامة

سنتطرق في هذا المطلب لأنواع الموازنة العامة ومراحل إعدادها وتنفيذها والمشاكل التي تواجهها الدول أثناء إعدادها.

أولاً: أنواع الموازنة العامة

تنقسم إلى ما يلي:

1–الموازنة التقليدية (موازنة البنود): وهي النموذج الأول للموازنة العامة وطبق في الو.م.أ وكان ذلك في عام 1921م، وتركز هذه الموازنة على الرقابة على النفقات العامة وأن تتم عمليات الصرف وفقا للقوانين المالية وقد تم في هذا الوضع تبويب الإيرادات العامة والنفقات العامة بشكل يمكن من إحكام الرقابة عليها ومحاسبة المسؤولين[6].

والمبدأ الذي تقوم عليه الموازنة التقليدية هو حصر جميع الإيرادات و النفقات في وثيقة واحدة وبشكل مفصل، وتتميز بوضع حد للفوضى في استخدام المال العام لكن يعاب عليها التشدد في عملية الإنفاق العام و الحصول على الأموال العامة من قبل المسئولين في رأس الهرم الإداري خوفا من المسائلة و المحاسبة مما أدى إلى تطبيق مبدأ المركزية في إدارة المال

---

[1]–حياة بن إسماعيل، **تطوير إيرادات الموازنة العامة**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2009، ص 26.

[2]– عبد الكريم صدق بركات، **المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1970، ص484.

[3]– عبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 248.

[4]– عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2008، ص449، ص451، بتصرف.

[5]– عبد القادر شلالي، محمد هاني، **العجز الموازني كآية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر دراسة اقتصادية للفترة 2000–2015**، مجلة نماء الإقتصاد والتجارة، العدد 03، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، جوان 2018، ص 112.

[6]–محمد عصفر شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 149.

العام وكذلك التشدد في الرقابة أدى إلى زعزعة الثقة بين الرئيس والمرؤوس والالتزام الحرفي لقواعد والتعليمات خوفا من الوقوع في الخطأ هذا ما قلل من روح المبادرة[1].

2-الموازنة الأداء والبرامج: تمثل هذه الموازنة المرحلة الثانية في تطور الموازنة العامة في أمريكا وتتمحور الفكرة الرئيسية لهذا النوع على معرفة حجم النتائج للأعمال الحكومية ومقارنتها بالتكلفة المالية والزمنية والجهد الإنساني والموارد اللازمة لإنجاز تلك الأعمال، وتتميز بالقياس الدقيق للأداء إلا أنه يصعب قياسها في الإعمال الصغيرة، وأيضا عدم الاهتمام بالمهارات الفردية للمرؤوسين مما يؤثر على كفاءة العامل[2].

كما تعتبر الأداة الرئيسية التي تتخذها الحكومة لتوجيه النشاط الاقتصادي وتعتمد موازنة الأداء على الموازنات التقديرية ووضع تكاليف نمطية و تحديد عناصر التكلفة المباشرة و غير المباشرة وإعداد نظم محاسبية موحدة لوحدات القطاع العام وتنميط النماذج و البيانات اللازمة في إعداد الموازنات التقديرية وتحديد نوع النشاط المتجانس ووحدات الإنتاج التي تقاس بمقتضاها معدلات الأداء للقوى البشرية، فإن تطوير موازنة الدولة و إخراجها في شكل موازنة انجاز وأداء على الوجه المرغوب فيه يتطلب وقتا وجهودا ،إذ يحتاج الأمر إلى تضافر الأجهزة التنفيذية المختلفة وتدريب الموظفين تدريبا كافيا على المفاهيم الحديثة وسائل تطوير الموازنة[3].

3- موازنة البرمجة والتخطيط: نشأت فكرة موازنة التخطيط و البرمجة بشكل رئيسي إلى تحسين و ترشيد عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بأفضل الطرق لتوزيع واستخدام الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة بما توفره لواضعي و مقرري السياسة الحكومية من وسائل تحليلية بالإضافة إلى تقييم البرامج والمشروعات الحالية والمقترحة مستقبلا للوزارات المصالح الحكومية علاوة على توفيرها المعلومات الكافية عن كلفة برنامج أو مشروع حكومي وتوضيح الطرق البديلة لإنجاز ودراسة التكاليف و العائد لكل من البدائل المقترحة، وتهدف هذه الموازنة إلى محاولة تبرير قرارات المخطط وتنظر إلى الـــــبرامج والأنشطة الحكومية على أنها مجرد وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية وتهتم أساسا بالتخطيط الشامل وتكاليف المهام أو الأنشطة[4].

لموازنة التخطيط والبرمجة مزايا وسلبيات تتمثل فيما يلي[5]:

- **مزايا موازنة التخطيط والبرمجة:**

أ-الجمع بين الوظائف الرئيسية للموازنة العامة من تخطيط ورقابة ومحاسبة.

ب-تساعد على تنفيذ الخطط التنموية.

---

[1]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص149.

[2]-طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص150، 151.

[3]- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، ص ص 380، 381.

[4]- خالد الخطيب شحادة، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص355.

[5]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص107.

ج–قياس منفعة المتحققة من كل نشاط وقياس المداخلات والمخرجات لكل نشاط.

- **سلبيات موازنة التخطيط والبرمجة:**

أ–صعوبة التطبيق في المجالات التي تكون فيها الأهداف غير قابلة للقياس الكمي.

ب ـ صعوبة اختيار الأهداف والبرامج اللازمة لكل هدف لان لكل مساوئه وعيوبه.

ج ـ من الصعب تحديد عمل كل جهاز حكومي على حدة بمعزل عن الأجهزة الأخرى.

4– الموازنة الصفرية: تعتبر من أحدث تقسيمات الموازنة بدأت في أوائل السبعينات لتطوير الموازنة التقليدية بهدف التوصل إلى استخدام الأموال العامة استخداما أمثل و أفضل وتحقيق أكبر قدر ممكن من أهداف المجتمع في ظل الإمكانيات المتاحة[1]،والمبدأ الذي تقوم عليه هذه الموازنة هو توفير المال اللازم لتمويل البرامج، من هنا يبدأ من نقطة الصفر و كأن تلك البرامج لم تكن موجودة، فيتم النظر لموازنة أي هدف أو نشاط في بداية السنة المالية ،وكأنها صفر حتى لو كان هذا الهدف مستمرا من سنوات سابقة[2]، كما تتميز بتحسين وترشيد عملية اتخاذ القرارات، والحد من الزيادة في النفقات ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في الأجهزة الحكومية ويعاب عليها أنها تحتاج طول الوقت وصعوبة إخضاع جميع البرامج والمشاريع لمتطلبات الموازنة الصفرية[3].

ثالثاً: مراحل اعداد الموازنة العامة (دورة الموازنة)

تمر الموازنة العامة بأربعة مراحل هي:

1–مرحلة التحضير والاعداد: وهي المرحلة التي يتم فيها وضع الموازنة العامة بدءا بعمليات التحضير لإعدادها، وانتهاءاً بوضع الصيغة النهائية لها، والتي تتم من قبل السلطة التنفيذية باعتبارها السلطة الأكثر قدرة ومعرفة وارتباطا بعملية الإعداد وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية المستنبطة من الموازنات السابقة مع إجراء تعديلات عليها[4] وتبدأ مرحلة التحضير بإصدار تعليمات من طرف وزارة المالية ،يتعين على الوزارات كافة العمل بموجبها عند تحضير موازناتها وتحدد تواريخ معينة لبرنامج إعداد الموازنة، وعلى ضوء هذه التعليمات تقوم كل وزارة بإعداد مشروع موازنتها (تقدير إيراداتها ونفقاتها) للسنة المقبلة ،وعلى كل وزارة أن تراعي في وضع موازناتها حالة الخزينة، وبعدها تقوم كافة الوزارات بتقديم مشاريع موازناتها إلى وزارة المالية في تاريخ معين لتقوم بتحليلها ودراستها وإجراء المناقشات مع كل وزارة للوصول إلى مشروع الموازنة العامة يضم جميع موازنات الإدارات الحكومية، ويرفع هذا المشروع إلى مجلس الوزراء ليقوم بتحليله من قبل لجانه المتخصصة

[1]– طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص107.

[2]–حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 543.

[3]– محمد عصفور شاكر، كرجع سبق ذكره، ص207.

[4]– خلف فليح حسن، مرجع سبق ذكره، ص200.

ومناقشته للتأكد من إن الموازنة العامة قد حققت أهداف السياسة المالية للحكومة، وفي ضوء نتائج المناقشة يأخذ المشروع صياغته النهائية ويكون جاهزا لعرضه على السلطة التشريعية[1].

2-مرحلة اعتماد الموازنة العامة (مرحلة الاقرار): ويمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية وعموما تمر بثلاث خطوات هي[2]:

2-1-المناقشة العامة: حيث يعرض المشروع للمناقشة العامة في البرلمان.

2-2-المناقشة التفصيلية المختصة: حيث تقوم لجنة مختصة متفرعة من البرلمان بالاستعانة بعدد من الخبراء الاستشاريين من خارج المجلس للاشتراك معها في مناقشة الموازنة في جوانبها التفضيلية ثم تقدم تقريراً إلى المجلس التشريعي.

2-3-المناقشة النهائية: حيث يناقش المجلس التشريعي مجتمعا تقرير اللجنة المختصة ويصدر تعديلاته وتوصياته، ويتم التصويت على الموازنة العامة بأبوابها وفروعها وفق للدستور والقوانين المعمول بها في هذا الشأن ثم يصدر قانون بربط الموازنة.

3-مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: يتولى تنفيذ الموازنة السلطة التنفيذية ونعني بعملية تنفيذ الموازنة تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة وهي مرحلة التطبيق العملي، يخضع تنفيذ الموازنة لقواعد أساسية تميز بين الإذن بالصرف من جهة وبين مجموعة القواعد الخاصة بالحسابات العامة والإجراء اللازم عند الصرف من جهة أخرى، فلا بد من تحديد الصرف الذي يخضع لعمليات إدارية وحسابية دقيقة ومنظمة لأن وقوع أي خطأ يولد مسؤولية تترتب عليها عقوبات تأديبية إدارية ومدنية[3].

4-مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة: تعتبر الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة الضمان الذي يعمل على عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية، ويمكن التمييز بين عدة أشكال حسب الزاوية التي ننظر منها إلى الرقابة.

4-1-من حيث الجهة التي تتولى الرقابة: وتنقسم إلى نوعان[4]:

4-1-1 الرقابة الداخلية: تتم داخل السلطة التنفيذية وتمارس أساسا على النفقات العامة أكثر ممن ممارستها على الإيرادات العامة.

---

[1]- محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 185،ص187.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2004، ص 130.

[3]- أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص101.

[4]- محرزي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة -النفقات العامة-الإيرادات العامة -الميزانية العامة للدولة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2008، ص ص 320 ،321.

4-1-2 الرقابة الخارجية: وهي تلك الرقابة التي يعهد بها إلى هيئات مستقلة تتمتع بما يتمتع به القضاء من استقلالية ولا تخضع للسلطة التنفيذية، وتقوم بفحص تفاصيل تنفيذ الموازنة العامة ومراجعة وفحص حسابات الحكومة واكتشاف المخالفات.

4-2-من حيث التوقيت: وقد تكون سابقة على الصرف أو لاحقة له كما يلي:

4-2-1-الرقابة المسبقة: وتدعى المانعة أو الوقائية وتتمثل في إجراء عمليات المراجعة والتدقيق والرقابة قبل الصرف ويمنع هذا النوع التصرفات التي تقوم بها السلطة التنفيذية غير المشروعة.

4-2-2-الرقابة اللاحقة: تبدأ عملها بعد انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي للموازنة وتشمل الرقابة على النفقات العامة والإيرادات العامة[1].

4-3-من حيث النوعية: وتنقسم إلى[2]:

4-3-1-الرقابة الحسابية: ويقصد بها مراجعة وتدقيق الدفاتر المحاسبية والمستندات والتعرف على مدى مطابقتها للاعتمادات المحددة في الموازنة العامة

4-3-2-الرقابة التقييمية: وتهدف إلى تقييم النشاط الحكومي سعيا لرفع كفاءته وتحسين مستوى أدائه.

المبحث الثاني: الإطار النظري للعجز الموازني.

قد تم تداول العجز الموازني من طرف العديد من الاقتصاديين القدماء والمعاصرين لأنه أصبح ذو أهمية كبيرة لما ينجر عنه أثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفهوم العجز الموازني والنظريات المفسرة له.

أولاً-مفهوم عجز الموازني:

التعريف الأول: هو الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وهو من أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تعاظم أزمة الديون الخارجية[3]، أو زيادة الكتلة النقدية مما يجعله عاملا من عوامل التضخم[4].

التعريف الثاني: هو الذي يعكس مقدار الزيادة في إجمالي النفقات عن إجمالي الإيرادات وتقوم الدولة بأكثر من إجراء لتمويل هذا العجز[5]، ويكون خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون بسنة مالية[6].

1- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص ص 562، 563.

2-حسن كشيتي، **دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج موازنة العامة للدولة- حالة الجزائر-** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018- 2019، ص ص 22،23.

3-علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2004، ص225.

4- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 346.

5-سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجواني، **النقود والبنوك و المصارف المركزية**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص195.

6-عاهد نبيل عناية، **أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني 1996-2013**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، تخصص اقتصاديات التنمية، غزة، فلسطين، 2014،ص51.

التعريف الثالث: هو خطأ يفترض الوقوع به ومن الصعب تجنبه ويمثل اختلال بين إيرادات الدولة ونفقاتها العامة، بحيث يستحيل مع ظروف التزايد المستمر لحجم النفقات العامة أن يتم الوفاء بها بواسطة الإيرادات العامة فينشأ هذا الإختلال[1].

ومنه يمكن القول أن العجز الموازني يحدث إذا فاق مجموع النفقات مجموع الإيرادات وتقوم الدولة باللجوء إلى آليات جديدة لتمويل تلك النفقات.

ثانياً–النظريات المفسرة للعجز الموازني:

1–نظرة المدرسة الكلاسيكية للعجز الموازني: قامت النظرية الكلاسيكية على بعض الفرضيات والآراء التي وضعها كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو وجون باتيست ساي نذكر منها ما يلي[2]:

–الاعتقاد بمبدأ الحرية الاقتصادية الذي يقودنا إلى تلقائية اليد الخفية في العودة إلى التوازن كلما ابتعدت عنه.

–مبدأ الرشادة الإقتصادية التي تتمثل في العرض يخلق الطلب.

–نظرية كمية النقود التي تقوم على أن هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة من النقود وبين المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

–ولهذا طالب الكلاسيك أن تبتعد الدولة كليا عن الميدان الاقتصادي وأن ينحصر دور الأدوات المالية في تحقيق التعبئة للإيرادات العامة من المصادر العادية لتغطية الاستهلاك الجماعي، وعند ذلك تستغل موارد المجتمع الإنسانية والطبيعية استغلالا كاملا بأقصى كفاءة. وقد أقر الكلاسيك قاعدتين أساسيتين هما[3]:

–**قاعدة الحياد المالي:** أي أن تدخل الدولة يجب أن يكون حياديا بحيث لا يؤثر تدخلها سواء من خلال فرض ضريبة أو القيام بنفقات عامة، على قرارات وتصرفات الأفراد في القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال.

–قاعدة توازن الموازنة: تتضمن ضرورة تعادل إجمالي إيرادات الدولة مع نفقاتها تعادلا تاما، ووفقا للفكر الكلاسيكي فعلى الدولة أن تقوم بتقدير نفقاتها في أضيق نطاق ممكن، ثم يتم بعد ذلك تقدير إيرادات الدومين، فإذا لم تتمكن من تغطية النفقات يتم الاعتماد على الضرائب، مع تفضيل أنواع الضرائب التي تقلل من درجة تدخل الدولة في حرية الأفراد.

2– نظرة المدرسة الكينزية للعجز الموازني: تناول الفكر الكينزي موقعه من العجز الموازني فقد قامت على مبدأ ترك الدولة الحارسة مكانها للدولة المتدخلة التي اصبحت بمقدورها استخدام ميزانيتها من خلال زيادة نفقات الاستثمار من جهة وتقليص الضرائب من جهة اخرى بهدف تنشيط وانعاش الاقتصاد ومن ثم تحقيق الاهداف النهائية لسياستها الاقتصادية وكانت نتيجة ذلك تزايد النفقات العمومية لدرجة فاقت الزيادة في الدخل الوطني واصبح من غير الممكن تمويلها من خلال الايرادات الضريبية، الأمر الذي استدعى ضرورة إعادة النظر في قضية التوازن الموازني، وأصبحت الحكومات مطالبة للبحث

---

[1]- عبد الحق بن تفات، محمد ساحل وآخرون، **أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009 – 2016**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع، 2018، ص ص 235 ،236.

[2]- جاكلين ديلوربيه وآخرون، **التمويل والتنمية**، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، العدد الأول، جويلية 2015، ص 44.

[3]- كركودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي -دراسة تحليلية مقارنة-** ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2007، ص ص89 ،90.

عن مصادر أخرى لتمويل العجز، ومن ثم خرجت المالية العامة والموازنة العامة عن حيادتها وتركز الاهتمام حول التوازن الإقتصادي لأنه الكفيل بتحقيق التوازن المالي لاحق واصبح بإمكان الدولة أن تحدث عجزا مقصودا في موازنتها العامة لتحقيق بعض أهدافها، كالتشغيل الكامل لعوامل الانتاج وبعث النشاط الاقتصادي، مع خفض الانفاق العام عند إدراك الاقتصاد مرحلة التوظيف الكامل، أو بروز ملامح لشبح التضخم[1].

***الأسس النظرية للمدرسة النقدية:** ومع ظهور التضخم الركودي في منتصف السبعينيات وجهت إلى نظرية العجز المنظم، العديد من الانتقادات من مدرسة النقدية (التيارات المعاصرة للمدرسة النيوكلاسيكية التي ترتكز بشكل كبير على النقود والسياسة النقدية) وقائدها فريدمان وهايك وغيرهما، ونادوا بضرورة التوسع في تحرير الأسواق ورؤوس الأموال والاقتصاد من قيود وإعادة هيكلة الاقتصاد طبق لذلك، ورأوا أن ذلك يحقق أعلى مستويات الاداء الاقتصادية والهدف الجوهري للسياسة الاقتصادية في تقديرهم يتحدد بمكافحة التضخم والاستقرار النقدي من خلال ضبط معدلات نمو كمية النقود بينما يتناسب مع نمو الناتج القومي الإجمالي ويرون ان معالجة العجز لا يتم الا بمراحل تستهدف تخفيض نسبة العجز الى الناتج القومي الاجمالي تدريجيا من خلال تخفيض واضحا في الإنفاق العام الجاري لاسيما الموجه الى الجوانب الاجتماعية والدعم المقدم لإشباع حاجات عامة[2].

ثالثاً–أنواع العجز الموازني:

ولإعطاء صورة أكثر حول موضوع عجز الموازنة العامة لابد من التطرق الى انواعه وهي كالتالي:

1–العجز الهيكلي: ويتمثل في عجز معدلات نمو الايرادات العامة غير مسايرة واللحاق بمعدلات نمو نفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، بمعنى أنه عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة التي تكون مؤثرة على العجز المالي وكذلك التذبذبات في الدخل المحلي واسعار الفائدة وغيرها[3].

2–العجز التشغيلي: وينجم عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يؤخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائدة، أي أنه يراعي قيمة الفوائد التي تدفع لتعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون[4].

---

[1]–زواق الحواس، **كفاءة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، يومي 5 و 6 ماي 2014، جامعة المسيلة، الجزائر، ص ص 5، 6.

[2]– سالم عبد الحسين، **عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجاته مع اشارة للعراق للمدة (2004 –2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 18، العدد 28، بغداد العراق، بدون سنة نشر، ص296.

[3]– دردوري لحسن، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، مجلة أبحاث إقتصادية وادارية، العدد 14، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 105.

[4]–حليمي حكيمة، باهي نوال، **عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الازمة البترولية للفترة 2001 –2017**، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 04، الجزائر، جوان 2018، ص 40.

3-العجز الجاري: يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض ويقاس بالفرق بين مجموع انواع الانفاق والايرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة[1].

4-العجز الشامل: والذي يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد دون أقساط القروض المستحقة وبين الإيرادات العامة الضريبة وغير ضريبة وعليه فان العجز المالي يعكس الفجوة التي يجب تغطيتها بالاقتراض العام[2].

5-العجز الأساسي: يتضمن العجز الجاري فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع هي تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية، وعليه يمكن القول أن العجز الأساسي يستبعد فوائد الديون ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسة المالية الحالية[3].

6-العجز الفعلي: يقصد به قصور الإيرادات العامة بمختلف أنواعها عن تغطية النفقات العامة مهما كانت أشكالها، ويحسب بطرح الإيرادات العامة من النفقات العامة، حيث تشمل الإيرادات العامة كل من الإيرادات العادية الضريبية وغير الضريبية والإيرادات النفطية وأقساط القروض المستردة والمساعدات الهبات التي تتلقاها الحكومة في حين تشمل النفقات العامة نفقات التسيير التي تعتبر نفقات جارية، ونفقات التجهيز وهي بمثابة نفقات رأسمالية[4].

المطلب الثاني: أسباب العجز الموازني وحدوده المثلى.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أسباب العجز الموازني التي تتمثل في زيادة النفقات وقلة الإيرادات وكذلك حدوده المثلى.

أولاً-أسباب العجز الموازني:

1-زيادة النفقات: وتعود هذه الزيادة للأسباب التالية[5]:

- زيادة الطبيعية في عدد السكان وما يترتب على ذلك من مسؤوليات الدولة اتجاه المجتمع من توفير الحاجات الاساسية للمواطنين وإقامة المشاريع والمرافق العامة من طرق ومدارس ومستشفيات وكفالة التعليم وما يتطلب ذلك من زيادة في الإنفاق من سنة لأخرى.
- زيادة النفقات الخدمة المدنية وخصوصا بند الرواتب والاجور.

---

[1]-شايق عبد الجليل، عبد الوهاب دادن، **العجز الموازني واختلال منضومة توازن الاقتصادي: حقيقته وآلية تمويله**، مجلة رؤى الاقتصادية، مجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص204.

[2]-دندان راضية، **عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)**، ص 04، عن الموقع الالكتروني: www.asjp.cerist.dz le 22/02/2019

[3]- دندان راضية، **عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)**، مرجع سبق ذكره، ص04.

[4]-سعد ولاد العيد، **دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعرض النقد والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2010**، مجلة دراسات، العدد 17، جامعة الاغواط، الجزائر، جوان 2012، ص ص 216، 217.

[5]-هزرشي طارق، لباز الامين، **دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي**، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، يومي 23- 24 فيفري 2011، ص 07عن الموقع الإلكتروني: www.iespedia.com 22/01/2019

– زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية وما يصاحب ذلك من الارتفاع المتواصل في التكاليف.

– تزايد أعباء خدمة الدين العام المستخدم لتمويل العجز في الموازنة.

–سوء تصرف الادارة ويكمن في حالة الاسرار في الانفاق حيث تقوم الحكومات بنهب الموارد المالية العامة بقدر لا يستهان به، كإقامة المهرجانات التي تستهلك الملايين دون أية نتائج تذكر بالإضافة الى تفشي حالات الفساد الحكومي الأمر الذي يؤدي الى ضياع الكثير من المال العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المرفقة بشكل لا يتضمن سالمة التنفيذ ودقته[1].

–كما أن عامل التضخم تأثير كبير مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود وبالتالي دفع الانفاق العام للدولة نحو التزايد[2].

2–إنخفاض حصيلة الايرادات: ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى إنخفاض الايرادات هي:

– فقدان الدول لجهاز ضريبي كفئ وقادر على القيام بتحصيل الضرائب بالنسبة والمقادير الحقيقية أو تنمية موارد جديدة قادرة على تغطية الاحتياجات المتزايدة وضعف المؤسسات التشريعية والسياسية ما يؤدي إلى الرشوة والمحسوبية والتهرب من دفع الضرائب المستحقة وغيرها من اشكال الفساد الاداري ما يؤدي الى عدم توازن الموازنة العامة[3].

– ظاهرة المتأخرات المالية: ويقصد بها التأخر في تحصيل في موعدها المقررة قانونا، ويرجع ذلك للكثير من الأسباب لعل من أبرزها الإهمال لكثير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية وغيرها وتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام[4].

–لامركزية التجارة الخارجية: إن الدخول في منطقة التجارة العالمية يفرض على الدول رفع الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة من عمل القيود وجعلها أكثر انفتاحا، وبالتالي لا تمارس رقابة حقيقية على الحدود ولا تتوفر على أية آلية جمركية جعل من إيراداتها تنخفض إلى أدني حد ممكن، خاصة في ظل تطبيق نظام التفكيك الجمركي الذي دعا إليه وجسده الاتحاد الأوربي، وكما يرجع السبب الرئيسي والحقيقي في حدوث العجز إلى عدم وجود العدالة والمساواة والظلم من السلطة في بعض الدول، والابتعاد عن العمل الذي هو أساس الثروة، وكذا التوزيع غير العادل للإيرادات بالإضافة إلى عدم الالتزام بأحكام الشريعة، و يجب على الإمام العادل أن يصرف الأموال العامة في المصالح العامة بأن يقدم الأهم فالأهم، والأصلح

---

[1]–كزيز نسرين، حميدة مختار، **اليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة إنهيار اسعار النفط دارسة حالة الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، 35 (01)، جامعة زيان عشور، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 228.

[2]– حسن الحاج، **عجز الموازنة: المشكلات والحلول**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 63، ماي 2007، ص 08.

[3]–زكرياء محمد عزام، محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2007، ص ص 185، 186.

[4]– حليمي حكيمة، باهي نوال، مرجع سبق ذكره، ص41.

فالأصلح، فيصرف كل مال خاص في جهاته أهمها فأهمها ويصرف ما وجده من أموال المصالح العامة في مصارفها أصحها فأصحها[1].

وهناك سبب آخر هو عدم توفير الشفافية أي المعلومات الدقيقة حول ظروف اعداد الموازنة وطرق تنفيذها وفتح المجال أمام الجميع للإطلاع عليها من خلال توثيقها ونشرها بشكل علني من أجل توسيع دائرة الرقابة ومحاصرة الفساد[2].

ثانياً: الحدود المثلى لعجز الموازني.

هناك من يرى نسبة 25 % من الدخل الوطني في الدول الصناعية تمثل الحد الحرج للضرائب ويؤدي تجاوز هذه النسبة عاجلا أو أجلا وفي حدود ثلاث سنوات إلى تخفيض قيمة العملة وتجاوز التضخم الحدود التي يمكن تحملها وهناك من يرى وجود نسبة ما معقولة من عجز الموازنة العامة للدولة يجب أن تكتشفها السياسة الاقتصادية ويمكن أن نطلق عليها النسبة الذهبية وهي نسبة يجب تحقيقها في ضوء طبيعة المشكلات التي يمر بها وفي ضوء طبيعة مرحلة النمو، بمعني أنه لا توجد نسبة مثلى عامة تصلح لجميع الدول، فعجز نسبته 5 % في بلد ما قد يكون جيد لهذا البلد ولكنه قد يكون اقل او أكثر من اللازم في بلد أخر إذا فالمسألة تتوقف على ظروف كل بلد بعينه، وفي ظل معاهدة "ماستريخت" الخاصة بالإتحاد الأوربي في 1946 تم وضع مبادئ تتعلق بالاقتصاد الكلي تلتزم بها كل دولة ترغب في العضوية بتطبيقها مفادها أن الحدود الآمنة للعجز الموازني هي أن لا تتعدى 3% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يجنب الوقوع في العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية[3].

المطلب الثالث: آثار العجز الموازني ومبرراته.

إن وجود عجز في الموازنة العامة ينجر عنه العديد من المخاطر والآثار سنوضعها في هذا المطلب.

أولاً–أثار العجز الموازني (مخاطره):

1–وقوع اقتصاد الدولة في حالة تضخم: تغطي الدولة العجز الناشئ في موازنتها عند تزايد نفقات الدولة عن إيرادات باللجوء إلى مؤسسة الإصدار النقدية الجديد وطبع عمليات إضافية من الأوراق النقدية فتزايد الكتلة النقدية المتداولة ويرتفع حجم الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما يفضي إلى ارتفاع وحدوث التضخم والنخفاض وتدهور في قيمة العملة وبما أن معظم حالات التضخم تعني أن حجم الإنفاق في المجتمع يزيد عن حجم السلع والخدمات، فإن تخفيض وترشيد الإنفاق العام يساعد على العموم في الحد من الضغط التضخمي، لأنه ينقص في الطلب على السلع والخدمات المتاحة في المجتمع

[1]– رشيد درغال، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد العاشر، بدون سنة نشر، ص ص 90، 91.

[2]–محبوب مراد، **دور المجتمع المدني في تحسين أداء الميزانية العامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، مجلد 07، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2017، ص 42.

[3]– حسن كشيتي، مرجع سبق ذكر، ص ص 39، 40.

ولكن من المهم جدا النظر إلى أنواع النفقات العامة التي يتم تخفيضها عند استخدام سياسة الإنفاق العام في محاربة التضخم بالنظر إلى عدة اعتبارات داخلية وخارجية[1].

2-خطر الوقوع في الإفلاس: وهذا راجع إلا أن الدولة تلجأ إلى الاقتراض لتغطيت هذا العجز الأمر الذي يترتب عليه وجود نفقات إضافية في موازنات السنوات القادمة لسداد أقساط القروض وفوائد الخدمة ولذا فالعجز يتفاقم ويولد عجزا جديدا مما يدفع الدولة للتعاقد على قروض إضافية جديدة لدرجة معينة وقد تضطر الدولة نتيجة العجوز المالية المتراكمة عدم الوفاء بإلتزاماتها المالية فتحجم الدولة عن إقراضها مما يعني الوصول إلى خطر الإفلاس[2].

3-أثر المزاحمة: يعبر أثر الإزاحة عن ذلك الأثر الناجم عن تمويل العجز الموازني عن طريق المديونية العمومية، إذ يحد ذلك من إمكانيات لجوء الخواص إلى الاستدانة نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بفعل زيادة احتياجات تمويل الاقتصاد[3].

- العجز الموازني يؤدي إلى تقليل الاستثمار الخاص وزيادة الاستهلاك العام[4].

ثانياً-مبررات العجز الموازني:

لا يعد عجز الموازنة العامة على الدوام مؤشرا على سوء إدارة المالية العمومية وإنما له مبررات الانفاق العمومي التي استدعت لذلك وهي[5]:

- الحكومة مطالبة أحيانا بانتهاج سياسة إنفاقية زائدة لضرورة حفظ السلم والاستقرار السياسي والاجتماعي.
- التوسع في الإنفاق من أجل إنعاش الاقتصاد حين تعرضه للصدمات الخارجية مثل تراجع الصادرات.
- تحفيز النشاط الإنتاجي من خلال رفع الطلب الكلي.
- رفع الضرائب مثل الضريبة على الدخل، وعلى الشركات لتمويل العجز.

-الاستثمار لأجل خلق الثروة سواء كان الاستثمار ينعكس على زيادة الانتاج بشكل مباشر كتشييد مؤسسة صناعية جديدة أو تزويد مؤسسة انتاجية قديمة بخط انتاج أيضا في أو بشكل غير مباشر مثل توفير البنى التحتية الجاذبة للاستثمار أو تأهيل العمالة المحلية وتطوير التعليم أو تمويل البحث العلمي.

---

[1]- رشيد درغال، مرجع سبق ذكره، ص91.

[2]- نفس المرجع، ص91.

[3]- عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقيمية-**ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص13.

[4]- لباز الأمين، هزرشي طارق، مرجع سبق ذكره، ص08.

[5]-بودلال علي، **العجز الموازني في الجزائر (الأسباب ، النتائج والحلول)**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 6، جامعة ابي بكر بقايد، تلمسان، الجزائر، سبتمبر 2018، ص 456.

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى موضوع الموازنة العامة بكل جوانبها التعريفية، حيث تأتي أهمية الموازنة العامة للدولة في كونها الأداة الرئيسية للسياسية المالية، تعمل على تحصيل وجباية مختلف الإيرادات العامة، وصرفها في أوجه الإنفاق العام.

ولم تنشأ الموازنة العامة بالشكل الذي هي عليه الآن بل تطورت مع تطور نشاط الدولة فظهرت العديد من أنواع وأختـــلف المفاهيم كما أن للموازنة العامة مجموعة من المبادئ التي تحكمها أثناء مراحل إعـدادها، يجسد فيها عمـل كل من السلطة التنفيذية والتشريعية والرقابية على حد سواء، ولتوازن الموازنة يجب تسـاوي لنفقات عامـة وإيرادات عامـــة فإذا فاق حجم النفقات حجـم الإيرادات حدث عجز في الموازنة الذي اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيره.

الفصل الثاني:

آليات تمويل العجز الموازني

تمهيد:

عند تجاوز العجز الموازني لحدوده المثلى تقع الدولة في أزمة العجز المالي على المستوى الداخلي للاقتصاد ومن ثم يصبح مشكلة حقيقية تعيق تطور الاقتصاد والوصول لتحقيق معظم الأهداف وكما يؤثر في مختلف المؤشرات الإقتصادية، لذلك أصبحت الدول تبحث وتعمل بشكل دائم لإيجاد مخرج لهذا الإختلال وهنا تكون السلطة أمام مجموعة من الخيارات الممكنة لتمويل هذا العجز حيث تحاول السلطات أن تتبع سياسة إنفاقية رشيدة وكذلك تحاول التنويع من إيراداتها العامة لتغطية أكبر قدر من ذلك العجز وإن لم تنجح تلجأ أحيانا إلى حلول غير تقليدية، أو ابتكار حلول أخرى وآليات حديثة.

وفي هذا الفصل سنتطرق في المبحث الأول إلى السياسة الإنفاقية وترشيد الإنفاق العام وعوامل نجاحه وكذلك الجباية العادية ممثلة في السياسة الضريبية والجباية غير العادية، والتمويل المحلي والخارجي للعجز الموازني، أما في المبحث الثاني سنتناول مفهوم التمويل غير التقليدي والجوانب المتعلقة به، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى التمويل بالصكوك الاسلامية كآلية حديثة التي أصبح يتغنى بها العالم في هذا العصر، وقد جاء هذه المباحث على الشكل التالي:

المبحث الأول: الآليات التقليدية وإشكالية تمويل العجز الموازني.

المبحث الثاني: السياسات غير التقليدية لتمويل العجز الموازني.

المبحث الثالث: الصكوك الإسلامية كآلية حديثة لتمويل العجز الموازني.

المبحث الأول: الآليات التقليدية وإشكالية تمويل العجز الموازني.

تتمثل الآليات التقليدية لتمويل العجز الموازني في أدوات السياسة المالية وهي السياسة الإنفاقية وذلك بترشيد الانفاق العام، والسياسة الإرادية بتعظيم حصيلة الايرادات أو اللجوء إلى وسائل أخرى.

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية وتمويل العجز الموازني.

بما أن السياسة الإنفاقية والسياسة الإيرادية من أدوات السياسة المالية فلا بد من التطرق إلى تعريف السياسة المالية.

أولاً–تعريف السياسة المالية والسياسة الإنفاقية:

1–تعريف السياسة المالية: تعبر السياسة المالية عن استخدام الدولة لأدوات الإنفاق الحكومي والضرائب[1] لأغراض محددة تستهدف في النهاية تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والتوظيف الكامل والنمو الاقتصادي[2].

2–تعريف السياسة الإنفاقية: السياسة الإنفاقية تعني استخدام النفقات الحكومية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تثبيته او تخفيضه بحسب الأهداف المراد تحقيقها والظروف الإقتصادية[3]، وتعد جزءً مهما من أجزاء السياسة المالية وذلك لما لها من تأثير على الطلب الكلي والذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الاستقرار الاقتصادي المالي[4].

ثانياً–أدوات السياسة الإنفاقية: ومن أهم هذه الأدوات مايلي[5]:

1–تخفيض أو زيادة الإنفاق العام: وهذا لكون استخدام حجم النفقات العامة يرتبط بحجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد القومي من جهة، وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى، وبهذا يمكن أن تكون توسيعية أو تقييدية ولا يمكن لأي دولة الذهاب في زيادة الإنفاق العام بلا حدود لما يمكن أن يحدثه من آثار سلبية كالتضخم ولعدم قدرة الدولة على تغطيته ومن جهة أحرى يمكن أن تكون الزيادة في الإنفاق لا إرادية مثل حالة الكوارث ونفس الأمر عن إتباع الحكومة سياسة إنفاقية إنكماشية يمكنها أن

1– محب خلة توفيق، **الهندسة المالية: الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 189.

2– الجوزي فتيحة، **الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 4.

3– جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009 -2010، ص123 .

4– وليد محمد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص100.

5– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،2003، ص 191.

تخفض النفقات العامة بلا حدود اعتبارا لوجود بعض الحاجات الاجتماعية غير القابلة للضغط ولا يمكن أن تتخلى عنها.

2-إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام: وهذا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات وفي الغالب ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

-نفقات الخدمات العامة.

- نفقات الأمن والدفاع الوطني.

- نفقات الخدمات الاجتماعية.

- نفقات الشؤون الاقتصادية، ومن بعدها تأتي النفقات الأخرى.

وتكون عملية إعادة الهيكلة بشكل ممنهج ومخطط له، ما يمكن الدولة من التسيير الفعال لإنفاقها العام.

ثالثاً-ضوابط تنفيذ وتسيير سياسة الإنفاق العام:

يحكم عملية تنفيذ وتسيير الإنفاق العام العديد من الضوابط التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليها، وهي عبارة عن جملة من القواعد التي تحدد النوع والحجم الأمثل منها بشكل يدعم من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا وهي[1]:

1-عنصر المنفعة: ويقصد أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع.

2-**عنصر العقلانية والرشادة الاقتصادية**: ويعتبر من أهم الضوابط التي وجب أن تحكم تنفيذ وتسيير النفقات والذي يشير إلى ضرورة حسن تسيير الأموال العمومية والعمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إنفاق لها في غير محله.

3-**عنصر المرونة**: وهي من الضوابط التي زادت أهميتها فيما يخص تسيير النفقات العامة خصوصا بعد تزايد بروز الدورات التجارية في النشاط الاقتصادي سواء من ناحية حجمها أو من ناحية أنواعها بما يضمن القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل الظروف المحيطة.

4ـ عنصر الإنتاجية: ويقصد بمساهمة النفاق العام في تشجيع تطور النشاطات الاقتصادية خصوصا الإنتاجية وتبرز أهمية هذا الضابط خصوصا في الدول النامية التي تعاني من ضعف في جهازها الإنتاجي بشكل يتطلب تدخلا من الدولة عن طريق نفقاتها العامة لدعم الجهاز الإنتاجي ومن ثم النشاط الاقتصادي.

[1]- محمد كريم قروف، **تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012**، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2013، ص ص 08،09.

5ــ عنصر العدالة: ويقصد بها العدالة في توزيع النفقات العامة من جهة بما يتناسب م عبء كل فرد في تحملها ومن جهة أخرى بضمان أولوية الفئات الأقل دخلا في الاستفادة منها بما يساهم في تدعيم دخولها الحقيقة وقدرتها الشرائية.

رابعاً: ترشيد الإنفاق العام.

1–مفهوم ترشيد الإنفاق العام: يشير إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية و الخارجية مع القضاء على عنصر التبديد إلى ادني حد ممكن لذا فترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على اعلي إنتاجية[1]، وذلك على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها وتبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة[2]، فترشيد الإنفاق العام يعمل في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات ويكون هذا بترتيب الحاجات حسب أولوياتها[3].

ويعود الفضل في إرساء فكرة ترشيد الإنفاق العام إلى الشريعة الإسلامية لقوله تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا**﴾.[4]

2 ـ أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي: يهدف ترشيد الإنفاق الحكومي إلى تحقيق ما يلي:

–رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المداخلات أو على نحو يقلل من المداخلات بنفس مستوى المخرجات.

–تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب النقدية ودراسة الدوافع والاتجاهات.

–خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.

---

[1]–يوسف قروج، فتيحة قصاص، **عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية: دراسة حالة المؤسسات التربوية في الجزائر**، مجلة دراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، المركز الجامعي، غليزان، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 18.

[2]– سمير صلاح الدين حمدي، **المالية العامة**، ط1، مكتبة زين الحقوقية الأدبية، بيروت، لبنان، 2015، ص 81.

[3]– بلعورة هجيرة، **الحوكمة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية نموذج الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، سوق أهراس، الجزائر،2017، ص 180.

[4]– **الآية 67، سورة الفرقان**، القرآن الكريم.

-مراجعة هيكلة المصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مرد ودية كبيرة ومحاربة الإسراف، والاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجديدة.

ـ دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تحديات الدولة[1].

3ـ أساليب ترشيد الإنفاق العام: وهي[2]:

3-1 أسلوب تخفيض الإنفاق العام: يقصد به اتجاه التكاليف نحو الهبوط المستمر بحيث يكتفي بالتكلفة الضرورية، التكلفة غير الضرورية يجب حذفها أو التقليل منها ويرتبط ذلك التخفيض بتحسين بيئة العمل، وفحص الأغراض الخاصة بهذه البيئة ومن ثم التكاليف المترتبة عليها وذلك بالبحث عن الطرق الأفضل لتأدية الأعمال بهدف الكفاية الإنتاجية ويهدف ذلك التخفيض إلى القضاء على الاستهلاك غير الضروري والقضاء على مظاهر الإسراف والضياع في عناصر هذا الإنفاق التي قد لا تتطلبه وطبيعة العمليات، ويتطلب تخفيض الإنفاق توافر المقومات التالية:

- إعداد منهج مخطط لتحسين الكفاية الإنتاجية وزيادة سرعة العمليات وتطوير الوسائل والأساليب التي تؤدي إلى خفض تكلفة الوحدة.

- تحديد مستوى التكاليف النمطية الحالية ومحاولة الإنتقال إلى مستوى أقل.

- وضع برنامج دقيق لهذا الخفض وفقا للمستوى المرغوب تحقيقه.

- تقدير الفائض الاقتصادي المفقود نتيجة مظاهر الإسراف حيث أن لهذا الفائض يساوي مقدار الناتج الذي كان يمكن إنتاجه في ظروف عادية لو لم يحدث هذا الإسراف.

- خفض الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج وفقا للمعدلات الفنية مع الحفاظ على كمية وجودة المخرجات.

3-2 أسلوب ضغط الإنفاق الحكومي: يقصد بأسلوب ضبط الإنفاق الحكومي إنقاصه بمعدلات حكيمة واستبعاد جزء من المبلغ المخصص لمباشرة بعض الأعمال.

3-3 أسلوب ضبط الإنفاق الحكومي: يقصد بضبط الإنفاق الحكومي وضع خطة للإنفاق مقررة مبدئيا بحيث تكون هذه الخطة أداة حكم وقياس في وقت واحد وذلك لإمكانية تحديد انحرافات الأداء الفعلي عن

---

[1]- حميدة مختار،كزيز نسرين، **ترشيد الإنفاق الحكومي ودورها في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر:2007،2017)**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص114،115. عن الموقع الإلكتروني:
.www. asjp.cerist.dz :le 11/01/2019

[2]- طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1990ـ2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015ـ2016، ص 120- ص122 .

هـذه الخطـة وتحديـد وتحليـل أسـباب هـذه الإنحرافـات، كمـا يقصـد بـذلك الضـبط الإجـراءات الـتي تسـاعد بمقارنـة الأداء الفعلي بالأداء المخطط بهدف منع الإسراف في بيئة العمل أو التقليل منه.

4-عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: ويمكن إنجازه كما يلي:

4ـ 1ـ تحديـد الأهـداف بدقـة: ويـتم تحديـد الأهـداف طويلـة الأجـل ومتوسـطة الأجـل مـن خـلال حصـر الاختصاصـات الرئيسـية الـتي مـن أجلهـا تطلـب الأمـوال كمـا يعتقـد الـبعض مـن العلمـاء أن مـن أهـم المشـاكل الـتي تواجـه إعـداد الموازنـات وفقـا لمتطلبـات الإدارة هـي مشـكلة تقريـر وتحديـد أهـداف دقيقـة واضـحة للـبرامج الحكوميـة، الأمـر الـذي يسـتدعي مراجعـة شـاملة لاختصاصـات وحـدات الجهـاز الإداري حـتى لا تكـون الأهـداف المحـددة غامضـة وغـير واضـحة، ومـن جهـة أخـرى نـرى رأي آخـر الـذي يؤكـد أن صـعوبة تحديـد الأهـداف الرئيسـية (طويلـة الأجـل) تـنعكس علـى صـعوبة تحديـد الأهـداف الفرعيـة (متوسـطة الأجـل)بدقـة والـتي تقررهـا الوحـدات الحكومية لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج[1].

4ـ 2 ـ تحديـد الأولويـات: في ظـل محدوديـة المـوارد، يسـتعين علـى منظومـة التخطـيط العموميـة تحديـد المشـاريع والبرامج وفق سلم الأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحاً[2].

4ـ3 ـ فـرض رقابـة علـى الإنفـاق العـام: وتكـون رقابـة حازمـة ودقيقـة علـى الإنفـاق العـام مـن أجـل الاقتصـاد في صرفه، وتكون رقابة بعدية أو قبلية، والابتعاد عن الإسراف والتبذير في عملية النفاق العام[3].

4 ـ4 -القيـاس الـدوري لأداء بـرامج الإنفـاق العـام: ويقصـد بـه مـدى كفـاءة وفعاليـة أداء الوحـدات والأجهـزة الحكوميـة عنـد قيامهـا بتنفيـذ الخـدمات والـبرامج الموكلـة إليهـا، وذلـك أن تلـك الوحـدات الحكوميـة يجـب أن تخضـع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد[4].

5-المجالات الأساسية لترشيد الإنفاق العام: وتمس المجالات التالية[5]:

---

[1]- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف : دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990ـ2009)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010،ص ص 58،59.

[2]-بلعاطل عياش، نوي سميحة، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر للفترة 2001ـ2014**، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي، يومي 11و12 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص5.

[3]- لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر– تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013ـ2014، ص 139.

[4]-بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014ـ2015، ص ص 73،74.

[5]- لحسن دردوري ،مرجع سبق ذكره، ص140.

5-1 ترشيد الرواتب والأجور: وذلك لأنه يأخذ حصة كبيرة من إجمالي الأنفاق العام، لذلك فإن عملية ترشيده سوف تساهم بصورة كبيرة في تقليص عجز الموازنة العامة وترتكز هذه العملية على نقطتين هما:

- إلغاء الوظائف الشاغرة خاصة تلك الوظائف الزائدة عن اللزوم والقيام بإعادة توزيع الموظفين والوظائف بين الأجهزة الحكومية والإدارات والأقسام على حسب الحاجة فيها.

- التوقف عن انتهاج سياسة الالتزام بتوظيف الخرجين وهو ما يعرف بالتوظيف الاجتماعي بدون وجود حاجة فعلية لذلك سيؤدي إلى ظهور ظواهر سلبية في الاقتصاد كالبطالة المقنعة وتدني إنتاجية العاملين.

5-2 ترشيد النفقات الاستثمارية: ومن أهم الإجراءات والتدابير لعملية ترشيد هذا البند ما يلي:

-القيام بإنجاز المشاريع الرئيسية والهامة جدا وتأجيل انجاز المشاريع الأقل أهمية.

-الدراسة المعمقة للأسباب المؤدية لوقوع المؤسسات العامة في خسائر كبيرة.

- ايجاد حلول بالإعتماد على اليد العاملة المؤهلة التي تكتسب خبرة عالية.

5-3 **ترشيد النفقات التشغيلية**: وتتم بالقيام بتخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية، وأيضا القيام برفع المدة الزمنية لاستعمال الأجهزة والآلات والسيارات لأقصى مدة زمنية ممكنة بواسطة توفير الصيانة اللازمة.

5-4 تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الإجتماعي: وتعتبر من أبرز النفقات التي تثقل كاهل الموازنة العامة للدولة، لذلك عند وقوع الدولة في مشكلة العجز في الموازنة لابد من تخفيضها خصوصا ما يتعلق بدعم أسعار السلع التنموية الضرورية، ومن بين الأساليب التي جاء بها صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص هو الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة وآلية تمويل العجز الموازني.

أولا-الجباية العادية (السياسة الضريبية): قبل التطرق إلى مفهوم السياسة الضريبية نعطي تعريف للجباية.

الجباية: هي ذلك الرباط المادي الذي يربط الفرد بحكومته وفي نفس الوقت تشكل أداة سياسية فعالة في المجال المالي أو الاقتصادي أو الاجتماعي لها آثار متعددة على الاقتصاد الكلي أو الجزئي[1].

1- مفهوم السياسة الضريبية: تعرف على أنها مجموع القرارات والإجراءات والتدابير المنتهجة بقصد تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الضريبية تبعا لأهداف السلطات العمومية، ويمكن التعبير عن السياسة الضريبية على أنها مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي التي تنتهجها الحكومات الوطنية قصد إحداث أثار مرغوبة وتجنب أثار غير

[1]- أحمد طرطار، صورية مساني، **دور الجباية البترولية في تمويل برامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة مابين 2010-2014 بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل**، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف 1، الجزائر يومي 11و12مارس 2013، ص5.

مرغوبة، سعيا لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية[1]، وتتمثل في عوائد الضريبة على الدخل والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة والرسوم على الاستهلاك وحقوق التسجيل والطابع والرسوم الجمركية، وتعد الإيرادات الضريبية الأداة الأكثر اعتمادا في تمويل الإنفاق العام لغالبية دول العالم التي لا تعتمد على مصادر التمويل الريعي[2].

2 ــ أهداف السياسة الضريبية: تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة متباينة من الأهداف يمكن تصنيفها على النحو التالي[3]:

-الهدف المالي هو توفير الموارد العمومية، حيث ينطلق التعريف التقليدي للضريبة من كونها اداة لتغطية الأعباء العامة للدولة ورغم التطور الحاصل في دور الضريبة إلا أنها تبقى الأداة المفضلة لتوفير الموارد العمومية، نتيجة المشكلات المرتبطة بأشكال التمويل الحكومي.

ـزيادة تنافسية مؤسسات قطاع الأعمال وترشيد القرارات على مستوياتها.

3- الدور التمويلي للضرائب : هذا الأمر يتضمن بديهية أساسية وهي أن الهدف الأساسي للضريبة هو تمويل النفقات فهي تعتبر المورد الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، وما نلاحظه في البلدان المتطورة هو وفرة الحصيلة الضريبة، أي اتساع الوعاء الضريبي، بحيث يكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعا، مما يسمح بارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الوطني الإجمالي، فالأمر مرتبط في الواقع أساسا بمستوى التطور الاقتصادي، على عكس ذلك، يتصف الهيكل الضريبي في الدول النامية بانخفاض الإيرادات الناجمة عن ضعف معدل الاستقطاب الضريبي العام وذلك بسبب مايلي[4]:

-عدم تناسب أهمية الضرائب مع أهمية القطاعات الاقتصادية، ففي كثير من الدول النامية تشكل الزارعة جزءا من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فإن حصيلة الضرائب من الزراعة ضئيلة جدا وذلك إما لأنه معفى منها أو يتلقى الدعم الحكومي بهدف تحقيق الأمن الغذائي، أو أن هناك صعوبة في إخضاعه لعدم اعتماد دفاتر نظامية حول المدخلات والمخرجات.

---

[1]-عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص 109.

[2]- زواق الحواس، **تقييم أثار البرامج الإستثمارية على الميزانية العامة نمو وتطور الحصيلة الضريبية**، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11و12مارس2013، ص6.

[3]- عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 110،111.

[4]-سايح جبور علي، عزوز علي، **مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14،العدد14،الشلف،الجزائر، يوم29 ـ 10ـ2018، ص 254.

– عدم التوازن في النظم الضريبية المطبقة، حيث تتسم بعدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة وذلك بسبب ضعف الإدارة المالية.

4–نظام الإصلاح الضريبي: إن المشاكل التي تعرقل أداء الضريبة لدورها التمويلي في الدول النامية أدت إلى ضرورة القيام بالإصلاح الضريبي في أنظمتها.

4–1مفهوم النظام الضريبي: هو مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في جميع مراحله (التشريع، الربط، التحصيل) وهو كافة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي دمجها وتفاعلها مع بعضها إلى كيان ضريبي معين[1].

4–2 **مفهوم الفساد الضريبي** :هو ظاهرة عالمية واسعة الانتشار وذات جذور تأخذ أبعادا واسعة ويعرف على أنه ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة و الذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي من خلال هدر الموارد الاقتصادية أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي أو سوء توزيع الموارد، كما أن الفساد الضريبي هو أحد أشكال الفساد المالي الذي يهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية على حساب واقعي الضرائب النزهاء من جهة وعلى حساب الإيرادات الضريبية الموجهة لتمويل الإنفاق العام من جهة أخرى[2]،وهو تلك الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والأنظمة ومختلف الأحكام المعتمدة في أي تنظيم[3]، مثل الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر اقتصاد خفي و خارج عن كل إطار قانوني، لا يمكن قياسه يشمل كافة الأنشطة غير المصرح بها للسلطات القانونية في الدولة لسببين إما للتهرب الضريبي أو بسبب أنها في أصلها معاملات غير قانونية، ويلجأ إليها هروبا من الضرائب المرتفعة أو القيود المفروضة على ممارسة النشاط الاقتصادي أو لعدم توفر مناصب عمل في القطاع الرسمي[4].

3–**4. مفهوم الإصلاح الضريبي**: ويمكن حصر أوجهه فيما يلي[5]:

– هو نوع من الأعمال الخاصة بإضفاء الشفافية والمشروعية على النظام الضريبي سواء من حيث الهيكل أو الإدارة وجعلها أكثر واقعية، وتوسيع الأوعية الضريبية مع مراعاة المقدرة التكلفية للخاضعين للضريبة.

---

[1]– شنوفي نور الدين، موساوي روميصاء، **الإتجاه نحو الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة حتمية ام خيار إستراتيجي : دراسة تقييمية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000–2016**،مجلة العلوم التجارية ، العدد 02، الجزائر ،2017، ص 76.

[2]–ولهي بوعلام، **أثر الفساد الضريبي على تعبئة الايرادات العامة في الجزائر**، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم اثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11و12مارس 2013، ص9.

[3]– كريفار مراد، بربري محمد أمين، **دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد 17، السداسي الثاني، 2017، ص 57.

[4]– موسوس مغنية، **ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة ايرادات الخزينة العامة**، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 04، عدد02، 2018، ص ص 178،179.

[5] شنوفي نور الدين، موساوي روميصاء، مرجع سبق ذكره، ص ص 76،77.

-اعتماد المعايير والنظم العلمية، وإعادة صياغة قوانين الضريبة واستخدام الأساليب التكنولوجية لتطوير الجباية والتحصيل أي عصرنة الإدارة.

- إعادة تقييم الإدارة الضريبية ومعالجة أوجه القصور والخلل وغيرها.

- إدخال تغييرات في النظام الضريبي من أجل القضاء على سلبياته كالغموض وكثرة الضرائب.

- يهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي وأن ترتفع إيرادات الضرائب، ليس بسبب ارتفاع معدلاتها، بل نتيجة لازدياد النشاط الاقتصادي وارتفاع المداخيل الحقيقية للمؤسسات.

- يهدف إلى توفير نظام ضريبي واضح وعادل وشفاف غير معقد ومستقر ويكون قادرا على كسب ثقة المكلفين مما يخفف آثار التهرب الضريبي.

- يهدف إلى تحديث الضرائب (شرائحها ومعدلاتها).

ـ ويمكن تخفيف عجز الموازنة بالاعتماد على الضرائب، عن طريق الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل أو الضرائب الشاملة، و نجد أن الإدارة الضريبية تلعب دورا أساسيا في تحديد النظام الضريبي الحقيقي، بحيث أن تغيير السياسة الضريبية من دون تغيير إداري لا يعني شيئا، إذ أنه من الضروري ضمان أن التغييرات في السياسة الضريبية هي متلائمة مع القدرة الإدارية[1]، والارتكاز على أوعية ضريبية أكثر استقرارا و أكثر تنوعا وتحويل ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة على مستوى التجزئة[2] ،الانتقال من الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة لأنها تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية، والتي تعتبر أكثر فاعلية من الضرائب المباشرة في الوصول إلى عدد أكبر من السكان كما أنها مقبولة سياسيا لأن توزيع أعباءها غير واضح، وسهولة تحصيلها وعدم شعور الممول بثقلها[3]،ويتم التحول من الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة عن طريق التصحيح الهيكلي للإيرادات العامة وذلك بتنفيذ حزمة من إجراءات متعددة لسياسات **الضبط المالي** التي تهدف لإصلاح بنية المالية العامة، ولكي تكون إجراءات الضبط المالي فاعلة يتطلب الأمر في الغالب أن تكون ضمن إصلاحات هيكلية أوسع نطاقا تدعم النمو والاستقرار والتوازن الاقتصادي[4].

---

[1]-مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص ص 44 ،45.

[2]- محمد حلمي الجيلاني، **الحوكمة في الشركات**، ط1 ،دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 258.

[3]- دندان راضية، دور **الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014**، ص 56، عن الموقع الإلكتروني: www.enssea. net ، le : 20-04-2019

[4]- حيدر حسين آلطعمة، **اتجاهات الضبط المالي في اقتصاديات الخليج**، 13-03-2018، عن الموقع الالكتروني: fcdrs.com يوم الإطلاع: 03-05-2019.

ثانياً–الجباية غير العادية (الجباية البترولية):

1 ــ تعريف الجباية البترولية: هي اقتطاع أو ضريبة تدفع للدولة المالكة للنفط وذلك مقابل استغلال باطن أرضها في البحث وإنتاج النفط من قبل الشركات البترولية، تحدد على أساس نسبة معينة تطبق على سعر بيع البرميل وهي تمثل نسبة كبيرة من إيرادات الموازنة العامة لأغلب الدول المنتجة للنفط[1].

2ـ خصائص الجباية البترولية: وتتمثل الخصائص الأساسية للجباية البترولية فيما يلي:

– احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة.

– انتشار عدم اليقين بشكل واضح في أسعار السلع وصعوبة التنبؤ بها، كما ينشأ عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا.

– تفاوت المعلومات بحيث أنه من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية مثلا من الحكومات المضيفة.

– عادة ما تنطوي مشاريع الصناعات الاستخراجية على نفقات ضخمة جداً يتحملها المستثمرون لذلك فإن ميزان القوة يتحول من المستثمر إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف[2].

3–النشاطات الخاضعة للجباية البترولية: تكمن فيما يلي:

ـ عمليات التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها.

ـ نقل المحروقات عبر القنوات.

ــ تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة والمستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها ويطبق هذا النوع من الجباية على المؤسسات التي تمارس النشاطات المذكورة أعلاه سواء كانت شركات وطنية أو أجنبية[3].

4ـ أنواع الجباية البترولية: وهما نوعان[4]:

4–1 ضرائب مفروضة في مرحلة الاستكشاف: في هذه المرحلة لا وجود لأثر الربح أو الإنتاج لكن توجد ضرائب على الشركات تدفعها من أجل الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، ونميز في هذه المرحلة بين ضريبتين:

---

[1]– قرينعي ربيحة، نوي طه حسين، **أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة: دراسة قياسية لحالة الجزائر(1990–2016)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد01، بدون سنة نشر، ص 33.

[2]– آسيا سعدان، سعاد شعابنية، **الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية(2008–2017)**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد01، جوان2018، ص 141.

[3]– بعلة الطاهر، **أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الإستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة2014–2018**، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 12، جوان 2018، ص 175.

[4]– قرينعي ربيحة، نوي طه حسين، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ـــ **ضريبة حق الدخول:** يمنح الترخيص بالبحث بعد مناقصة المستفيد الذي يعطي أكبر ضريبة حق الدخول، وتقدر هذه الضريبة بملايين الدولارات.

– **ضريبة حق الإيجار:** هذه الضريبة يدفعها صاحب الترخيص، بحسب المساحة التي استفاد منها.

4–2 الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:

– **ضريبة حق الدخول في الانتاج:** ويتم دفعها على دفعات موزعة على أساس الكميات المنتجة في الرقعة البحث، وتحدد الضريبة بوضع سقف لإنتاج اليومي.

ـــ **ضريبة حق الإيجار في مرحلة الإستغلال:** يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة والإيجار يكون سنويا، إما أن يكون ثابتا طول مرحلة الاستغلال أو متزايدا بحسب سقف الإنتاج السنوي.

– **الإتاوة:** هي ضريبة تمس الإنتاج وقيمتها تتناسب طرديا معه، كونها ضريبة على رقم الأعمال، ومستقلة عن كل مفهوم للربح، فهي نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال.

– **الضريبة على الدخل:** تدفع الشركات البترولية كذلك ما يعرف بالرسم على الدخل البترولي، وهي ضريبة تحسب بفرض معدل على الدخل البترولي الذي يطرح منه تكاليف الاستغلال المستحقة فعلا بما في ذلك الإتاوة.

ثالثاً–التمويل المحلي والخارجي للعجز الموازني (سياسة القروض العامة):

1–التمويل المحلي للعجز الموازني: ويمكن التفريق بشكل أساسي بين الاقتراض من الجمهور والاقتراض من النظام المصرفي كما يلي:

1–1 تمويل العجز الموازني بالاقتراض من المواطنين والمؤسسات المالية الوسيطية غير النقدية:

وتلجأ الدولة أحيانا إلى إصدار سندات تسمى أذونات الخزينة تطرحها للجمهور من أجل الاكتتاب فيها ويكون ذلك سواء في الآجال المتوسطة أو الآجال الطويلة[1]،ومن الناحية المبدئية عملية إصدار وبيع السندات يؤمن للحكومة تمويل غير نقدي أي لا يتسبب هذا النوع من الاقتراض في حصول زيادة في عرض النقد والسبب في ذلك هو أن الوحدات الاقتصادية غير المصرفية لا تمتلك القدرة على خلق النقود، وبالتالي فإن زيادة مقتنياتها من السندات الحكومية لا ينطوي على خلق نقدي جديد و إنما على تمويل لملكية هذه الأموال منها إلى القطاع الحكومي، وبينما تقل ودائع الأفراد و المؤسسات المالية الوسيطية غير النقدية لدى البنوك تزداد في الوقت ذاته الودائع المصرفية الجارية للحكومة بنفس القدر[2].

[1]–دردوري لحسن، لقيطلي الاخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر و الترجمة، مارس 2018،ص 34.عن الموقع الإلكتروني: https://books.google.dz le: 02.06.2019

[2]– رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي: مقدمة رياضية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 264.

2-1 **اللجوء إلى البنوك التجارية:** ويتم ذلك بالتوسع بالاقتراض الحكومي من البنوك التجارية ويتوقف على أمور عديدة أهمها ما يلي[1]:

أ-إذا قررت البنوك التجارية أحد الإجراءين:

- المحافظة على النسبة بين الموجودات المالية الحكومية والموجودات المالية الخاصة في إطار ميزانية البنوك التجارية زيادة عرض النقد بنفس الكمية التي قدمت إلى الحكومة لتمويل العجز المالي، إذ أنه لا يتسبب بزيادة القاعدة النقدية.

- إذا قررت البنوك التجارية إحلال السندات الحكومية محل جزء من الموجودات السائلة التي تحتفظ بها المخصصة لمنح الائتمان للقطاع الخاص فإن ذلك لن يؤدي إلى تغيير في عرض النقد.

ب -أما إذا قررت البنوك تقديم العون المالي للحكومة من خلال:

- منح جزء من احتياطات البنوك التجارية النقدية للحكومة كي تتمكن من تزويد القطاع الحكومي والقطاع الخاص بالأموال اللازمة لتنفيذ الموازنة الحكومية زيادة عرض النقد.

ولزيادة الإيضاح فإذا دخلت السندات الحكومية إلى سوق الأموال المعدة للإقراض وكانت في الوقت ذاته لدى البنوك احتياطات نقدية إضافية فستتمكن الحكومة من مواجهة احتياجات الحكومة والقطاع الخاص من الأموال اللازمة للتمويل وبالتالي ازدياد عرض النقد بسبب التوسع في الائتمان المصرفي الممنوح لكلا القطاعين.

في حال تدفق السندات الحكومية إلى سوق الأموال المعدة للإقراض وان البنوك لا تمتلك إلا قليلا من الاحتياطات النقدية الفائضة أو لا تمتلك منها شيئا أو قدرا محدودا من هذه الاحتياطات لا يحدث تغير على عرض النقد نتيجة حصول عجز في الموازنة.

ج-إذا قامت الحكومة ببيع السندات الحكومية إلى البنوك التي تتولى خلق النقود في صورة ودائع جارية جديدة مشتقة فإن أثر ذلك على عرض النقد يعتمد على موقف البنك المركزي:

-إذا مد البنك المركزي السوق بقدر كاف من السيولة (أي خلق عملة جديدة) ستتمكن البنوك التجارية من شراء السندات الحكومية و ضمها إلى محفظة الأوراق المالية دون أن يؤثر ذلك على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص و ذلك لان ضخ السيولة الإضافية إلى الاقتصاد القومي سيعزز من الاحتياطات النقدية للبنوك و يوسع من قاعدتها الائتمانية مما يسمح بزيادة عرض النقد ومن الواضح أن الأثر المترتب على قيام البنك المركزي بعرض سيولة إضافية سيكون مشابها لقيام البنك المركزي بخلق نقد جديد من خلال قيامه مباشرة بشراء السندات الحكومية.

[1]- رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الاقتصاد الكلي: مقدمة رياضية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 266، 267.

– إذا لم يقم البنك المركزي بضخ السيولة فإن حجم السندات الحكومية الإضافية إلى محفظة الأوراق المالية سيحد من الائتمان الممنوح إلى قطاع الخاص لن تكون زيادة في عرض النقد.

د ـ السحب من الأرصدة النقدية الحكومية المودعة لدى الجهاز المصرفي.

2- **التمويل الخارجي**: وهذا التمويل للعجز المالي يمكن أن يأخذ واحدا من الأشكال التالية: المنح القروض الميسرة أو التفضيلية والإقتراض التجاري والمنح يمكن أن تكون على شكل مساعدة سلعية كمواد غذائية أو مواد سلعية أخرى وهذه السلع تباع محليا، ويتم إستخدام المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز وهذا بدوره يساعد الحكومة المستلمة للمساعدة على تخصيص بعض مواد الميزانية لمعالجة العجز، أما القروض الميسرة آو التفضيلية فهي تتميز بكونها تمنح بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق، وبأن لها فترة سماح طويلة نسبيا وكذلك تطول فترة السداد، وهذه القروض قد تمنح من قبل دول أو مؤسسات دولية، وغالبا ما تكون مرتبطة بمشروعات محددة، والقروض التجارية تأتي بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية، وهذه القروض قد تستغرق عدة شهور أو فترة طويلة من الزمن[1] ويعد التمويل الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازنتها العام، كما أن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هو من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم عجز الموازنة العامة في الدول النامية، نتيجة لتراكم حجم الديون وفوائدها وتجاوزها الحدود المعقولة وبقاء هذه الدول في حلقة مفرغة بين زيادة الاستدانة لسداد فوائد القروض السابقة[2]،ويعتبر التمويل الخارجي لدى الدول والمؤسسات البنكية العالمية ولدى السوق المالية العالمية ذات درجات خطورة عالية نظرا لتأثيرها على وتأثرها بمستويات صرف العملة[3].

المبحث الثاني: السياسات غير التقليدية لتمويل الحجز الموازني.

عندما تعجز السياسة المالية بوسائلها التقليدية في تمويل العجز الموازني تتدخل السياسة النقدية بالاعتماد على وسائل غير تقليدية مثل سياسة الإصدار النقدي وسيلة التسيير الكمي.

المطلب الأول: ماهية سياسة الإصدار النقدي (التمويل بالعجز).

أولاً–مفهوم السياسة النقدية والتنسيق بينها وبين السياسة المالية:

1–تعريف السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة دعامة للاقتصاد، ويعرف ذلك بأنها ممارسة البنك المركزي الرقابة على

---

[1]– عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 2001، ص132، 133.

[2]– كركودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 153، 154.

[3]– تقرير البوصلة حول عجز الميزانية و المديونية، جوان2017، عن الموقع الإلكتروني: www.albawsala.com le 02/06/2019

كمية النقود ومعدلات الفائدة من أجل تعزيز أهداف السياسة الاقتصادية* باستخدام الأدوات الكمية والنوعية[1].

2-**تعريف السياسة النقدية غير التقليدية**: لا يوجد إجماع على إعطاء تعريف شامل لمضمون السياسة النقدية غير التقليدية حيث لم يتم تعريفها سوى من جانبين: جانب المستهدفات وجانب الأدوات (الوسائل) المستخدمة في مثل هذه السياسات[2]، وعليه فيمكن تعريف السياسة النقدية من جانبين هما[3]:

1-2-من جانب المستهدفات بأنها: مجموعة من الوسائل والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية محددة خلال فترة زمنية معينة فهي تستهدف تحقيق متغير اقتصادي حقيق محدد (نمو، تشغيل..).

2-2-أما من جانب الأدوات المستخدمة: هي سياسة نقدية تستخدم في وقت الأزمات يتم من خلالها تنفيذ دعماً ائتمانيا معيناً، وتسهيلات ائتمانية وتيسيرات كمية، وتدخلات في العملة، وفي أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملات المحلية والأجنبية، كل ذلك بهدف دعم سير القطاع المالي وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية.

3-التنسيق بين السياسة النقدية والمالية:

سنوضح تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية:

3-1-تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية: يُؤثر تطبيق السياسة النقدية والترتيبات المؤسسية المرتبطة بها على السياسة المالية، فمثلاً يُسهم تبني ترتيبات الإشراف على العملة كأحد أنظمة الصرف الثابتة، في الحد من العجز المالي الضخم والمستمر، وعدم الاعتماد على ضريبة التضخم لتمويل هذا العجز، الأمر الذي يساهم في تحقق الانضباط المالي[4].

يكمن تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية في ما يلي:

---

[1]- عمار بوزعرور، **السياسة النقدية وأثرها مع المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر–** ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، باب الزوار- الجزائر، 2015، ص ص 95، 96.

***السياسة الاقتصادية**: هي تصرف عام واعٍ للسلطات في البلد منسجم وهادف، يتم القيام به في المجال الاقتصادي، وهي مجموعة القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للإقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة.

[2]- صاري علي، **السياسات النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، جامعة سوق أهراس-الجزائر، 2013، ص54.

[3]- صاري علي، **البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية**، مجلة الاقتصاد والمالية، ص عن الموقع الإلكتروني: www.asjp.cerist.dz le 18/01/2019

[4]- طويل بهاء الدين، **دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخظر، باتنة، الجزائر، 2015-2016، ص، ص71- 73.

3-2-تمويل عجز الموازنة من خلال الاصدار النقدي: إن تقرير اللجوء إلى هذه الوسيلة لتغطية العجز الموازني في اختصاصات السياسة المالية سواء تعلق الأمر بحجم هذا الغطاء أو توقيته وأسلوب التصرف، أما كيفية الفنية لتحقيق هذا الاصدار النقدي فتتعلق بالسياسة النقدية، إن اعتماد السياسة المالية على الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازني خاصة إذا كان مستمراً، سوف يؤثر سلبياً على فعالية البنك المركزي في رسم سياسة نقدية، حيث يصبح هنا دور السياسة النقدية هو الوفاء بالتزامات الموازنة. وبالتالي قد تحدث فجوات تضخمية، فتصبح العلاقة بين استقلالية البنك المركزي ومعدل التضخم علاقة عكسية نتيجة تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية[1].

ثانياً-سياسة الإصدار النقدي:

1-تعريف الإصدار النقدي: هو خلق كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة، وهذا الأسلوب في التمويل لا تلجأ إليه الدول إلا عندما تعجز إيراداتها العامة الاعتيادية عن تغطية نفقاتها[2]، فهو مظهر من مظاهر فرض ضرائب إضافية، فالحكومة يمكن أن تستخدم عملية طبع نقود جديدة لتأمين إيرادات إضافية للموازنة ويسمى هذا المبدأ في الحصول على إيرادات للموازنة مبدأ السيادة، الذي يعني أن الحكومة قادرة على زيادة الإيرادات عن طريق حقها في خلق النقود وبالتالي تكون قادرة عملياً على شراء مزيد من السلع والخدمات بواسطة هذه الأوراق النقدية، وإن هذه العملية تسهم مباشرة في زيادة عرض النقود لأن الأوراق النقدية الجديدة المتداولة ستكون جزءاً من العرض النقدي، ما يجعل هذه السياسة محفوفة بالمخاطر أحياناً، فإذا كان الاقتصاد قريباً من العمالة الكاملة فإن هذه السياسة ستؤدي إلى ازدياد معدل التضخم وسيؤدي الطلب الكلي المرتفع في النهاية إلى ازدياد معدل الفائدة الحقيقي، وسينشأ هناك أثر المزاحمة لا محال[3]، وتتم هذه العملية من طرف البنك المركزي بناءاً على طلب من الخزينة العمومية وذلك من خلال تقديم سندات حكومية كغطاء لعملية الإصدار وفقاً لقانون المالية المصادق عليه من طرف الهيئة التشريعية، أي بمعنى ضخ كتلة نقدية يصدرها البنك المركزي دون أن يكون لها مقابل، إلا أنه نادراً ما يتم اللجوء إلى هاته الآلية على اعتبار أنها تؤثر بشكل مباشر في تدني قيمة النقد المحلي[4].

2-شروط الإصدار النقدي: لإنجاح هذا النوع من التمويل يجب توفر عدة شروط نذكر منها[5]:

---

[1]- رسول حميد، مرجع سبق ذكره، ص123.

[2]- عادل فليح العلي، **مالية الدولة، مرجع سبق ذكره**، ص449.

[3]- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، الإصدار الأول، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2002، ص ص 346، 347.

[4]- جمال بن دعاس، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.

[5]- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص ص 109، 110.

-أن يكون الجهاز الإنتاجي في هذه الدول مرناً وليس جامداً.

-توجيه الإصدار النقدي الجديد إلى استثمارات حيوية سريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار لاحقاً.

-ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وبجرعات صغيرة.

-تضافر السياسات الاقتصادية، مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية التي يسببها هذا الإصدار.

إذا لم تتوفر الشروط السابقة فإن تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي سيؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد والمتمثلة أساساً في ظهور الآثار التضخمية للأسعار، لأنه تصبح قيمة الكتلة النقدية المتداولة أكثر من قيمة السلع والخدمات الموجودة، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة وإلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادية.

3-مبررات الإصدار النقدي: على العموم إن مبررات التمويل بالتضخم يمكن إجمالها في النقاط التالية[1]:

1-3-زيادة معدل التكوين الرأسمالي: حيث يساعد الإصدار النقدي مع الادخار الإجمالي من خلال رفع الأسعار ومن ثم تخفيض حجم الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويؤدي تخفيض الاستهلاك إلى الحفاظ على جزء من التاريخ القومي، تقوم الدولة بتوجيهه إلى الاستعمار شريطة عدم زيادة الأجور كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة دخول رجال الأعمال مما يؤدي بدوره إلى زيادة مدخراتهم وتوجيهها إلى الاستثمار، ما يؤدي إلى زيادة التشغيل وانتعاش النشاط الاقتصادي.

2-3-سد الفجوة التمويلية: في حالة عدم قدرة الدولة على فرض ضرائب جديدة يصبح التمويل بالعجز مصدراً ضرورياً لسد الفجوة التمويلية وفك الاختناق.

3-3-تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية: وهذا من خلال توفير مصادر التمويل للدولة التي توجهها إلى تنفيذ المشروعات التنموية المرغوبة، والحصول على موارد جديدة متمثلة في اليد العاملة المؤهلة والآلات الحديثة.

ثالثاً-موقف الفكر المالي من الإصدار النقدي: هناك موقفين للفكر المالي من الإصدار النقدي هما الفكر المالي التقليدي والحديث.

[1]- جمال بن دعاس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 120، 121.

1-موقف الفكر المالي التقليدي: لقد عارض الفكر المالي التقليدي هذه الوسيلة للتمويل للأسباب التالية[1]:

أ-إن الفكر التقليدي يفترض حصول التوازن الاقتصادي تلقائياً وعند مستوى الاستخدام التام: فإذا قامت الدولة بتمويل نفقاتها عن طريق الإصدار النقدي الجديد فإن هذا يعد تدخلاً غير مرغوب فيه لأنه يعيق عمل آلية السوق لجهاز الثمن عن أداء مهمته في إعادة التوازن إلى الاقتصاد القومي فالتمويل بالتضخم أو بالعجز يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وقد يؤدي إلى المزيد من الارتفاع في الأسعار بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات لتوقع المستهلكين ارتفاعات أكبر في الأسعار في المستقبل أما في جهة المنتجين والعارضين فإنهم يقللون من إنتاجهم أو من ما يعرضون من سلع أملاً في أرباح أكبر في المستقبل وكل هذا يؤدي إلى المزيد من الارتفاع في الأسعار وتدهور مستمر في قيمة النقود.

ب-يضر ارتفاع الأسعار بأصحاب الدخول الثابتة: والتي تتميز بعدم مرونتها أي أنها لا تتغير بسرعة تغيير الأوضاع الاقتصادية وخاصة المستوى العام للأسعار مثل الرواتب والعقود طويلة الأجل مثل الإيجارات، أما أصحاب الدخول المرنة في الأرباح فإنهم ينتفعون من التضخم، وهذا يعني أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول المرنة على حساب أصحاب الدخول الثابتة.

ج-يؤثر التضخم تأثير سلبي على الإدخار: فارتفاع الأسعار وتدهور قيمة النقود يجعل الأفراد يميلون إلى تفضيل اقتناء السلع على الاحتفاظ بالنقود مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب المدخرات السابقة والحالية.

د-يؤدي التضخم إلى عجز في ميزان المدفوعات: لأن ارتفاع الأسعار يقلل من الصادرات حيث تصبح السلعة الوطنية مرتفعة السعر بالقياس مع السلع الأجنبية مما يقلل من فرص التسويق الخارجي أو التصدير، وكذلك يزداد الاستيراد لأن السلع الأجنبية تبدو رخيصة مقارنة مع السلع الوطنية.

2-موقف الفكر المالي الحديث من الإصدار النقدي: أما الفكر المالي الحديث فيرى إمكانية لجوء الدولة إلى هذه الوسيلة للتمويل في حالة وجود موارد اقتصادية عاطلة، وهنا يجب التمييز بين حالة الدولة المتقدمة والمتخلفة، ففي حالة الدول المتقدمة يكون جهازها الإنتاجي المالي مرن ومتكامل، فإن أي زيادة في الطلب تنعكس على شكل زيادة مستمرة في الإنتاج إلى أن يصل الاقتصاد إلى حالة الاستخدام التام، ففي هذه الدول ومثل هذه الحالة يفضل اللجوء إلى هذه الطريقة للتمويل إلى أن يصل الاقتصاد إلى حالة الاستخدام

[1]- سعد علي العبيدي، **إقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2011، ص ص 177، 178.

التام، أما في الدول النامية فإنها ذات جهاز إنتاجي غير مرن وغير متكامل، فإذا ما لجأت هذه الدول إلى الإصدار النقدي فإن تأثيره يكون على شكل ارتفاع الأسعار وانخفاض في قيمة النقود أي التضخم[1].

رابعاً–قواعد إصدار النقود: لقد كان من الطبيعي أن تأخذ الدول بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والنقدية فيها، فتستوحي منها النهج الذي تسلكه من أجل إيجاد الصيغة الملائمة لما تتطلبه إصداراتها النقدية الورقية تغطية ذهبية، وهكذا شهد القرنان التاسع عشر والعشرون عدة نظريات تبحث القواعد والأسس الصالحة لتنظيم إصدار العملة الورقية تتمثل في:

- **النظريات الثلاث للتغطية الذهبية:** تجلت أهم النظريات في قواعد إصدار النقد في ثلاث نماذج وهي[2]:

1–النموذج الأول–نظرية التغطية الذهبية الكاملة: ونادت بها المدرسة النقدية، تحتم لأن تكون النقود الورقية التي يصدرها بنك الإصدار مغطاة بالذهب بنسبة مئة بالمائة، ولا يجوز لبنك الإصدار أن ينقص منها في أي حال من الأحوال، وتقتضي أن تكون عناصر التغطية الذهبية من سندات على الدولة ذات ريع، أو من قبل أموال حكومية أمنية أو ثابتة، أو يقضي بأن تكون عناصر التغطية الذهبية مختلطة بحيث تضم إلى جانب قيم الأموال الحكومية الأمنية والثابتة أو السندات ذات الريع على الدولة احتياطا ذهبياً يحفظ في صناديق بنك الإصدار.

2–النموذج الثاني–نظرية الحد الأقصى القانوني أو نظام السقف النقدي: تعددت التسميات التي أطلقت على هذا النموذج من نماذج قواعد الإصدار النقدي الورقي وإن تكن كلها متفقة على أنه وفقاً لهذه النظرية الثابتة، تقوم الحكومة نفسها بتقرير الحد الأقصى للإصدار النقدي على ضوء عدد من الاعتبارات الاقتصادية والإدارية والسياسية وبذلك تصبح السلطة النقدية ممثلة في بنك الإصدار ملزمة بالتقيد بالقرار السياسي المتخذ، وبالتالي فلا يكون في وسعها أن تتجاوز الحد الأقصى الذي تقرره الحكومة لحجم الإصدار النقدي الورقي، وتراعي الحكومات التي تأخذ بهاته النظرية رسم الحد الأقصى واقع الاقتصاد الوطني، بحيث تستطيع النقود المحدودة المصدرة أن تستجيب لحاجات النشاط الاقتصادي في البلاد وأن تكفل استمرار التوازن الاقتصادي.

3–النموذج الثالث–نظرية التغطية الذهبية النسبية أو الجزئية: وتقضي هذه النظرية بأن يحدد القانون النسبة المئوية التي يجب أن تتوافر فيها بين التغطية الذهبية أو المعدنية الثمينة، والورق النقدي المصدر، وكانت في البداية هذه النسبة المئوية أو ما يسمى بالمعدل القانوني تتميز بالتغير صعوداً أو هبوطاً، ولكن سرعان ما

[1]– سعد علي العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 178، 179.

[2]– فوزي عطوي، **المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، 2003، ص 142، ص150.

استقرت على أساس معدل قانوني تمثل في تغطية ثلث النقود الورقية المصدرة وهكذا فقد عمدت غالبية الدول إلى إبلاء مصارفها المركزية حق الإصدار، شرط أن تراعي نسبة الثلث بحيث لا تتجاوز إصداراتها النقدية ثلاثة أضعاف ما يتوافر لديها من احتياطي ذهبي للتغطية، ولكن تلقت النظريات الثلاث للتغطية الذهبية بعض الانتقادات وبهذا غذت عملية الإصدار داخلة في الإطار الكبير للنظام المصرفي عموماً، وبالإضافة إلى مهمة توجيه السياسة النقدية والاقتصادية الوطنية.

خامساً–آثار سياسة الإصدار النقدي: تتمثل في[1]:

–إعادة توزيع الدخل الوطني في غير صالح أصحاب الدخول الثابتة كالموظفين.

–إعادة توزيع الثروة بين طبقات المجتمع، فالمدخرون للأصول المالية الطويلة الأجل في المصارف غالباً ما يتعرضون لخسائر كبيرة عندما تتعرض القيمة الحقيقية لمدخراتهم للتآكل سنة بعد سنة مع ارتفاع الأسعار، أما من يجسد مدخراته في أشكال عينية كالأراضي والمعادن النفيسة فهو المنتفع من ارتفاع الأسعار.

–إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية وإضعاف الحافز على الادخار.

–تدهور سعر صرف العملة الوطنية.

–اختلال ميزان المدفوعات من خلال إحداث عجز فيه.

–زيادة عجز الموازنة للدولة لأن التضخم الذي يسببه الإصدار النقدي يزيد من حدة العجز.

–اختلال تنفيذ مشروعات التنمية بسبب استحالة تحديد تكاليف المشروعات بصفة نهائية.

–اختلال النشاط الاقتصادي إذ توجه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية (السلع الكمالية)، كذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد والمضاربة التجارية.

المطلب الثاني: سياسة التيسير الكمي

أولاً–تعريف التيسير الكمي وأهم المقاربات الواردة:

1–تعريف التيسير الكمي: هو إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في أوقات الأزمات وتعني خطة التيسير الكمي عملية خلق النقود من فراغ واستخدامها لشراء السندات الحكومية[2]، تنتج عنه زيادة في عرض النقود بمقدار يعادل تغير القاعدة النقدية أي يساوي حجم مبيعات السندات نفسه، كما تعد هاته الآلية

[1]– هجيرة ديلمي، **علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي**، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10، جامعة تلمسان، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 268، ص 270.

[2]– معزوز لقمان وبريش عبد القادر، **التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي، قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 09، 2014، ص187.

لتمويل العجز الموازني غير مرغوب فيها بسبب ارتفاع معدل التضخم[1]، ويعرف أيضاً على أنه سياسة نقدية غير تقليدية يستخدمها البنك المركزي لتنشيط الاقتصاد الوطني عندما تصبح أدوات السياسة النقدية التقليدية غير فعالة[2]، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المعروضة في الاقتصاد من أجل أن تزيد من الإقراض بهدف الوصول إلى أهداف التضخم المستهدفة عند 2% بحيث أن معدلات التضخم المنخفض لها أبعاد سلبية على الاقتصاد مثل معدلات التضخم المرتفعة[3].

2-أهم المقاربات الواردة للتيسير الكمي: وتكمن في ما يلي[4]:

1-2-مقاربة نيو وويكسيليان: تؤكد أن سياسة التيسير الكمي وزيادة حجم القاعدة النقدية عن طريق الإصدار النقدي يمكن أن تؤثر بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد، ويتم ذلك عن طريق التحكم والتأثير في توقعات الأعوان الاقتصاديين بالرغم من تواجد الاقتصاد في حالة مصيدة السيولة أين تكون معدلات الفائدة منخفضة جداً حتى تلامس معدلات صفرية، وقد أكدت هذه المقاربة ضرورة وجود مصداقية للبنوك المركزية من أجل توجيه تلك التوقعات الخاصة بمسار معدلات الفائدة المتوسطة والطويلة الأجل إلى جانب معدلات التضخم قصد إعادة الثقة وتنشيط الأسواق وتعزيز ذلك بتدخل البنك المركزي في سوق الصرف لتخفيض قيمة العملة الوطنية خلال مدة زمنية مدروسة وبالتالي تحفيز الطلب الكلي، وهذا من أجل الخروج من الانكماش الاقتصادي الذي كانت تعاني منه العديد من الإقتصادات في العالم.

2-2-مقاربة النقديون: توجه هذه المقاربة هو عكس المقاربة السابقة، حيث ضخ السيولة عن طريق زيادة حجم القاعدة النقدية يؤثر على الاقتصاد بالرغم من حالة مصيدة السيولة أين تكون معدلات الفائدة قريبة جداً من الصفر، ويعتبر التضخم ظاهرة نقدية مهمة والصدمات النقدية الناتجة عن برامج التيسير الكمي تنتقل إلى الاقتصاد الحقيقي وتخلق تعديل في الأسعار النسبية للأصول الحقيقية والمالية قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وأيضاً تعديل في محفظة الأعوان الاقتصاديين، رغم معدلات الفائدة الصفرية، فزيادة حجم الفائدة النقدية يسمح بزيادة حجم الاستهلاك عن طريق أثر الثروة الذي يدفع الأفراد إلى القيام بنفقات جديدة وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي شرط عدم وجود إحلال كامل بين النقود والأصول غير النقدية.

---

[1]- مرغاد لخضر، حوحو فطوم، **فعالية السياسات النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 03، جامعة المدية-الجزائر، جانفي 2015، ص18.

[2]- نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، **فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية الأوروبية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 44، 2015، ص318.

[3]- عبد الحفيظ عبد الرحيم، **نماذج النمو الاقتصادي**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، السعودية، 2018.03.06، ص106.

[4]- العشي وليد، صديقي أحمد، **تجربة التيسير الكمي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر، جوان 2018، ص ص 252، 253.

3-2-مقاربة ريتشاردكو 2008: تركز اهتمامها على القطاع الخاص، حيث أكدت أن الأزمة المالية التي شهدتها مختلف الاقتصاديات هي أزمة موازنة، فهناك العديد من المؤسسات التي تشكل العصب الرئيسي للاقتصاديات تعاني من عجز في الموازنة، فقيمة الديون أكبر بكثير من قيمة الأصول، وفي هذه الحالة فالمتعاملين الاقتصاديين لا يبحثون عن تعظيم الأرباح، وإنما عن كيفية تقليل مديونيتهم وهذا مالا يشجعهم على الاقتراض من البنوك بالرغم من معدلات الفائدة المنخفضة، وعلى هذا فالخروج من حالة مصيدة السيولة التي تعاني منها الدول خلال الأزمة المالية العالمية لأنها تستدعي تغيير سلوكيات المقترضين وليس المقرضين، وفي كل حالة من الأحوال فبالرغم من وجود إمكانيات كبيرة لدى البنوك التجارية في منح القروض إلا أنه في حالة غياب طلب للمقترضين يستحيل حصول عملية الاقتراض وعلى هذا عززت هذه المقاربة في المكانة من الاقتصادية للتيسير الكمي ودوره في تخليص المؤسسات الاقتصادية من مديونيتهم.

3-نشأة وتطور سياسة التيسير الكمي: الدراسات الأولى لأدوات السياسة النقدية كانت من قبل "**جون ميلر كينز**" سنة 1930 والتي وضعت الأساس لوجود سياسة التيسير الكمي لأول مرة في اليابان، وهذا بعد حالة الانكماش التي عرفها الاقتصاد الياباني سنة 1990، حيث أن السياسات النقدية التقليدية والمتفق عليها عموماً ترتكز على أسعار الفائدة قصيرة الأجل والتي تطبق عن طريق سياسة السوق المفتوحة عن طريق شراء وبيع السندات الحكومية، أو عن طريق الاحتياطي لدى البنك المركزي، ففي الحالات العادية تعتبر هذه الأدوات ناجحة، بينما في حالة عدم نجاحها في حل الأزمات لابد من البحث عن سياسات جديدة تعتبر أكثر نجاعة ومنها سياسة التيسير الكمي[1]، التي تعتمد على سعر الفائدة الصفري، فالبنك المركزي الياباني طبق هذه السياسة عن طريق بيع السندات الحكومية للقطاع المالي بما فيها القطاع المصرفي وزيادة نسبة الاحتياطي وبالتالي الرفع من القروض المقدمة للاقتصاد الحقيقي مما يزيد من السيولة بهدف تحقيق حدة الانكماش، ففي سنة 1990 خفض البنك المركزي الياباني سعر الفائدة من 7 % في بداية السنة إلى 0 % مع نهاية نفس السنة ومع أزمة 2008، أعلن البنك الفدرالي الأمريكي تبنيه لسياسة التيسير الكمي كأداة لمعالجة الأزمة فبعدما بدأت معظم الدول في تطبيق سياسة التيسير الكمي لا يزال الإتحاد الأوروبي يحاول التطبيق منذ 2008، وهذا نظراً لما للإتحاد الأوروبي من خصوصية وهي التعامل مع جميع أعضاء الحكومات المختلفة ناهيك على تركيز البنك المركزي الأوروبي على إبقاء التضخم تحت السيطرة[2].

---

[1]- خليل عبد القادر، بن عروس رضوان، **سياسة أسعار الفائدة السالبة كإتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية –دراسة تجارب بعض الدول–** عن الموقع الإلكتروني: www.asjp.cerist.dz le 18/01/2019

[2]- مطاي عبد القادر، فتيحة راشدي، **سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات –تجربة كل من اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية–** مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي-الجزائر، ديسمبر 2016، ص13.

ثانياً–قنوات تأثير وعبور سياسة التيسير الكمي:

1–قنوات عبور سياسة التيسير الكمي: وتتمثل في[1]:

1–1–قناة التوقعات: تتركز قناة التوقعات على إمكانية جعل الأعوان الاقتصاديين يتجاوبون مع الإجراءات المستقبلية التي ستقوم بها البنوك المركزية وتبين كيف تساهم برامج التيسير الكمي في الحفاظ على النفقة المصرفية خلال الأزمة المالية، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار قنوات الإشارة والثقة التي تؤكد بدورها للمستثمرين والمستهلكين أن البنك المركزي قام بتعديل إجراءاته وراجع نظرته الاقتصادية المستقبلية، فالمخرج الوحيد من حالة مصيدة السيولة هو التحكم في توقعات الأعوان الاقتصاديين، وحسب الأدبيات النيوكنيزية تؤكد أن تحفيز التوقعات من خلال سياسة التيسير الكمي يمكن أن يكون ذات فعالية كبيرة في الإنتاج الحالي، مرتبط بالإنتاج المتوقع، ومن خلال تطبيق سياسة التيسير الكمي يمكن تعديل توقعات الأعوان الاقتصاديين حول المسار المستقبلي للسياسة النقدية مما يعيد لها الفعالية اللازمة لتجاوز الأزمة المالية، وتجدر الإشارة إلى أن فعالية سياسة التيسير الكمي تبقى مرتبطة بالضرورة بدرجة التزام البنوك المركزية بتنفيذ الإجراءات المعلن عنها بمعنى درجة مصداقية البنوك المركزية.

1–2–قناة النقود: من الناحية النظرية للنقود تعتبر سياسة التيسير الكمي على أنه صدمة في المعروض النقدي، وقناة عبوره يمكن تحليلها عن طريق مبدأ المضاعف النقدي الذي يقتضي كل تغيير في القاعدة النقدية سيغير حجم الكتلة النقدية، فطريقة عمل المضاعف النقدي تستلزم إستقرارية في الزمن وسرعة دوران النقود.

1–3–قناة سعر الأصول: حسب هذه القناة فإن السياسة النقدية التوسعية تزيد من ارتفاع أسعار الأصول نتيجة ارتفاع قيمة رأس المال وقيمة السندات بفعل صدمة خارجية لشراء الأصول.

1–4–قناة سعر الصرف: يمكن أن تأثر سياسة التيسير الكمي بشكل كبير على أسعار صرف العملات حيث كانت معدلات الفائدة الاسمية في مستويات منخفضة عندما يتم تطبيقها، وما يمكن قوله أن فعالية هذه القناة مرتبط بشكل أساسي بتطور معدلات النمو الاقتصادي العالمية.

2–قنوات تأثير سياسة التيسير الكمي في الاقتصاد: وهي[2]:

2–1–قناة التحذير: تشير هذه القناة على ضرورة تغطية الاقتصاد الحقيق مستقبلاً لكمية النقود المطبوعة في الاقتصاد الحالي أي أنه على سياسة التيسير الكمي أن تكون فاعلة في الاقتصاد مستقبلاً بحيث تأثر بشكل إيجابي وبالشكل المطلوب، أي يجب على سياسة التيسير الكمي أن تخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل حالياً.

[1]– العشي وليد، صديقي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص،254، ص 256.

[2]– مطاي عبد القادر، راشدي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 15،16.

2-2-قناة السيولة: من خلال قيام البنك المركزي بتوفير السيولة للبنوك في مقابل الأصول طويلة الأجل ما يسهم في إقبالهم على زيادة تقديم القروض للمستثمرين من أفراد وشركات.

2-3-قناة التضخم: فضح السيولة من قبل البنك المركزي يؤدي إلى زيادة التضخم المتوقع في المستقبل وهذا ما يحفز المستثمرين على الاستثمار في الوقت الحالي.

2-4-قناة خطر عدم السداد: تعمل سياسة التيسير الكمي على خفض خطر عدم السداد من قبل المستثمرين من خلال تخفيض عرض علاوة خطر عدم السداد المطلوبة من طرف المستثمرين مما يخفض في العائد على الأصول المعنية.

ثالثاً-أهداف وآثار سياسة التيسير الكمي:

1-أهداف سياسة التيسير الكمي: وتتمثل في ما يلي[1]:

-إن من الأهداف الخفية الأساسية في خطة التيسير الحالية هي أنه من المتوقع أن يترتب عليها تغير واضح في الأوضاع النسبية للعملات العالمية بالنسبة للدولار، وهو ما ينعكس على القدرات التنافسية لعدد كبير من الدول بما فيها الصين حيث ستؤدي خطة التيسير الكمي إلى تزايد الضغوط على اليوان نحو الإرتفاع، وهو الأمر الذي حاولت الصين جاهدة طوال السنوات السابقة أن تتجنبه من خلال التدخل المكثف في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على اليوان أقل من قيمته الحقيقية.

-تهدف سياسة التيسير الكمي عموماً إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، **أولها** تغيير مسار التدفقات المالية من أدوات الاستثمار الثابتة إلى القطاعات الإنتاجية التي توفر فرص عمل وترفع من حجم الصادرات، **وثانياً** خفض سعر صرف العملة لزيادة القوة التنافسية للبضائع الوطنية مقارنة بنظيرتها من الدول الأخرى في السوق المحلية والعالمية، ووفقاً للمنطق الاقتصادي، كلما زاد المعروض النقدي من عملة ما إنخفض سعر صرف العملة حسب معادلة العرض والطلب وكلما كانت عملة الدولة ضعيفة كانت بضاعتها أرخص، **وثالثاً** تسهيل الائتمان البنكي وتوفيره بما يكفي لبعث النشاط الاقتصادي (إنتاج، تشغيل، تصدير)، وبنسب فائدة مغرية (تقريب معدومة أو معدومة) لطالبي القروض البنكية وهو ما يعزز الثقة المفقودة في النظام المالي.

-تقليل حجم أقساط الديون القومية التي تدفعها للدائنين.

2-الآثار الجانبية للتيسير الكمي: وتكمن في ما يلي[2]:

---

[1]- صاري علي، **تقييم فعالية التيسير الكمي في تخفيف الأزمات**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 5، 2018/02/27، ص ص 174،175، عن الموقع الإلكتروني: www.asjp.cerist.dz. le 18/01/2019

[2]- حسن الحاج، **التغير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد**، إتحاد شركات الإستثمار، الكويت، سبتمبر 2018، ص 12، ص14، عن الموقع الإلكتروني: www.unioninest.org le 05/05/2019

-إن الجولات المتعاقبة من عمليات شراء الأصول قد أدت إلى توسيع أصول الموازنة العامة للبنوك المركزية بشكل كبير والتي حذر منها المراقبون من أن يؤدي ذلك إلى عدم استقرار مالي عالمي.

-ارتفاع أسعار الأصول في أسواق المال داخل البلدان المتقدمة بسبب انخفاض أسعار الفائدة التي أدت إلى خروج من المستثمرين نحو بلدان الاقتصاديات النامية بحثاً عن عوائد مرتفعة.

-كما أن التيسير الكمي أدى إلى انخفاض قيمة العملات في الدول المتقدمة وهو الأمر المتوقع أن يترتب عليه تغير واضح في الأوضاع النسبية للعملات، وهو ما ينعكس على القدرات التنافسية للبلدان الأخرى التي سوف ترفع عملتها مقابل هذه العملات.

قد تؤدي سياسة التسيير الكمي إلى حدوث تضخم مبالغ فيه إذا لم يكن هناك ضبط لهذه السياسة أي إذا لم تكن الكمية النقدية هي نفسها الكمية المطلوبة في التسيير[1].

رابعاً-علاقة التيسير الكمي بالمفاهيم الأخرى والمقارنة بينهما:

1-العلاقة بين التيسير الكمي والتسهيل الائتماني:

إن التسهيل الائتماني يشترك مع التيسير الكمي في شيء واحد ألا وهو زيادة حجم المركز المالي للمصرف المركزي، ولكن في حالة التيسير الكمي فإن التركيز يكون على زيادة حجم احتياطات المصرف (جانب المطلوبات)، حيث أن وجود مزيج من القروض والأوراق المالية يعتبر أمراً عرضياً غير مقصود لذاته، بينما يرتكز التسهيل الائتماني على خلق مزيج من القروض والأوراق المالية الموجودة بحوزة المصرف المركزي إلى جانب الموجودات والأصول، وهناك من يعتبر أن الاختلافات بين سياستي التيسير الكمي والتسهيل الائتماني لا يعكس أي خلاف مذهبي بحيث أن أغلب المختصين ووسائل الإعلام يتجاهل الفرق بين السياستين ويلجؤون لإطلاق تسمية "التيسير الكمي" على أي سياسة تقوم على شراء المصرف المركزي للأصول وتضخيم مركزه المالي، وهذا ما زاد من اللبس وعمق الخلاف حول مفهوم التيسير الكمي[2].

2-العلاقة بين التيسير الكمي والإصدار النقدي: لقد أطلقت بعض وسائل الإعلام والبنوك المركزية والمحللون الماليون على التيسير الكمي مصطلح طباعة النقود، ومع ذلك أعلنت المصارف المركزية أن استخدام الأموال التي تمت طباعتها حديثاً مختلفة عن التيسير الكمي، حيث يتم استخدام الأموال التي طبعت حديثاً لشراء السندات الحكومة أو موجودات مالية أخرى، في حيث أن مصطلح (طباعة النقود) عادة ما يعني أن يتم استخدام النقود المصدرة حديثاً لتمويل مباشر للعجز المالي الحكومي أو سداد الديون الحكومية والتي تعرف

[1]- محمد بوطوبة، **إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات، دراسة حالة الو.م.أ، 2008، وحالة الجزائر 2014**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص246.

[2]- الباحثون السوريون، **التيسير الكمي**، مقالة محملة من الموقع: www.syr-res.com ، يوم 2017/10/01، ص02.

أيضاً بتسبيل الدين العام الحكومي، ويحصر على المصارف المركزية في معظم الدول المتقدمة بقانون شراء الديون الحكومية بطريقة مباشرة من الحكومة، والسمة الفارقة بين التسهيل الكمي وطباعة النقود أي الإصدار النقدي هي أنه مع التيسير الكمي يطبع البنك المركزي النقود لتنشيط الاقتصاد وليس لتمويل الإنفاق الحكومي كما هو الحال في سياسة الإصدار النقدي[1].

المبحث الثالث: الصكوك الإسلامية كآلية حديثة لتمويل العجز الموازني.

تعد الصكوك الإسلامية أهم منتج للمصرفية المالية الإسلامية، فهي المنتج الذي حقق حضورا غير مسبوق في أسواق المال الدولية وأصبح حديث العصر لما له من آثار ايجابية على اقتصاديات الدول.

المطلب الأول: عموميات حول الصكوك الإسلامية

في هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف كل من: "التمويل الإسلامي"، و"الصكوك الإسلامية" وخصائصها وأهميتها.

أولا–مفهوم الصكوك الإسلامية:

1–تعريف التمويل الإسلامي: هو تقديم أصول عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية[2].

2–تعريف الصكوك الإسلامية وخصائصها:

2–1–تعريف الصكوك الإسلامية: هي عبارة عن وثيقة بقيمة مالية معينة، تصدرها مؤسسة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وتستثمر حصيلة البيع سواء كانت بنفسها أم بدفعه إلى الغير للاستثمار نيابة عنه، وتعمل على ضمان تداوله، ويتشارك المكتتبون في الصكوك في نتائج هذا الاستثمار حسب الشروط الخاصة بكل إصدار، وتتوافق الصكوك الإسلامية مع أحكام الشريعة من حيث الأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها، أو حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها، إذ أنها لا تتضمن دفع فائدة محددة مقابل التمويل أو غير ذلك من المحظورات الشرعية في المعاملات المالية[3].

2–2–**خصائص الصكوك الإسلامية:** ويمكننا إجمالها في العناصر التالية:

2–2–1–**تمثل وثائق متساوية القيمة:** تصدر بفئات متساوية القيمة محددة ومسجلة عليها، لأنها تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك[4].

---

[1]– عبد العزيز شوشي عبد الحميد، بشرى عبد الباري أحمد، **التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2014، ص132.

2– رشيد درغال، مرجع سبق ذكره، ص85.

[3]– قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية–دراسة مقارنة–، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م، ص147، 148.

[4]– بدروني هدى، قورشي نصيرة، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، بالإشارة للتجربة الماليزية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد العاشر، جامعة الشلف، الجزائر، بدون سنة نشر، ص94.

2-2-2-**قيام الصكوك على قاعدة الغُنم بالغرم**: حيث تعطي الصكوك الإسلامية حصة من الربح تحدد نسبة مئوية من أرباح المشروع أو النشاط الذي تموله وذلك عند التعاقد، أي في نشرة الإصدار التي تسبق الاكتتاب، أو في الصـــك نفسه؛ بحيث تتضمن هذه النشرة أو الصك حصة المضارب وحصة أرباب المال[1].

2-2-3-**تصدر لمدة محددة**: حيث تسترد الصكوك الإسلامية أو تطفأ بعد انقضاء مدتها أو أثناءها[2].

2-2-4-**تداول الصكوك**: ويكون تداول الصكوك بناء على الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها، وتختلف هذه الشروط باختلاف العقد الشرعي للصك[3].

وهناك خصائص أخرى هي[4]:

- هي وثيقة تصدر باسم مالكها أو لحاملها.
- لها قيمة اسمية موضحة في نشرة الإصدار.
- تصدر على أساس شرعي.
- تقوم على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
- عدم قابليتها للتجزئة.

2-3-**أهمية الصكوك الإسلامية**: وتكمن فيما يلي[5]:

- تزيد عمليات التصكيك من درجة تعميق السوق المالية بالبلاد وذلك لوجود عدة بدائل للمستثمرين من الأوراق المالية.
- تساعد عمليات التصكيك في نمو الناتج المحلي الإجمالي دون الحاجة إلى استثمارات إضافية.
- تساعد عمليات التصكيك في تقليل درجة سيطرة الجهاز المصرفي كمزود وحيد للتمويل.
- إن انتشار الصكوك الإسلامية من شأنه أن يوفر مساحة لقيام مؤسسات تنمي هذه الصناعة بالمدخلات الأساسية لها؛ وبالتالي تقوي بنيتها التحتية ومن هذه المؤسسات: قيام الشركات ذات الطبيعة الخاصة، وكآلات التصنيف، خدمات المحاسبة والمراجعة والرقابة الشرعية، بالإضافة إلى خدمات بنوك الاستثمار وغيرها من الجهات ذات الصلة بنشاط التصكيك.

---

[1]- رمتية حبيبة، **الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الخزينة العمومية بالجزائر**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر2017، ص132.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4]- العرابي مصطفى، حمو سعدية، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل الإقتصاد – ماليزيا نموذجا –**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ماس2017، ص ص62، 63.

5- بدروني هدى، قورشي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص96. .

– مسايرة التغيرات الدولية الحاصلة في سوق التمويل بغرض إرضاء المستثمر المحلي بدلا عن انتقاله لاستهلاك هذه الخدمات في الخارج وتأثير ذلك على ميزان العمليات الرأسمالية.

– إتاحة فرص هائلة لسداد العجز في موازنة الدولة بتوفيره موارد حقيقية غير مؤثرة سلبا على المستوى العام للأسعار وبالتالي تمكينها من تمويل مشروعات التنمية الأساسية بصورة غير مكلفة.

– من شأن عمليات التصكيك أن تبرر تبني الدول سياسات نقدية أقل تأييدا للائتمان بسبب حقيقة مصادر تمويلها وبالتالي فإن السياسات التوسعية تعطي ثقة أكبر في مناخ الاستثمار بالبلاد.

– من شأن الاستخدام المكثف لعمليات التصكيك وضع أسس البنية التحتية لجعل الاقتصاد المعني ذو مركز مالي مرموقا وبأدوات أكثر جاذبية.

ثانيا–أنواع الصكوك الإسلامية:

تنقسم الصكوك الاستثمارية الاسلامية إلى أنواع عديدة تبعا لعدة اعتبارات، بيد أننا سوف نهتم في هذا الفرع بالصكوك الأكثر انتشارا، حيث يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين هما: صكوك قابلة للتداول وأخرى غير قابلة للتداول[1].

2-1–**الصكوك القابلة للتداول:** هي صكوك تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها، وهي:

2-1-1–**صكوك المضاربة:** عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها: أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها.

2-1-2–**صكوك المشاركة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم. وتنقسم صكوك المشاركة إلى عدة أنواع منها: صكوك المشاركة الدائمة، صكوك المشاركة المحدودة وتكون نهايتها بإحدى الصورتين: صكوك المشاركة المستردة بالتدرج وصكوك المشاركة المستردة في نهاية المدة (المنتهية بالتمليك إلى المصدر).

2–1–3–صكوك الإجارة: هي صكوك متساوية القيمة، تمثل عددا مماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي، وقد يتم إصدار صكوك التأجير على صيغة إيجار أو مشاركة في الانتاج وقد تمثل حصة في أصول حكومية.

2–2–الصكوك غير القابلة للتداول: لا يجوز تداول هذه الصكوك لأنها قائمة على الديون، وما كان هذا شأنه فلا يجوز تداوله، وتتمثل هذه الصكوك في:

[1]–شرياق رفيق، **معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية (مع الاشارة إلى التجرة السودانية)**، مجلة الاقتصاد والصناعة، العدد 13، جامعة 08ماي 1945م، قالمة، الجزائر، ديسمبر 2017م، ص376.

2-2-1-صكوك السلم: عرفت من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في المعيار الشرعي رقم (17) بأنها: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك، وتمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل.

2-2-2-صكوك الإستصناع: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لتصنيع سلعة ويصبح المصنوع ملكا لحملة الصكوك.

فصكوك الإستصناع في حقيقتها كصكوك السلم حيث تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة مؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، بيد أنه يجوز تأجيل ثمنها، والبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم؛ وعليه تكون هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول سواء من طرف البائع أو المشتري فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

2-2-3-صكوك المرابحة: هي أحد بيوع الأمانة المعروفة في الشريعة الإسلامية، ويتم بالاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن السلعة مع الأخذ بعين الاعتبار ثمنها الأصلي الذي اشتراها به البائع، أي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح[1].

المطلب الثاني: معالجة العجز في الموازنة العامة باستخدام التمويل الإسلامي.

سنتطرق في هذا المطلب إلى طرق التمويل باستخدام صيغ التمويل الدورية والحديثة.

أولا-صيغ تمويل العجز الموازني الدورية:

1-الزكاة: الزكاة في الاصطلاح الفقهي هي: حق يجب في مال مخصوص إذا بلغ النصاب ودار عليه الحول ويدفع وجوبا لمستحقيه[2]، ومن التعريف الفقهي السابق يتضح لنا جليا أن دفع الزكاة "إخراجها" واجب شرعا والقائم على هذه العملية هو الحاكم الذي يعين جباة وسعاة ينظمون سير هذه العملية وجمعها في بيت مال المسلمين[3]، وعليه يمكن للزكاة أن تخفف من عبئ الموازنة من خلال مساهمتها الفعالة في تمويل التنمية الاقتصادية وذلك كونها مورد مالي كبير ومتجدد.

2-الوقف:

تعريف الوقف: ذكر الفقهاء تعريفات مختلفة للوقف تبعاً لآرائهم في مسائله الجزئية، إلا أن أشمل تعريف للوقف هو: "**تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة**"[4]، أي إمساك العين الموقوفة ومنع تملكها بأي سبب من أسباب التمليك، وإطلاق فوائد هذه العين "بالمقابل" وعائداتها للجهة المقصودة من الوقف والمعنية به، وباعتبار أن الوقف يسير من طرف السلطة

---

[1]- سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص 219.

[2]- يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، مؤسسة الرسالة، ج1، الطبعة الثانية،1973، بدون بلد، ص38.

[3]- أبو الحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية**، دار الحديث، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص179

[4]- نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، دار القلم، ط1، بدون بلد،2008، ص353.

العليا للدولة فإن للحاكم الحق في توجيه أموال الوقف بما يخدم المجتمع ونجد مصادر متعددة يستطيع الحاكم أن يستعملها في علاج عجز مؤقت أو تمويل قطاع مستهدف بفرض إحداث عجز موازني مؤقت على الحاكم[1].

إذن نستطيع القول بأن مؤسسة الوقف تغطي الكثير من النفقات العامة التي كانت تقوم بها الدولة الإسلامية، وإن إعادة تفعيل هذه المؤسسة يرفع من أعباء ثقيلة عن كاهل ميزانية الدولة ما يقلل من عجزها[2].

ويمكن تلخيص أساليب علاج عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي بما يلي[3]:

- في حالة الانكماش تلجأ الدولة لتمويل العجز عن طريق الاقتراض من الخارج بدون فوائد، أو زيادة الإصدار النقدي، وذلك لمعالجة العجز في الموازنة، مع شرط القدرة على السداد وتحقيق المصلحة العامة.

- وفي زمن الرسول صلى الله عليه وسلم عالج العجز بتعجيل بعض الإيرادات لسنوات قادمة، كما تعجل الرسول صلى الله عليه وسلم صدقة عمه العباس، أويتم تمويل العجز بأسلوب أخر وهو الاقتراض بشرط القدرة على السداد فقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم استلف 40.000 درهم في غزوة حنين.

- وأسلوب أخر في تمويل العجز في الإسلام وهو ضغط المصروفات عن طريق تأجيل بعضها كما يقول الماوردي بتأجيل بعض المصروفات العامة أي النفقات العامة في حالة العجز، أما المصروفات الحتمية فلا تؤجل لأن تأجيلها يجعلها دينا على بيت المال لابد من الوفاء به بأسرع وقت ممكن.

- فالأفضل أن تدرج في الميزانية المصروفات الحتمية أولا، ثم الاقتراحات الجديدة إن وجد لها مورد مالي.

ثانيا: صيغ تمويل العجز الموازني الحديثة

تتمثل صيغ تمويل العجز الموازني الحديثة في عدة صيغ يمكن ذكرها فيما يلي[4]:

1- **تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام المضاربة:** يمكن أن تستخدم الدولة هذه الصيغة الاستثمارية لتغطية العجز في موازنتها العامة، عن طريق طرح سندات المضاربة بدلا من سندات الخزينة بتعبئة الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها العام (التزامات الخزينة العامة)، وانطلاقا من طبيعة صكوك المضاربة يمكن اعتبارها الأداة المناسبة التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تمويل المشروعات التي من طبيعتها أنها ذات عائد أو ربح، وكذلك مشروعات إنتاج السلع والخدمات القابلة للبيع في السوق، بحيث تقوم الحكومة ممثلة في إحدى مؤسسات القطاع العام، بإصدار كمية معينة من هذه السندات وطرحها للاكتتاب العام لتمويل مشروع معين، أو لتوسيع مشروع قائم بحيث تشكل قيمة صكوك المضاربة قيمة للأموال التي

---

[1]- هزرشي طارق، لباز أمين، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2]- محمد المومني، **عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي وطرق علاجه**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2014، ص ص 289،290.

[3]- حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي وآخرون، **المالية العامة من منظور إسلامي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص ص 180،181.

[4]- شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 379.

تحتاجها الحكومة فتكون مضاربة يخلط فيها المضارب ماله مع مال المضاربة، وهو جائز شرعا، وهذا قبل بدء المضارب عمله، ولإبتعاد صاحب المال عن الإدارة أثر مهم بالنسبة لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة، نظرا لما يحققه هذا الفصل من الاحتفاظ بمشروعات الموازنة كلها في إطار تصرف السلطة العامة، وعدم تدخل الجهة الممولة في القرار الإداري للجهات الحكومية الآمرة بالصرف.

2-**تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام صكوك الإجارة الحكومية:** صكوك الإجارة الحكومية هي وحدات أو صكوك مساهمة تقوم بشراء أصول عينية أو موجودات ثابتة، ومن ثم تأجير هذه الأصول بعقد إيجار منتهي بالتمليك وكان الهدف الاستثماري هو المقصود الأول من وراء إصدار هذه الصكوك إلى جانب ذلك فهي تعمل على توفير رأس المال لمشاريع البنى التحتية طويلة الأجل كما توفر السيولة اللازمة للإنفاق الحكومي، ويساعد في تطوير أدوات مالية جديدة للسوق البينية، أي التي بين المصارف الإسلامية، ويمكن للحكومة إصدارها بدلا من امتلاك العقارات وغيرها، كما يمكن للدولة استئجارها وإصدارها لصكوك ملكية أعيان مؤجرة قابلة للتداول، وقلة المخاطر وخضوعها لعوامل العرض والطلب في السوق المالية، ومرونتها العالية حيث يمكن إصدارها بآجال متعددة.

3-**تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام صكوك المرابحة:** يمكن أن تستخدم المرابحة بغرض توفير مستلزمات الإنتاج، من مواد خام وسلع وسيطة ومعدات وآلات وأجهزة، مما يسهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويسهل تمويل بنود الموازنة العامة المتعلقة بشراء السلع والمعدات ووسائل النقل، وذلك عن طريق المرابحة مع البنوك الإسلامية، وغيرها من مؤسسات التمويل، ويمكن تحويل المرابحات إلى صكوك ذات استحقاقات متتالية، بحيث تخدم هدف السيولة لدى مشتريها، ولهذا تعتبر صكوك المرابحة الأداة المناسبة لتمويل شراء الأصول مع توفير المرونة في تحديد فترة السداد، كما أنها أداة ذات مخاطر محدودة للمستثمرين، إضافة إلى إمكانية تحديد نسبة الربح عند التعاقد، مما يتيح للمستثمر مقارنة العائد المتوقع مع الأدوات الاستثمارية الأخرى.

4-**تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام صكوك السلم:** يمكن استخدام صكوك السلم كأسلوب للتمويل الحكومي خاصة في قطاع الخدمات، حيث تمثل هذه الصكوك تعاقد على أنها سوف تقدم بموجب هذه الصكوك خدماتها في المستقبل كأن تصدر صكوك رسوم المدارس والجامعات وصكوك لخدمة النقل على خطوط معينة، ويمكن استخدام صكوك السلم للتمويل في عدة مجالات منها:

- تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الخدمية مثل: الجامعات ووحدات الحكم المحلي، بدلا من تمويله من الموازنة العامة، في صورة إعانات خدمية، خدمات سيادية.
- تمويل العجز في شركات القطاع العام بدلا من التمويل من الموازنة العامة للدولة في صورة قروض تمنح لهذه الشركات.

– كما يمكن استخدام صكوك السلم في تنمية الإنتاج الوطني، مثلا في مجال البترول أو الزراعة أو الإنتاج الحيواني حيث يتم الشراء والتخزين ثم البيع بسعر السوق والربح على ما قسمه الله تعالى.

5–تمويل العجز في الموازنة العامة باستخدام صكوك الإستصناع: ويمكن استخدام صكوك الإستصناع في التمويل الحكومي طبقا لما يلي:

إذا أرادت الدولة شراء مبنى أو ألة بمواصفات خاصة مع مصنع ما، فإنه يمكن بدلا من اقتراض الثمن بفائدة بموجب سندات أو أداة قرض أخرى، أن تتفق مع مقاول أو مصنع على الإنشاء أو الصنع مع دفع مبلغ مقدم وبتقسيط الباقي على أقساط يتفق عليها، كما يمكن أن يوسط في هذه العملية بأن يتم ابرام عقد الإستصناع معه إن لم يرغب المصنع التقسيط، ويتولى البنك إبرام عقد استصناع موازي، فيكون عقد الإستصناع هو الأداة المالية، وحيث أنه وثيقة في يد الصانع أو البنك يدين في ذمة الحكومة؛ إذ ينطبق عليه من هذا الوجه ما ينطبق على دين البيع بالأجل السابق ذكره، ولا ينطبق عليه دين السلم المتمثل في سلعة أو خدمة. ومن جهة أخرى يمكن للحكومة إذا أرادت أن تبني المساكن للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، فإنه بدلا من استخدام سندات الإسكان ذات الفائدة، يمكن إتمام العملية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، تبين لنا أن أهمية الإيرادات العامة للدولة من جباية عادية وغير عادية والديون العامة المتمثلة في التمويل الداخلي والخارجي متفاوتة نظراً للدور الذي تلعبه في ميزانية الدولة من جهة، وفي الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، ولكن تواجه الإيرادات العامة بعض المشاكل مثل الفساد الضريبي وتقلبات أسعار النفط ما يدفع الدولة أحياناً في حالة عدم كفاية هذه الإيرادات إلى اللجوء لترشيد الإنفاق العام كعلاج للعجز الموازني الذي سببه نقص الإيرادات، واللجوء أيضاً إلى آليات غير تقليدية متمثلة في الإصدار النقدي والتيسير الكمي، إلا أن هذان الأخيران لهما أثار سلبية تمس أسعار الصرف وقيمة العملات، لذا بحثت العديد من عن مخرج آخر لتمويل العجز الموازني يتمثل في الصكوك الإسلامية كآلية حديثة أصبحت تتغنى بها معظم الدول وحتى الأوروبية لما لها من أثار إيجابية على الموازنة والاقتصاد.

الفصل الثالث:

التمويل غير التقليدي في الجزائر

تمهيد:

لجأت الجزائر في الآونة الأخيرة إلى التمويل غير التقليدي لتمويل العجز في الموازنة العامة الناتج عن الصدمة النفطية في سنة 2014، بعد فشل السياسة المالية التقليدية التي اتبعتها في تحقيق الأهداف المرجوة حيث لاقت رفض من قبل الأعوان الاقتصاديين، و كذلك بسبب استنفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات وذلك راجع لتوجيه موارده في سداد الدين العام للفترة 2000-2005 ومنذ سنة 2006 إقتصر دوره في تمويل الخزينة العمومية حتى سنة 2016 ، و في سنة 2017 تبنت الدولة الجزائرية سياسة الإصدار النقدي التي تقتضي بإصدار كتلة نقدية من فراغ توجه لتمويل الموازنة العامة، وهذا ما جاء به الأمر 10/17 ، وللتوضيح أكثر قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الموازنة العامة في الجزائر وآليات تمويله للفترة (2000-2016).

المبحث الثاني: التمويل غير التقليدي في الجزائر في الفترة (2017-2019).

المبحث الثالث: الآليات البديلة لتمويل العجز الموازني في الجزائر.

المبحث الأول: الموازنة العامة في الجزائر، وآليات تمويلها في الفترة (2000-2016).

عرفت الموازنة العامة في الجزائر العديدة من التغيرات في القوانين والتنظيمات ولكن بصدور قانون 17/84 المعدل 1988، تحددت المعالم الرئيسية للموازنة العامة في الجزائر بحيث أظهر وتناول معظم الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة الدولة.

المطلب الأول: الموازنة العامة في التشريع الجزائري:

أولا-تعريف الموازنة العامة حسب القانون 17/84: لقد عرف المشروع الجزائري الموازنة العامة للدولة على انها "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحدودة سنويا بموجب قانون المالية والموازنة وفق الاحكام التشريعية وتنظيمية المعمول بها "

ويعرفها القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية 201/90 المواخر في 15 اوت 1990 على انها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموعة الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير واستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال أرخص بها ومن خلال المادة الثالثة من قانون 17/84 والتي تم تعديلها بالقانون 05/88 يكتمل تعريف الموازنة العامة للدولة فهذه المادة تؤكد على انه بناء على قانون المالية تتم تقدير واجازة الموازنة العامة بحيث جاء نص المادة 03 كما يلي:

"يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية محمل موارد الدولة واعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصص لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المتخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات برأسمال[1].

ثانيا-تبويب عمليات الموازنة العامة للدولة في الجزائر:

1-تبويب النفقات العامة في الجزائر: وتتم كالاتي[2]:

1-1-التبويب الإداري: ويتفرع الى قسمين التبويب حسب الوزرات التي تصنف على أساسها ميزانية التسيير في الجزائر والتبويب محسب طبيعية الاعتمادات حيث تخصص الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول الى القطاعات التي تتضمن النفقات بحسب طبيعتها.

1-2-التبويب الوظيفي للنفقات العامة في الجزائر: وتقسم الى أربعة مجموعات هي:

-الخدمات العامة وتضم الإدارة العامة، العدل، الشرطة والدفاع.

-الخدمات الاجتماعية والجماعية وتضم، التعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي.

-الخدمات الاقتصادية المتعلقة أساسا بالفلاحة، الصناعة، النقل، وغيرها.

---

[1]- لحسن دردوري، **سياسة المزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة-** الجزائر، تونس، مرجع سبق ذكره ص 159.

[2]- جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 2004، ص 36، ص 48.

-النفقات غير القابلة للتخصيص وتضم فائدة الدين العام، رد القروض، نفقات الشؤون الدينية وغيرها.

1-3-التبويب الاقتصادي: وتنقسم النفقات وفقا لهذا المعيار إلى:

1-3-1-نفقات التسيير (النفقات الجارية) ونفقات التجهيز (برأس المال): إن ما يميز نفقات التجهيز أو برأس المال هو ترك شيء سيستمر بعدها، خلافاً لنفقات التسيير الني لا تبقي شيئاً، إن نفقات التسيير هي التي تمثل الجزء الضروري من النفقات العمومية وإلى جانبها توجد نفقات التجهيز التي تؤدي الى تنمية الثروة للجهة التي تقوم بها، أي انها لا تهتم بضمان إستمرارها فقط بل تؤدي الى تحسين تجهيزها، وتؤدي نفقات التجهيز الى توسيع الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات العمومية إن التمييز بين "ميزانية التسيير" و"ميزانية التجهيز" يمثل قاعدة لفهم الموازنة العامة في الجزائر، وتتكون نفقات التجهيز من الإستثمارات في المنشآت الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية وإعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية بعنوان البحث والدراسات ما قبل الإستثمار.

1-3-2-نفقات المصالح (الإدارية) ونفقات التحويل وإعادة التوزيع: وتقوم هذه التفرقة بالنفقات العامة على أساس معيار المقابل المباشر للنفقة، وعلى العموم تهدف نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة، والتي تعتبر ضرورية لتسييرها أو تجهيزها، أما نفقات التحويل فهي نفقات تؤدى بدون مقابل مباشر.

1-4-التبويب المالي للنفقات العامة في الجزائر:

1-4-1-التكاليف أو النفقات النهائية: يقصد بالعمليات النهائية عدم الرجوع على ما تم تحديده وتنفيذه سواءاً تعلق الأمر بتحصيل للموارد أو صرف للنفقات باعتبار أن العملية النهائية غير قابلة للتعويض في المستقبل وهي بذلك تمثل حركة دخول وخروج الأموال بدون مقابل، وتمثل التكاليف النهائية الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أنه عند خروج الأموال العامة من الصناديق العمومية فالقاعدة أن خروجها نهائي.

1-4-2-التكاليف المؤقتة وعمليات الخزينة: تصنف العمليات المؤقتة ضمن العمليات الدائمة كونها تتميز بطابعها الزمني أي أن لها مدة مؤقتة يلزم تأديتها خلالها وتمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة، حيث تتبع بعد أجل قصيرة أو طويل بعملية إيراد مناسبة لها، إن هذه العمليات المؤقتة تتعلق بالخزينة أو بالقطاع المصرفي حيث تسجل غالبا بإسم عمليات الخزينة، وبالنظر الى طبيعتها المالية الخاصة جدا فإن عمليات الخزينة هذه تقيد خارج الموازنة العامة للدولة ويعاد تسجيلها في الحسابات الخزينة.

1-4-3-التكاليف الإقتراضية أو الضمانات: يتعلق الأمر بعمليات إنفاق أو قروض تتعهد الدولة بالقيام بها إذا تحققت الظروف وبذلك يكون وجود التكلفة مشروطا، إذا لم يتحقق الشرط لا تتحول التكلفة إلى نفقة فعلية والمثال الأكثر شيوعا للتكاليف الإقتراضية هو الذي ينتج عن الضمانات التي تمنحها الدولة لبعض القروض لتسهيل إصدارها من طرف هيئة عمومية، مؤسسة عمومية أو شركة وطنية.

2-تبويب الإيرادات العامة في الجزائر: يأخذ تبويب الإيرادات العامة في الجزائرية عدة أشكال تبعا لعدة معايير هي[1]:

1-التبويب القانوني للإيرادات العامة في الجزائر: يستند التقسيم وفق هذا المعيار إلى أساس إستخدام قوة القانون أو من طرف الهيئات المخول لها تحصيل الإيرادات العامة عند ممارسة مهامها في تحصيلها.

2-التبويب المالي للإيرادات العامة في الجزائر: يمثل هذا المعيار قاعدة لبعض التصنيفات العملية حيث يمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات العامة هي:

2-1-الإيرادات العامة النهائية: هي تلك الأموال التي تدخل خزينة الدولة بصفة نهائية ولا يترتب عنها أي تكلفة بما يجعلها خالية من أي إلتزام بالتعويض.

2-2-الإيرادات العامة المؤقتة: وهي تلك الأموال التي تدخل خزينة الدولة بصفة مؤقتة إذ ينتج عنها تكاليف، مثل دفع فوائد القروض.

3-التبويب الاقتصادي: وتصنف الإيرادات العامة وفق هذا المعيار على أساس طبيعة الثروات التي تم الإقتطاع منها.

المطلب الثاني: العجز الموازني وتمويله في الفترة (2000-2016).

أولا-العجز الموازني في الجزائر: لقد شهدت الجزائر عدة أزمات مالية أدت بها لحدوث عجز هيكلي في موازنتها العامة، حيث عانت من عجز مستمر أين بلغ 10.4% من الناتج الإجمالي سنة 1993 وذلك نتيجة إلى إعتماد الجزائر على ما يقارب 97 % من إيراداتها على موارد النفط، وعليه إتخذت الحكومة الجزائرية جملة من التعديلات تهدف الى تأمين مصادر تمويل جديدة لتغطية فجوات عجز الموازنة بغرض أنها تكافح من أجل مواجهة الانخفاض في عائدات الطاقة منذ منتصف سنة 2014 الأمر الذي خفض من إيراداتها من البترول والغاز إلى النصف مما يمثل 60% من موازنة الدولة وعليه سيسمح بنك الجزائر بتقديم قروض مباشرة لتمويل العجز وكذلك الدين العام الداخلي، وأيضا توفير موارد لصندوق الاستثمار الوطني ومنه تحسين النشاط الإقتصادي في كافة القطاعات وقد بلغ العجز 15% لسنة 2016، ولعلّ من بين أهم التعديلات التي

[1]- الجوزي فتيحة، **الاستفادة من الاتجاهات العالمية في المجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلمة التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص 187.

قامت بوضعها الحكومة الجزائرية للحد من ظاهرة العجز الموازني تخفيض فاتورة الواردات رغم القيود المتزايدة عليها منذ أوائل 2014 وأخيرًا تخفيض الجزائر لإنفاقها العام بنسبة 14 % سنة 2017، وكذلك تعويض إنخفاض عائدات النفط دون اللجوء إلى الإستدانة من خلال الخطة الخماسية التي تهدف الى تحقيق التوازن في السنة 2022 وتعكس العجز والمحافظة على إحتياطي العملات الاجنبية[1].

ثانيا–تمويل العجز الموازني في الجزائر للفترة (2016/2000): لقد أدى التوسع الكبير في الإنفاق العمومي الى إتساع الفجوة بين نفقات الدولة وإيراداتها ما انعكس بشكل واضح على توازن الموازنة، وذلك رغم السياسة الإنمائية الحذرة للدولة عند ضخ الموارد البترولية في الدائرة الاقتصادية تجنباً للضغط النقدي لكن رغم محاولات الدولة في تطبيق السياسات الإصلاحية فقد ظل إختلال الموازنة واضحا لفترة زمنية طويلة[2]، وفي هذه الفترة لجأت الدولة بالدرجة الأولى إلى تمويل عجزها عن طريق صندوق ضبط الإيرادات.

- **تعريف صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر**: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية أي البرلمان[3]، وأنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بهدف ضبط نفقات توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي وتخفيض الدين العمومي شرط أن لا يقل رصيده عن 740 مليار دج، ومن أهم دوافع إنشائه ما يلي[4]:

❖ **–الدوافع الداخلية**: وهي تأثير تبعية الاقتصاد الجزائري إلى قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي، وتأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة لأنها تصبح عائق على إستمرار نمو برامج التنمية الإقتصادية واستقراره وذلك للتقلبات التي تعرفها أسعار المحروقات.

---

[1]– قشيوش عمر، **أثر تطبيق الوقف والزكاة على المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2016)**، أطروحة مقدمة لنيل الشهادة الدكتوراه، تخصص المالية العامة في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص 273.

[2]– رقوب ناريمان، **معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق العام وضرورة إستدامة مصادر التمويل**، مجلة معارف محلية علمية دورية محكمة، العدد 22، قسم العلوم الاقتصادية السنة الثانية عشر، جامعة البويرة، الجزائر، جوان(2017)، ص 03.

[3]– حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، **صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014/2000**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 03، بدون بلد نشر، جوان 2015.

[4]– لطرش ذهبية، كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000–2017، مجلة التنمية الاقتصادية العدد 05، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر، جوان 2018، ص ص 28، 29.

❖ **الدوافع الخارجية**: رواج وانتشار ظاهرة إنشاء الصناديق السيادية في معظم الدول النفطية ونجاح الكثير منها في ضمان إستدامة تمويل عملية التنمية الإقتصادية وتوفير مورد تمويلي مستدام يكفل حقوق الأجيال القادمة.

وفيما يلي سنتناول جداول توضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 وتطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال نفس الفترة وأخيراً جدول يوضح رصيد الموازنة ومصادر تمويله.

جدول رقم (01): يوضح تطورات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات العامة
	المبلغ	المبلغ	
2000	856.2	321.9	1178.1
2001	798.6	357.4	1156
2002	957.6	452.9	1428.5
2003	11228	567.4	1690.2
2004	1251.1	640.7	1891.8
2005	1245.1	806.9	2052
2006	1437.9	1015.1	2453
2007	1673.9	1434.6	3108.5
2008	2217.8	1973.3	4191.1
2009	2300	1946.3	4246.3
2010	2659	1807.9	4466.9
2011	3879.2	1974.4	5853.6
2012	4782.6	2275.5	7058.1
2013	4131.6	1887.8	60199.4
2014	4494.3	2501.4	6995.7
2015	4617	3039.3	7656.3
2016	4583.8	2713.6	7297.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات التالية: بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية (2003، 2004، 2008، 2010، 2011، 2016، 2017) وبصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير للعلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 2009/2008، ص112.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي النفقات العامة قد عرف تزايداً مستمراً باستثناء سنة 2001 التي شهدت إنخفاض طفيف مقارنة بسنة 2000 يقدر بـ 22.1 وبعدها بقي التزايد ملحوظاً في مجموع النفقات ما يفسر إنتهاج الحكومة لسياسة مالية توسعية الذي يترجمه التوسع في الإنفاق الإستثماري لتحويل الإستثمارات العمومية، وذلك بفضل إرتفاع أسعار المحروقات الذي أدى إلى تحول جذري في السياسة المالية وسياسة الإنفاق العام، قصد الخروج من التبعات السلبية للإصلاحات الإقتصادية لسنوات التسعينات وبذلك إرتفع حجم الإنفاق العام بشقيه (نفقات التسيير والتجهيز) إلا أن نفقات التجهيز تميزت بمعدل إرتفاع أسرع

مقارنة بنفقات التسيير، فبعدما كانت سنة 2000 تقدر بـ321.9 مليار دج وصلت الى 640.7 مليار دج سنة 2004، وهذا راجع لمشروع الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، وفي سنة 2007 بلغت1015.1 مليار دج، وفي سنة 2009 بلغت قيمتها 1946.3 مليار دج، وهذا التسارع في نمو قيمتها يعود إلى أن الدولة الجزائرية عملت على إستثمار عائدات البترول بالدرجة الأولى في قطاعات الأشغال العمومية والبناء والفلاحة والري ومختلف مشاريع البنية التحتية.

أما الفترة 2010-2014، فقد شهدت إرتفاع كذلك في نفقات التجهيز حيث انتقلت من 1807.9 مليار دج سنة 2010 الى 2275.5 مليار دج سنة 2012، بعدها بدأت وتيرة تنامي نفقات الإستثمار تعرف تراجعا في سنة 2013 حيث قدرت قيمتها 1887.8 مليار دج ورغم أنها في سنة 2014 شهدت تحسنا طفيفاً إلا أن نسبة التنامي إنخفضت إلى غاية 2016 مقارنة بالسنوات الأولى وذلك راجع لانخفاض أسعار المحروقات وإلغاء الحكومة وتوقيفها للعديد من المشاريع التي كانت مسطرة، قصد التصدي للأزمة المالية.

أما نفقات التسيير فقد شهدت هي الأخرى إرتفاعات معتبرة من سنة 2000 إلى سنة 2012 إلا أنها عرفت إنخفاضاً في سنة 2013، فبعدما كانت قيمتها في 2012 تقدر 4782.6 مليار دج أصبحت في سنة 2013 تقدر بـ 4131.6 دج، إلا أنها عاودت الإرتفاع لكن بنسب قليلة ووصلت نموها كذلك في سنة 2015 حيث قدرت بـ 4617 مليار دج، وبعدها شهدت إنخفاض طفيف في سنة 2016 حيث قدرت بـ 4583.8 مليار دج، وتشمل نفقات التسيير كل من نفقات الأجور للقطاع العمومي، منها عقود ما قبل التشغيل والإدماج المهني.

الجدول رقم (02): تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	مجموع الإيرادات العامة
	المبلغ	المبلغ	
2000	1213.2	349.5	1578.1
2001	1001.4	483	1484.4
2002	1007.9	580.4	1588.3
2003	1350	720.8	8558
2004	1570.7	580.4	2151.1
2005	2352.7	724.2	3076.9
2006	2799	720.8	3519.8
2007	2796.8	883.1	3679.9
2008	4088.6	965.2	5053.8
2009	2412.7	1263.3	3676
2010	2905	1298	4203
2011	3979.7	1810.4	5790.1
2012	4184.3	1908.6	6092.1
2013	3678.1	2031	5709.1
2014	3388.5	2091.4	5479.9
2015	2373.5	2729.6	5103.1
2016	1781.1	3329	5110.1

المصـــدر: مـن اعـداد الطالبـة بالاعتمـاد علـى المعطيـات التاليـة: التقـارير السـنوية لبنـك الجزائـر (2003، 2004، 2006، 2008، 2010، 2011، 2016، 2017) وزهـير بـن دعـاس، نريمـان رقـوب، صـندوق ضـبط المـوارد الجزائـري بـين مطرقـة تطـاير أسـعار الـنفط وسـندان العجـز المـوازني، ملفات أبحاث في الإقتصاد والتسيير، العدد السابع، بدون بلد نشر، مارس 2019، ص 19.

التعليق على الجدول:

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن موارد المحروقات تلعب دورا هاما وتشكل حصة الأسد في الإيرادات الإجمالية للبلد، وفي المقابل نجد أن إيرادات الدولة خارج المحروقات شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة بسب الأزمة البترولية، حيث انتقلت من 349.5 مليار دج سنة 2000 الى 1263.3 مليار دج سنة 2009، ثم 1298 مليار دج سنة 2010، ثم 1908.6 سنة 2012، وقدرت سنة 2014 بـ 2091.4 مليار دج، وهذا التحسن الملحوظ راجع لارتفاع الإيرادات الجبائية العادية مثل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والرسم على القيمة المضافةTVA بالنسبة للواردات. واصلت الإيرادات خارج المحروقات التنامي التصاعدي حيث قدرت في سنة 2015 بـ 2729.6 مليار دج، و3329 مليار دج في سنة 2016.

-أما بالنسبة لتطور الإيرادات خلال الفترة 2000-2008 عرفت ارتفاعاً كبيراً ومستمرا حيث كانت في سنة 2000 تقدر ب 1213.2 مليار دج، وفي سنة 2008بلغت قيمتها 4088.6 مليار دج وهذا راجع الى إرتفاع أسعار النفط، ففي سنة 2008وصل سعر البرميل الى 99 دولار، أما في سنة 2009 عرفت الجباية البترولية انخفاضاً محسوساً حيث

قدرت بـ 2412.7 مليار دج وذلك راجع لانخفاض سعر البترول أين بلغ متوسط سعره 62.2 دولار لعدة أسباب، ولكن نلاحظ أنه في سنة 2012 تحسنت إيرادات المحروقات لتصل إلى 4184.8 مليار دج، إلا أنها عادت مرة أخرى للإنخفاض إبتداءاً من سنة 2013 حيث بلغت 3678.1 مليار دج، وتواصل هذا الإنخفاض إلى غاية 2016 حيث بلغت قيمته 1781.1 مليار دج، وذلك بسبب تهاوي أسعار البترول و ظهور الازمة البترولية.

جدول رقم (03): تطور رصيد الموازنة واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة (مليار دج)

السنوات	مجموع الموارد	رصيد الصندوق	سداد الدين العمومي	تمويل عجز الخزينة	رصيد الموازنة
2000	453.23	232.13	221.10	0	400
2001	356	171.54	184.46	0	328.4
2002	198.04	27.96	170.06	0	159.8
2003	476.87	320.87	156	0	6867.8
2004	944.39	721.68	222.7	0	259.3
2005	2090.52	1842.68	247.83	0	1024.9
2006	3640.68	2931.04	618.11	91.53	1066.8
2007	4669.89	3215.53	314.45	531.95	571.4
2008	5503.69	4280.07	465.43	758.18	862.7
2009	4680.74	4316.46	0	364.28	-570.3
2010	5634.77	4842.83	0	791.93	-263
2011	7143.15	5381.7	0	1761.45	-63.5
2012	7917.01	5633.75	0	2283.25	-965.2
2013	7695.98	5563.51	0	2132.47	-310.3
2014	7376.20	4410.53	0	2965.67	-1515.8
2015	4676.53	1790.03	0	2886.50	-2553.2
2016	1888.03	554.19	-	1333.84	-2187.3

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الجدول(1) و(2) وشباب سهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر 2018،2019، ص194.

التعليق على الجدول:

إنطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ أنه منذ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، عرف رصيده تطورا هاما تراوح ما بين 27.96 مليار دج 2002 و5633.75 مليار دج سنة 2012 وسنقسم تحليل الجدول الى مرحلتين هما:

المرحلة الأولى:2000-2005: حيث نلاحظ أن صندوق ضبط الإيرادات كان دوره في هذه الفترة تمويل الدين العمومي وتقليصه حيث قدر المبلغ الإجمالي الذي تم تسديده في هذه الفترة بـ 1202.15 مليار دج.

المرحلة الثانية: 2006-2016: ما يميز هذه الفترة هو انتقال صندوق ضبط الإيرادات من تمويل وسداد الدين العمومي إلى تمويل عجز الخزينة العمومية، وقد تم تخفيض المديونة تدريجيا من صندوق ضبط الإيرادات لغاية 2008، وعليه شرعت الحكومة في سد العجز للفترة 2006_2016، كما يلاحظ أن رصيد صندوق

ضبط الإيرادات شهد إرتفاع شديد ابتدأ من 2006 حتى 2013 حيث انتقل من 2931.04 مليار دج سنة 2006 إلى 5563.51 مليار دج سنة 2013 وهذا راجع لارتفاع فوائض الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي للصندوق، ولكن بعد الأزمة النفطية في 2014 تأثر رصيد الصندوق حيث انخفضت قيمته الى 4410.53 مليار دج، وتواصل الإنخفاض إلى أن بلغ 1790.03 مليار دج في 2015، ليصل لأدنى قيمة له في سنة 2016 بـ 554.19مليار دج.

المبحث الثاني: التمويل غير التقليدي في الجزائر في الفترة (2017-2019).

قد شرع القانون 17-10 الى ضرورة اللجوء للتمويل غير التقليدي وذلك من أجل تمويل العجز في الموازنة العامة بسبب الصدمة النفطية لسنة 2014.

المطلب الأول: تبني آلية التمويل غير التقليدي في ظل القانون 17-10.

بعد الأزمة النفطية لقطاع المحروقات سنة 2014، الذي يعتبر في الجزائر المصدر الأول لتمويل الموازنة العامة، وبسبب ردود الفعل السلبية من طرف الأعوان الاقتصاديين جراء زيادة الضرائب لتعويض مداخيل النفط، لم يبقى أمام السلطات الجزائرية حلول، إلا اللجوء إلى سياسة التمويل غير التقليدي كنوع من الإلتفاف على ردود الفعل السلبية الأعوان الإقتصاديين والتي تقتضي بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى بنك الجزائر من أجل تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر لسنة 2018 وذلك من خلال صدور القانون النقد والقرض17-10المؤرخ في 2017/10/11 والذي يحتوي مادة وحيدة وواحدة وهي المادة 45 مكرر، التي تعدل المادة 46 والمادة 47 من الأمر 11/03 المؤرخ 2003/08/26 الذي بدوره يعدل القانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

أولا-الجديد الذي جاء به قانون 10/17:

1-القانون 10/90: لقد سمح الأمر 10/90 للبنك المركزي بشراء 20% من سندات الخزينة فقط ويجب ألا يتعدى مبلغ التسبيق الذي يمنحه بنك الجزائر للخزينة 10% من الإيرادات الجبائية العادية للسنة المالية السابقة ويجب ألا يتجاوز مدة التسبيق 240 يوم متتالية وغير متتالية خلال السنة، ويجب على الخزينة تسديد الدين قبل انقضاء السنة[1].

2-الأمر 11/03: حسب المادة 45 من الامر 11/03 أنه يمكن لبنك الجزائري ضمن الحدود والشروع التي يحددها مجلس النقد والقرض أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية أو خاصة ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتم هذه العملية لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية[2].

[1]- الأمر 10/90 المؤرخ في 1990/04/14.

[2]- الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المادة 45.

أي يمنع البنك المركزي من إصدار الأموال لصالح الخزينة العمومية في أي حال من الأحوال، بل يشتريها من سوق النقد، وتكون عملية الشراء للمرة الثانية ومن الأعوان الإقتصاديين كالبنوك والمؤسسات المالية التي اشترت هاته السندات.

3-الأمر 10/17 المؤرخ في 2017/10/11: المادة 45 مكرر التي تنص على ما يلي[1]:

"بغض النظر عن كل حكم خالف، يقوم بنك الجزائر ابتداءاً من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ وبشكل إستثنائي، ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

-تغطية إحتياجات التمويل للخزينة.

-تمويل الدين العمومي الداخلي.

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وبشكل عام فان التمويل غير التقليدي هو التمويل الذي يسمح للبنك المركزي بتوفير سيولة إلى الخزينة العمومية بهدف تمويل نفقاتها، تمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العمومي و تمويل صندوق الإستثمار الوطني، حيث سيرافق مع هذا العديد من الإصلاحات المالية والإقتصادية للحد من الإنعكاسات السلبية لهذا الإجراء، وبشكل عام ووفق هذا التعديل يمكن للخزينة العمومية الإستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، فإضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة دون القيود التقليدية التي يحددها قانون النقد والقرض كالآتي[2]:

-فيما سبق (تقليديا) وفقا للمادة 46 من قانون "النقد والقرض" يمكن لبنك الجزائر أن يقرض الخزينة العمومية بفتح حساب جاري لها على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، فمثلا لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية إقتراض سوى ما لا يتجاوز 343.35 مليون دينار لعام 2017 بناء على حجم إجمالي الإيرادات لعام 2016، والتي تم رصدها في الموازنة بمبلغ 3435 مليار دينار دون إحتساب إيرادات الضرائب النفطية، ولكن مع التعديل الجديد فقد عفيت الخزينة من هذا الشرط، وبات باستطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف الإئتمان وبشروط أكثر يسراً، وبهذا الإعفاء التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.

[1]- الأمر 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 المادة 45 مكرر.

[2]- مسيلتي نبيلة، بن زعمة سليمة وآخرون، **التمويل غير التقليدي بالجزائر -واقع وآفاق-** مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 1، بدون بلد نشر، 2018، ص ص 03، 04.

-فيما سبق (تقليدياً): لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح البنك الجزائري بشراء "سندات الخزينة العمومية" في السوق الدولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق.

-فيما سبق (تقليدياً): كان البنك المركزي لا يكتتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو وفق قوانين إستقلالية، البنك المركزي يعتبر متعاملاً إقتصادياً مستقلاً يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الإستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن إقتناء "سندات الخزينة" نظراً لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبها "أصول ذات جودة أقل" ولكن في ظل إعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن "بنك الجزائر" سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، وبدون إعتبار لجودتها المالية، كما سوف يمدد مدة قروضها، ما سوف يوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها من دفع ما عليه وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الإستثمار الوطني وفق قانون النقد والقرض، في ظل القوانين الاقتصادية السائدة لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات إقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد، ولكن ووفق التعديل الجديد تخلص "بنك الجزائر" من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية، وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للإقتصاد.

ثانياً-نوع السياسة التي يشرع لها القانون 17-10: لمعرفة نوع السياسة التي يشرع لها القانون 10-10 نعود إلى مبدأ سياسة التيسير الكمي والقاضي بإمكانية طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، وعليه فإنه على هذا الأساس فإن بنك الجزائر لا يتبع سياسة التيسير الكمي، وهنا فإنه يمكننا القول بأن هذا القانون لا يعدو كونه أمراً مباشراً لبنك الجزائر، بشراء سندات الخزينة العمومية من أجل تمويل عجز الموازنة السنوية الناتج عن الصدمة السالبة لقطاع المحروقات، وهو ما يجعلنا أمام إشكالية الحد من إستقلالية بنك الجزائر لا غير، ومحاولة إعادته إلى دور الممول للخزينة العمومية عند الطلب، أي العودة إلى النظام المصرفي قبل صدور قانون القرض، البنك 86-12 المؤرخ في 1986/08/19، والذي يقضي بالتحول إلى إقتصاد السوق، حيث كانت الخزينة العمومية في قمة الهرم المصرفي بدل البنك المركزي، وتحتكر الدائرة النقدية والتمويلية وجزء من الدائرة النقدية، إلا أننا في القانون 17-10 بحيث أن كل من تتابع من المتدخلين من النواب أو من وزير المالية والوزير الأول كلهم أكدوا أن القانون سيلجأ من خلاله بنك الجزائر إلى طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل، في إشارة واضحة لسياسة الإصدار النقدي وليس سياسة التيسير الكمي التي تقضي بتوجيه هاته الكتلة النقدية المطبوعة إلى تمويل الموازنة العامة السنوية لسنة 2018، ولمدة 5 سنوات متتالية، على أن يبقى تطبيق هذه السياسة للبنك المركزي بالتنسيق مع الخزينة العمومية للتنظيم، وكيفية طرح هاته الكتلة في الاقتصاد الوطني

متروكة للظروف المحيطة بتطبيق السياسة متى لا تكون أمام إشكالية قدرة الإستيعاب لهاته الكتلة التضخمية في الاقتصاد الوطني، والتي سوف توجه بالدرجة الأولى إلى القطاع غير التبادلي، ما يجعلنا أمام إشكالية إرتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي إنحلال التصنيع تدريجياً[1].

ثالثاً–أسباب اللجوء إلى التمويل غير التقليدي في الجزائر وانعكاسات تطبيقه على الاقتصاد الوطني:

1–أسباب اللجوء إلى التمويل غير التقليدي في الجزائر: هناك عدة أسباب أهمها[2]:

–التقهقر الرهيب في أسعار النفط (المورد الأول في تمويل الاقتصاد الجزائري وإن كان عرف بعض الإرتفاع.

–ارتفاع نسبة التضخم.

–تراجع مداخلي صندوق الإستثمار.

–عدم تحصيل ما يسمى في لغة الاقتصاد بالمال العائم في السوق السوداء والذي يعد بالملايير.

–هشاشة قاعدة الإستثمارات الأجنبية وتفضيل المستثمرين الذهاب إلى دول لا تعمل بقاعدة 49–51 %.

–تزايد إنخفاض قيمة العملة الوطنية (فمثلاً عندما يفتح قطاع الخدمات بكل رافده وبشتى أبعاده كما هو الشأن بالنسبة للسياحة يحدث طلب على الدينار الجزائري وترتفع قيمته).

2–إنعكاسات تطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر على الاقتصاد الوطني:

بالنظر مبدئياً لهيكلة الإقتصاد الوطني الذي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل المحروقات بنسبة 97 أو 98%، واعتماد الخزينة العمومية على ما يقارب نسبة 60% من الجباية النفطية، ومن أهم أثار سياسة التمويل الداخلي غير التقليدي على مؤشرات الاقتصاد الوطني ما يلي[3]:

2–1–زيادة حجم الكتلة النقدية ووسائل الدفع في الاقتصاد دون ما يقابلها من زيادة في السلع والخدمات وبالتالي إنخفاض قيمة العملة المحلية ومنه تدني القدرة الشرائية للفرد نتيجة إزدياد العرض النقدي وانخفاض في قيمة العملة المحلية وتدهور القدرة الشرائية للفرد ينجم عنه ارتفاع في مستوى الأسعار وأسعار مختلف السلع والخدمات وخلق مشاكل غير مرضية للإقتصاد وتؤدي هذه التقنية إلى تهديد الاقتصاد.

2–2–ارتفاع أسعار الفائدة للقروض الموجهة نحو الإستثمار وانخفاض أسعار الفائدة على التوفير مما يؤدي إلى عزوف الجمهور عن عملية الإدخار.

---

[1]– محمد هاني، ميلود وعيل، **سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية –دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر–** مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 04، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2018، ص 264.

[2]– بطاهر بختة، **التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محدق بالاقتصاد الجزائري**، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019، ص ص 37،38.

[3]– بختي سمير، تيمجعيدين عمر وآخرون، **التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الخزينة العمومية في الجزائر**، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الإقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 04 و 05 فيفري 2019، ص11.

2-3-الدين الحكومي من شأنه أن يؤدي إلى رفع الضرائب بدلاً من تخفيض النفقات ويشترط لفعالية الإصدار النقدي الجديد لعلاج عجز الموازنة العامة أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة، ووجود فائض في عناصر الإنتاج المعطلة، فإذا اضطرت الحكومة للإصدار النقدي فإن عليها أن تقوم بإصدار دفعات بسيطة يتحملها الاقتصاد القومي، مع ملاحظة أن الإعتماد المتزايد على الإصدار النقدي في ظل إنخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي ويؤدي إلى زيادة الآثار التضخمية السلبية وهذا الأسلوب صالح للإقتصاديات المتقدمة التي تتمتع بجهاز إنتاجي مرن، كما أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث أن هناك علاقة دائرية في التمويل التضخمي وزيادة معدل التضخم، وزيادة عجز الموازنة، حيث يترتب عليه زيادة في التضخم ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، ومنه يؤدي بدوره إلى زيادة العجز.

رابعاً-موقف صندوق النقد الدولي والخبراء الإقتصاديين من تبني الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي:

لهذه الأسباب ذهب العديد من الخبراء الإقتصاديين لمعارضة ونقد تبني الجزائر لهذا الأسلوب التمويلي وحتى صندوق النقد الدولي كذلك، سنستعرضها فيما يلي:

1-موقف صندوق النقد الدولي من التمويل غير التقليدي في الجزائر: كان صندوق النقد الدولي يوصي بمواصلة تنفيذ التدابير المتخذة مباشرة بعد الصدمة البترولية كترشيد النفقات وفرض معدلات ضريبية جديدة ومرتفعة وللتخلي التدريجي للدعم الاجتماعي ...إلخ، مع الحفاظ على إستقلالية بنك الجزائر، والأكيد أنه عارض تطبيق هذه الأداة النقدية غير التقليدية نظراً وحسب توقعات خبراته لتسببها في ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 10% مع فقدان إستقلالية البنك المركزي وتداعيات ذلك، إضافة إلى تأثيرات سلبية عديدة حيث توقع صندوق النقد الدولي تسجيل الجزائر لمعدل نمو إقتصادي يقدر بـ 1.5% في 2018 هذا ما يبين نظرته التشاؤمية لهذا النوع من التحويل مع أن الإستقلال المالي للدولة أهم من الإستقلال التنفيذي للبنك المركزي حسب المقاربة السياسية التي تعتمدها الجزائر في مختلف قراراتها الاقتصادية[1]، وجاء في تقرير FMI أن هناك آليات أخرى كان بإمكان الحكومة الجزائرية اللجوء إليها لسد العجز الموازني، حيث قال مسؤولها بقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "جهاد أزعور" أنه غير مناسب نظراً لتأثيراتها الكبيرة على إحتياطات البنك المركزي[2].

2-مواقف الخبراء وأساتذة العلوم الاقتصادية:

2-1-موقف الخبير الاقتصادي "فارس مسدور": ويقول أن مقابلات الكتلة النقدية هو الذهب والعملات الأجنبية، وفي النهاية كحل قصري أذونات الخزينة العمومية، وأن طباعة النقود بدون مقابل لفترة

[1]- العشي وليد، صديقي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص261.

[2]- قناة النهار، في 07 نوفمبر 2017.

طويلة هو خطر إقتصادي رهيب جداً، ويقول أيضاً أن هذه العملية تكون في السداسي الأول ويجب تعويضها مباشرة في السداسي الثاني، التي تدعى **العملة المؤقتة** أو **النقود المؤقتة**، ما يعني أن الخزينة العمومية تلجأ إلى البنك المركزي تقدم له أذونات الخزينة في السداسي الأول وتعوضها له في السداسي الثاني بمجرد دخول الضرائب، أم إذا استمرت إلى 4 سنوات كما تحدث الوزير الأول فتصبح ضربة قاسمة للإقتصاد الوطني، ويقول أيضاً أن أثار التمويل غير التقليدي في الجزائر بدأت تظهر مباشرة بعد الإعلان عن تبني الحكومة له، بحيث لجأ الكثير من المواطنين فرادى وجماعات ومؤسسات إلى عرض العملة الوطنية وشراء العملات الأجنبية في السوق السوداء خوفاً من إنهيار قيمة العملة، وقال أيضاً أن الإستمرار في هذا الأسلوب من التمويل يمكن أن يجعل صندوق النقد الدولي يتدخل في غضون سنتين ويجبر الحكومة بأن تخفض من قيمة عملتها كما حدث في مرحلة التسعينات حيث تم تخفيضها في حدود 50% بفرض من FMI، و يقول أيضاً أن العملة هي رمز السيادة الوطنية لذلك لا ننصح تماماً باللجوء إلى هذه السياسة لتمويل العجز لأنها سياسة لا تنتج أي إيجابيات ويقول يمكن للحكومة أن تلجأ إلى الصكوك الإسلامية كبديل لسد العجز الموازني وتبيعها بها مشاريع، وهكذا تكون قد إستردت الكتلة النقدية الموجودة في التداول، وكذلك يجب على الحكومة إلغاء الضريبة الجزافية التي تقدر بـ 7% في البنوك وذلك لاسترجاع الأموال المتداولة خارج القطاع المصرفي أي المكتنزة، وآخر إجراء يكمن في قيام الحكومة بإعفاء ضريبي مشروط للتراكمات الضريبية وذلك بدفع ولو بنسبة 20% منها وهكذا تملأ الخزينة بأموال حقيقية وليست بأموال وهمية تصدر بدون مقابل، وكذلك يجب إصلاح المنظومة الجبائية وجعلها محفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

2-2-موقف الخبير الإقتصادي "عبد الرحمن بن خالفة": يقول أن التمويل غير التقليدي سياسة خاطئة ويجب على الحكومة تنمية الصادرات غير النفطية لإستقرار التوازن الاقتصادي وأمانه، وتقول قناة النهار أن إستنزاف إحتياطي الصرف من العملة الصعبة وتآكله بصفة متسارعة هو دليل على أن الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لإنقاذ الوضعية الحرجة للإقتصاد الوطني لم تأتي بأي نتيجة إيجابية[2].

المطلب الثاني: واقع سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر.

أولا-الإصلاحات الاقتصادية المرافقة لتنفيذ آلية التمويل غير التقليدي: تبنت الحكومة الجزائرية حزمة من التدابير المرافقة في اطار تنفيذ التمويل غير التقليدي (مرسوم تنفيذي رقم 18ـ 86 المؤرخ في 5 مارس 2018)،الذي نص على ضرورة تحديد آليات متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و المالية

[1]- قناة النهار في 26 سبتمبر 2017.

[2]- قناة النهار، في 13 نوفمبر 2018.

الرامية إلى استعادة توازنات خزينة الدولة و توازن ميزان المدفوعات في أجل أقصاه خمس سنوات بداية من أول جانفي سنة 2018، وهي كالتالي[1]:

1-استعادة توازنات خزينة الدولة (اصلاح مالية الدولة): وتضم تعزيز قدرات التقدير و التسيير للنفقات العمومية وعصرنة طرق تحضير الميزانية كما يلي:

-تفويض الإختصاصات في تسيير الميزانية على مستوى الجماعات المحلية.

-تحسين ايرادات الجباية العادية (عصرنة مراكز و عمليات تحصيل الضرائب ،مكافحة الغش الضريبي ،انشاء سلك لمفتشي الضرائب لهم صفة الضبطية) .

-التحكم في النفقات العمومية وترشيدها (إنجاز بطاقية وطنية لمداخيل الأسر تحضيرا لترشيد سياسات الدعم ،مقاربة جديدة في مجال الإعانات لسنة 2019 ،تكييف برامج التجهيز مع النجاعة القطاعية ترشيد التوظيف ...).

2 ـ استعادة توازنات ميزان المدفوعات (تنافسية الاقتصاد):

ـ ترشيد الواردات من السلع والخدمات (رفع العرض الداخلي للسلع والخدمات، أولوية الإنتاج المحلي في الصفقات العمومية، ضبط التجارة الخارجية، مكافحة تضخيم فواتير الواردات)

ـ ترقية الصادرات خارج المحروقات.

3 ـ الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية:

-تطوير الاقتصاد الرقمي (تعميم الحكامة الرقمية واستعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال في التعليم والتكوين).

-إصلاح سوق العمل وترشيد الانفاق العام في ميدان الصحة (إصلاح صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي، إصدار قانون جديد للصحة، تفعيل النظام التعاقدي مستشفيات ـ هيئات الضمان الاجتماعي).

-عصرنة القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي (تنمية المساحات المسقية، تطهير العقار الفلاحي، عقود الإمتياز الفلاحي).

-تحسين العرض العقاري وتوفير التمويل من أجل رفع حجم الإستثمارات.

-تعزيز السياسات التحفيزية لتوجيه الاستثمار قطاعيا.

-تحسين مناخ الأعمال واستقطاب وجهة الجزائر للاستثمارات الأجنبية (تقليص الآجال وتبسيط الإجراءات، تكييف التشريع والتنظيم الاقتصاديين على ضوء توصيات لجنة تحسين مناخ الأعمال).

[1]- **التمويل غير التقليدي في الجزائر المفهوم، آليات التطبيق والمراقبة والإصلاحات المصاحبة له**، جامعة الجيلالي اليابس،كلية الحقوق والعلوم السياسية، بلعباس، الجزائر، أفريل 2018، ص14، ص 16، عن الموقع الالكتروني: https://www.univ-sba.dz le 20/04/2019

ثانيا–عجز سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر في تحقيق أهدافها: منذ تبني الحكومة الجزائرية التمويل غير التقليدي كحل استعجالي لاستعادة التوازنات المالية للاقتصاد الوطني و احتواء تداعيات الأزمة البترولية لسنة 2014، ورغم الإصلاحات الإقتصادية المرافقة لها، إلا أنها لم تنجح ولم تحقق الأهداف المرغوبة ،فقد تم ضخ مبلغ يقدر ب 3.114.4 مليار دينار من مجموع 6556.2 مليار دينار في الاقتصاد الوطني في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي بين منتصف نوفمبر 2017 ونهاية جانفي 2019 ومن مجمل المبلغ الذي حشد 2.470 مليار دينار تم ضخها لتمويل عجز الخزينة في السنتين الماليتين 2017 ــ 2018، و1.813 مليار دينار تم تخصيصها لتسديد الديون العمومية للمؤسسات الوطنية وتمويل عمليات القرض السندي للنمو، و500 مليار دينار خصص لتمويل الصندوق الوطني للتقاعد و 1.773.2 مليار دينار خصص لتمويل الصندوق الوطني للإستثمار (سكنات عدل ، مشاريع هيكلية)، أي تم طبع حوالي 6000.0 مليار دينار أي في حدود 60 مليار دولار[1]، وفي ظل كل هذه التعبيئات من الإصدار النقدي إلا أن رصيد الموازنة بقي يسجل عجزا طوال السنتين الأخيرتين، وفيما يلي جدول سنوضح فيه تطور كل من النفقات العامة والايرادات العامة ورصيد الموازنة.

جدول رقم (04): يوضح تطور كل من نفقات التجهيز والتسيير والايرادات العادية والبترولية ورصيد الموازنة في السنوات 2017–2019:

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	الايرادات البترولية	الايرادات العادية	مجموع الايرادات	رصيد الموازنة
2017	4591.8	2290.3	6882.1	2200,1	2845,4	5563,5	-1318,6
2018	4584	4044	8628	2776,20	3033	6714.30	-1913.70
2019	4789	2772.8	7561.8	——	—	650790	-049.25

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات التالية: قرود علي، كزيز نسرين، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي ــ حالة الجزائر 2007 ــ 2017، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، المركز الجامعي الونشريسي بتسمسيلت، الجزائر، سبتمبر 2018، ص 203، والجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 2017/12/28، ص66، ورقوب ناريمان، زهير بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 84، ص87، وشباب سهام، بدائل الاصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الخزينة العمومية وتنمية الاقتصاد الوطني . بالإسقاط على خصوصيات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 ـ2019)، ص 05. عن الموقع الالكتروني:

www.yu.edu.jo le 26/06/2019

التعليق على الجدول:

من الجدول أعلاه نلاحظ أن اجمالي النفقات العمومية ارتفع من سنة 2017 إلى سنة 2018 حيث في سنة 2017 بلغت 6882.1 مليار دينار و 8628 مليار دينار في سنة 2018 موزعة على ميزانيتي التسيير

[1]– وكالة الأنباء الجزائرية، في 2019/07/04.

بمبلغ يقارب 4584 مليار دينار مقابل 4591.8 مليار دينار في 2017، أي بانخفاض قدره حوالي 7 مليار دينار ،في مقابل ارتفاع ميزانية التجهيز التي سجلت حوالي 4044 مليار دينار سنة 2018، مقابل 2290.3 مليار دينار سنة 2017، بارتفاع قارب 50 %، وذلك نتيجة رفع التجميد على الإنجازات الإجتماعية التربوية المتوقفة لسبب الصعوبات المالية من جهة إضافة إلى قيام الدولة بتسديد الديون التي تراكمت لصالح المؤسسات المتعاقدة لإنجاز مشاريع أو توفير السلع و الخدمات، و قد وضعت الحكومة في مشروع قانون المالية 2017 لتحديد آلية تسقيف تسري على المدى المتوسط لسنوات 2017 ــ 2018 ــ 2019 على التوالي، حيث يمنع تجاوز النفقات العامة للدولة 6800 مليار دينار، وعليه تم تسقيف ميزانية التسيير التي تمثل كتلة الأجور النصيب الأهم فيها كما ينطبق الأمر كذلك على ميزانية التجهيز، وهو ما يترجم أن الحكومة اتجهت لإلغاء وتوقيف بعض المشاريع التي كانت مسطرة ، ولكن إن المتتبع لمساعي الحكومة الرامية لتسقيف النفقات العامة في حدود 6800 مليار دينار يقف على حقيقة عدم التزامها بذلك، بدليل أنه تم الحياد عن ذلك بمجرد الانفراج الطفيف لأسعار النفط حيث بلغ 70 دولار للبرميل منذ سنة 2017، وهذا ما يعكس استمرار تبعية موازنة الدولة لأسعار النفط، ورغم ذلك لازال رصيد الموازنة يسجل عجزا ففي سنةً 2017 بلغ 1318.6مليار دج وفي سنة 2018 بلغ 1913.70 مليار دج، في حين نجد أن العجز المسجل في سنة 2019 قدر بحوالي 2049.25 مليار دج، إن الجزء المعتبر من العجز المسجل في موازنة الدولة في الجزائر تم تغطيته باللجوء للموارد المالية الخاصة بالجباية البترولية المودعة بصندوق ضبط الموارد، غير انه بنضوب رصيد هذا الصندوق مع نهاية الثلاثي الأول من سنة 2017 تعذر على الحكومة إيجاد مصادر أخرى لتغطية عجز الخزينة العمومية عن الوفاء بالتزاماتها لاسيما بعد فشل تجربة الافتراض عن طريق إصدار سندات الخزينة، و كذا عدم نجاعة استراتيجية تخفيض معدل الإخضاع الضريبي لحدود7%، و كذلك عدم نجاح سياسة التمويل غير التقليدي حيث بقي رصيد الموازنة يسجل عجزا إلى غاية 2019، بحيث بقيت النفقات العامة نفوق الإيرادات العامة (أنظر الملحق رقم 1 ،2 ،3) و إلى حد اليوم لا يوجد أي برنامج لمالية 2020 وذلك لغياب صناع القرار في البلد بعد الأزمة التي شهدها البلد منذ فيفري 2019.

ثالثا–توقيف سياسة التمويل غير التقليدي من بنك الجزائر (جوان 2019): بعد عامين من التطبيق تتخلى الحكومة رسميا عن التمويل غير التقليدي وتوقف عملية طبع النقود نهائيا، قرار الحكومة جاء بعد أن صنفت أعلى سلطة نقدية بالجزائر إجراء طبع النقود في خانة الخطر للاقتصاد الوطني، بعد أن طبع بنك الجزائر كتلة نقدية خيالية في 24 شهرا فقط، تعادل 65 مليار دولار تم استعمال منها 3114.4 مليار دج من مجموع الأموال التي أصدرها بنك الجزائر، فيما لم تضخ الكتلة النقدية الباقية التي لم تكشف السلطات عن مصيرها، والحكومة الآن تتحرك صوب إعادة ضبط بوصلة الاقتصاد الوطني من خلال وقف إجراء وقف طبع

النقود، بعد أن دقت الهيئات المالية والخبراء ناقوس الخطر[1]، و قد قال في هذا الصدد الناطق الرسمي للحكومة، أنه قد اتخذت اجراءات من شأنها السماح للبلد بتفادي الأخطار التي يمكن أن تضر بالاقتصاد الوطني[2]، مثل تآكل احتياطي الصرف وقال أيضا أن الجزائر لها من المدخرات بما قد يقيها من الاستدانة[3].

ـ وقد كان بنك الجزائر قد أصدر مذكرة نشرت في الفاتح من أفريل الأخير ، أكد فيها أن لجوء الجزائر لطباعة النقود كان غير مبررا منذ البداية ،كما اعتبر بنك الجزائر الدعوة الملحة في أفريل 2017 من دعاة هذا التمويل بالمتناقضة، كما أشار بنك الجزائر إلى أن الوضعية في الجزائر خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2017 كانت أبعد من أن يكون لها وجه الشبه مع الحالات المعروضة في مذكرة الخبراء (في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) التي من شانها أن تبرر اللجوء إلى التمويل غير التقليدي في بلادنا، وبالتالي لا يوجد إحتمال وجود وجه تشابه يبرر ذلك، مما يعني أن المقاربة بين هذه النماذج والجزائر لا تصلح وبالتالي لا تبرر استخدام لجوء التمويل غير التقليدي في بلادنا، فضلا عن ذلك فإن أدوات السياسة النقدية التقليدية لم تصل حدودها عند هذه النقطة حيث أن البنوك لا تقدم لإعادة التمويل من قبل بنك الجزائر إلا سندات عمومية، و توضح وثيقة بنك الجزائر أنه من منتصف شهر نوفمبر 2017 إلى نهاية شهر جانفي 2019 لم يتم ضخ إلا 3114.4 مليار دج فقط أي حوالي النصف في الاقتصاد من بين 6556.2 مليار دج سخرتها الخزينة لدى بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي[4].

المبحث الثالث: الآليات البديلة لتمويل العجز الموازني في الجزائر.

نظراً لعدم نجاح الآليات السابقة وخاصة التمويل غير التقليدي في الجزائر وجب على الدولة إيجاد مخارج أخرى ناجحة كالتمويل بالبنوك الإسلامية والتنويع الاقتصادي وإضافة الطاقات المتجددة ضمن المزيج الطاقوي ولذلك ضبط الاقتصادي الموازي.

المطلب: الأول التوزيع الاقتصادي وتفعيل القطاعات الرائدة كسبيل لتعظيم الإيرادات العامة.

أولاً–مفهوم التنويع الاقتصادي:

1–**تعريف التنويع الاقتصادي:** هو عملية التي تسمح الاقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصادية الباحثة عن القدرة التنافسية والرائدة يخلق الغيمة المضافة كما يؤدي الى تحقيق تنمية مستدامة في المدي الطويل للبلد

[1]– قناة دزاير نيوز، في 2019/06/24.

[2]– www.radioalgerie.dz le 06/09/2019

[3]– www.tsa-algerie.com le 06/09/2019

[4]– Rapport Banque d'Alger, point de situation sur le financement non conventionnel, le 13 /04/2019.

وبشكل عام يتضمن التنويع تعليل الاعتماد على الموارد الوحيدة والإنتقال الى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهذا يعلم بناء اقتصادية محلي سليم ينتج نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من القطاع[1].

2-المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي: وتتمثل فيما يلي[2]:

2-1-الحوكمة: والتي تعتبر شرطا أساسيا لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي حيث ينطوي هذا الأخير على التصميم وتنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكيد من إمكانية تطويرها في البيئة تسمح لها بالازدهار وزيادة مساهمتها في الاقتصادية الوطني فعل المستوى الإقتصادي يجب أن يكون هناك كفاءة في التنسيق بين صناع القرار ومختلف الجهات المعنية الممثلة للبيئة الإقتصادية الإقليمية والعالمية سواء كان ذلك للقادة الوطنيين أو الإقليميين العام منهم أو الخاص، الفردي أو المؤسساتي والذين يشكلون ما يعرف بالمسؤولين التنفيذيين.

2-2-دور القطاع الخاص: يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا مهما في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة، حيث يمكنا على سبيل المثال البحث والتطوير الأنشطة جديدة. علاوة على ذلك غالبا ما تقف الشركات الخاصة على حدود قطاعات جديدة وبالتالي جلب الإبتكار في الإقتصاد.

2-3-الموارد الطبيعية: التي تعتبر من العوامل ذات القدرة على قيادة التنويع الاقتصادي لأي بلد فهي غاية في الأهمية حيث يمكن استغلالها لزيادة الصادرات والسلع المنتجة، من خلال إثراء هذه الأخيرة حيث يمكن خلق قيمة إضافية من الموارد المستخرجة.

2-4-العوامل الإقليمية: يعتبر التكامل الإقليمي استراتيجية هامة لتسهيل والتبادل والتجارة، ويشمل كل من اصلاح نظام إدارة الجمارك لتسهيل العمل بالنسبة لرجال الأعمال في الحرية نقل بضائعهم بنقاط لتقييم الخدمات التي تتمثل عادة في عمليات التنقل عبر الحدود في شكل ممرات للنقل بصفة رئيسية.

2-5-النطاق الدولي: يلعب دورا هاما بالنسبة للدول الهادفة لتنويع إقتصادياتها سواء كان على انفراد او تكتلات اقتصادية، والتي من نشأتها التأثير عليها، فالإقتصاديات العملاقة يمكنها أن تلعب دور شركاء أساسيين بالنسبة للدول الراغبة في تنويع إقتصاداتها حيث يمكن لهذه الشركات أن تأخذ عددًا من الطرق بما في

---

[1]- موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية –حالة البلدان العربية المصدرة للنفط–** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، جامعة عنابة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 135.

[2]- قرومي حميد، بن ناصر محمد، **ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط**، مجلة إدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الحادي العشر، جامعة البويرة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص 271، 272.

ذلك المشاريع التجارية المشتركة، إنفاقات الإستثمار والتجارة، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال، فدورها في إيجاد أسواق موسعة للمنتوجات الجديدة يأخذ أهمية خاصة لتحسين التنويع بالنسبة لهذه الدول، لكن هذا يبقى معقدا من حيث قضايا الوصول الى أسواق جديدة وفرص تجارية دولية.

2-6-القدرات المؤسساتية والموارد البشرية: تأخذ كل من الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية استحقاقات واهتمامات خاصة باعتبارها العوامل المساعدة لتمهيل سلامة التوريد إضافة الى المساهمة في تحديد قدرات التنويع للدول وتحررها من التبعية للموارد الطبيعية وغيرها، فعلى المستوى المحلي تعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق العال مفتاحًا لإنشاء الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية، القواعد الجمركية وكل ما يتعلق بتحقيق الأهداف تحت إطار العضوية المتداخلة للأطراف، فالموارد البشرية مهمة لتعزيز الإبتكار في اقتصاد ما.

3-أهداف التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادية عدة أهداف نذكر منها[1]:

-إن عملية التنويع الاقتصادي تساعد على تجنب إنتقال الصدمات من القطاع النفطي الى القطاعات الإنتاجية الأخرى.

-التنويع الاقتصادي يقوي سلسلة ترابط قطاع الموارد مع القطاعات الإنتاجية الأخرى، لذا يجب البحث عن سياسات فاعلة تحقق التنويع الإقتصادي في البلدان التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية.

-إن التنوع الإقتصادي يجنب الدول أحادية الإقتصاد التي تعتمد على قطاع واحد الوقوع في الذبذبات وعدم الاستقرار، فالإحتفاظ بالإحتياطي في باطن الأرض تعد أمر محفوفا بالمخاطرة الاقتصادية والسيلية فالإعتماد على سلعة قابلة للتفاد مثل النفط ومرتبطة بالتقدم التكنولوجي والسوق العالمي هو بمثابة عبء على الدولة.

4-أشكال التنويع الاقتصادي: يمكن لصانعي السياسات الإقتصادية الإختبار بين الست أشكال التالية[2]:

4-1-التنويع العمودي (الرأسي): هو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية (التنويع العمودي الأعلى) أو التوجه إلى صناعة منتجات جديدة تشكل منتجات يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها (التنويع العمودي الأسفل).

4-2-التنويع الأفقي: هو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع الخبرات والطرق الإنتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.

---

[1]- نوري محمد عبيد الكصب، **التنويع الاقتصادي الترويحي في ظل تحديات الثروة النفطية دار وائل للنشر والتوزيع**، ط 1، عمان، الأردن، 2006، ص 24.

[2]- نور الدين شارف، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر جامعة شلف، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 37.

4-3-التنويع الجانبي: هو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقاً جديدة.

4-4-التنويع الشامل: والذي تسعي من خلاله المؤسسات الإنتاجية الى توسيع تشكيلة منتجاته الحالية وفي نفس الوقت إكتساب واختراق أسواق جديدة.

4-5-التنويع الجغرافي: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.

4-6-التنويع المالي: هو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الإستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الإستثمارية، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الإستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الإنكماش الإقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة.

4-7-التنويع القطري: يتضمن الانتقالية من التركيز على القطاع الأولى الى الاعتماد على القطاعين الثانوي الخدمي وذلك ما يعبر عن التغير الهيكلي في بنية الاقتصاد[1].

5-**أسباب ودوافع التنويع الإقتصادي**: يمكن إبرازها في النقاط التالية[2]:

5-1-تخفيف المخاطر: إن البلدان الأكثر تنوعا تعتبر الأقل حساسية للتقلبات الإقتصادية حيث أن المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا إيجابيا.

5-2-تحقيق النمو الاقتصادي: إن النقاش حول التنويع الاقتصادي كان حاضرًا في وقت مبكر جدًا في نظريات النمو حيث ركز على تأثير المدخلات على النمو واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات التي تستعمل كمدخلات هي أيضا مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، في هذه الحالة فإن الاقتصاد الذي يستطيع إنتاج سلع مختلفة وكثيرة فإن عائده يكون مرتفع وبالتالي يقودنا إلى التطور والنمو الاقتصادي.

ثانيا-إمكانيات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات:

1-أسباب اللجوء الضروري للتنويع الاقتصادي في الجزائر: تكمن فيما يلي[3]:

---

[1]- أولاد زاوي عبد الرحمن، حريش ناجي، **سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس–** مجلة الباحث الاقتصادي، العدد السابع، جامعة سكيكدة الجزائر، جوان 2017، ص 92.

[2]- نوى نبيلة، **التنويع الاقتصادي والصف المستدام في الدول النقطية، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم إنسانية، العدد الاقتصادي 35 (02)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر بدون سنة نشر، ص 03.

[3]- خلوفي عائشة، بن زيادي أسماء، **تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر**، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم انار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11و12 مارس 2013، ص 14.

1-1-مخاطر الاعتماد على الصادرات النفطية: إذ أنها تشكل 97 % من الصادرات و4/3 من موارد الخزينة العمومية ومن هنا يتبين أن الجزائر تعتمد على النفط للحصول على العملة الصعبة، ومن ثم استعمالها في تسديد فواتير الواردات المتزايدة.

1-2-الأهمية التي تكتسبها عملية التصدير في الإقتصاديات الوطنية: إذا تلعب الصادرات دورا مباشرًا في معالجة الاختلالات الاقتصادية على المستوى الكلي، فهي تساهم في:

خلق فرص عمل جديدة اصلاح العجز في ميزان المدفوعات، جذب الإستثمار المحلي والأجنبي وتحقيق معادلات نمو مطردة.

1-3-زيادة النزعة الحمائية للدول الصناعية المتقدمة أمام وارداتها من مختلف السلع الأولية والصناعية.

1-4-تزايد أعباء الديون الخارجية نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات.

*تتمتع الجزائر بموارد ومساحات متنوعة (مادية، بشرية وطبيعية) تأهلها لأن تكون قوة اقتصادية كبرى إن استثمرت بشكل عقلاني ومدروس في تنمية قطاعات إقتصادية واعدة خارج قطاع المحروقات أو على الأقل تحقيق مستويات مقبولة من التنمية الإقتصادية وتنويع الإقتصاد الوطني بدرجة تسمح بتفادي الإنعكسات السلبية لانخفاض أسعار المحروقات، وأهم القطاعات هي:

1-قطاع السياحة: تحتوي الجزائر على عدة معالم سياحية خاصة المحميات الثقافية ولكن رغم قوة مقومات السياحة الداخلية إلا أنها لازالت ضعيفة.

1-1-المؤهلات السياحية في الجزائر: تبلغ مساحة الجزائر 2180741 كلم مربع الأمر الذي يجعلها من أوسع البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط، تتشكل تضاريسها من أربع مجموعات طبيعية متميزة، وهي: السلسلة الجبلية الساحلية والسهول، والهضاب العليا، وسلسلة الجبال الداخلية ومنطقة صحراء الكبرى، كما يحتوي الساحل الجزائرية على أنظمة بيئة وحرية ساحلية قرب الغابات، أما مناخها فهو متوسطي في الشمال وشبه جاف في الهضاب العليا ومناخ جاف وصحراوي يخص الجنوب، وتتميز المناطق السياحية في الجزائر بنوع ثري ثراء الإرث، الثقافي والحضاري حيث يمكن توزيعها على النحو التالي[1]:

1-1-1-المناطق الساحلية: تتمثل في المنطقة الساحلية للقالة التي تحتوي على نظام بيئي، غابي وبحري وبحيرات وثورات حيوانية وغابية، وحضيرة قورايا (بجاية) التي تمتد على مسافة 10 كلم على الساحل وفيها

[1]- تقرارت يزيد، مسيلتي نبيلة، وآخرون، **مؤشرات النهوض بقطاع السياحة في الجزائر**، مداخلة في المؤتمر الدولي حول السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة-الواقع والمأمول، المحور الثالث: آليات تفعيل الصناعة السياحية في الجزائر، جامعة ميلة، الجزائر، يوم 2018/12/11، ص 04، ص 06، عن الموقع الالكتروني: scholar.google.com le 30/04/2019

مناطق رائعة، حضيرة تازة-معقد القبائل بتيقزيرت وأخيرا الحضيرة الوطنية للشناوة وتمتد على 500 هكتار والجبل الساحلي للشناوة ومجموعة الجزر الصغيرة.

1-1-2-المناطق الصحراوية: وتمتد على مساحة تفوق المليوني كلم مربع وبها غرداية (ميزاب) التي صنفت ضمن التراث العالمي، القلاع الموجودة بأدرار وإليزي والطاسيلي الواقع أقصى الجنوب الشرقي وتندوف التي تعتبر شبه متحف في الهواء الطلق لكثرة القصور القديمة وأخيرة تمنراست (الهقار) التي تشكل امتيازات حقيقية للسياحة تشهد على الأزمنة الغابرة.

1-1-3-المقومات الحموية: وتوجد 136 منبع ذا أهمية محلية، 55 منبع ذا أهمية جهوية و11 منبع ذا أهمية وطنية.

1-1-4-المعالم الأثرية والتاريخية الجزائر: وهي وادي ميزاب، منطقة الطاسيلي، حي القصبة تيبازة، جميلة، تيمقاد، قلعة بني حماد.

1-1-5-الأقطاب السياحية: القطب السياحي بوهران وتلمسان ويشمل مناطق أثرية تاريخية مثل مدينة منصورة السياحية، والقطب السياحي شرشال وتيبازة، الجزائر، بومرداس، منطقة القبائل ويشمل قرى ومناطق طبيعية شواطئ، القطب السياحي ببجاية، جميلة، سطيف، ويشمل آثار الرومانية ومتاحف شواطئ وحضيرة ڤورايا والقطب السياحي بعنابة، قالمة، سوق أهراس، الطارق ويشمل الحضيرة الوطنية لمدنية والطارق وأثار رومانية، وتوجد أيضا مساحات السياحية مثل السياحة الحضيرة والرياضية والمدنية والصيد البحري والسياحة المعدنية أو الصحية وغير هاو ايضا المطارات والمواشي والنقل الجوي وسكة الحديدية.

1-2-واقع السياحية في الجزائر:

1-2-1-ترتيب الجزائري قطاع السياحة مع بقية الدول: أشار التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017 والذي ضم 136 دولة من بينهم 13 دولة عربية إلى أن الجزائر تحصلت على المرتبطة 123 دوليا في المؤشر العام للترتيب كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): ترتيب الجزائر في العالم لتنافسية السفر السياحة لستني 2015-2017.

الدولة	الترتيب حسب المواثر العام			
	سنة 2015		سنة 2017	
	دوليا (141دولة)	عربيا (14 دولة)	دوليا (136 دولة)	عربيا (13 دولة)
الجزائر	123	12	118	12

Source: The travrel and tourism competitiveness report 2015.p18

The travel and tourism competitiveness report 2017.p16

-وتحتل الجزائر حسب الجدول أعلاه مراتب متأخر حيث كانت بالمرتبة 123 من أصل 141 دولة سنة 2015 وتقدمت في سنة 2017 إلى الرتبة 118 بـــ +5 إلا أن هذا التغير كان مصاحب لتغير في عدد الدول المشاركة في التصنيف مما يصعب المقارنة بين السنتين.

1-2-2-تطور الإيرادات السياحية في الجزائر:

الجدول رقم (06): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	الإيرادات السياحية
2000	96
2001	100
2002	133
2003	112
2004	178
2005	184
2006	215
2007	219
2008	300
2010	246
2011	209
2012	217
2013	367
2014	347
2015	304

إسقاط معطيات الجدول على الشكل التالي:

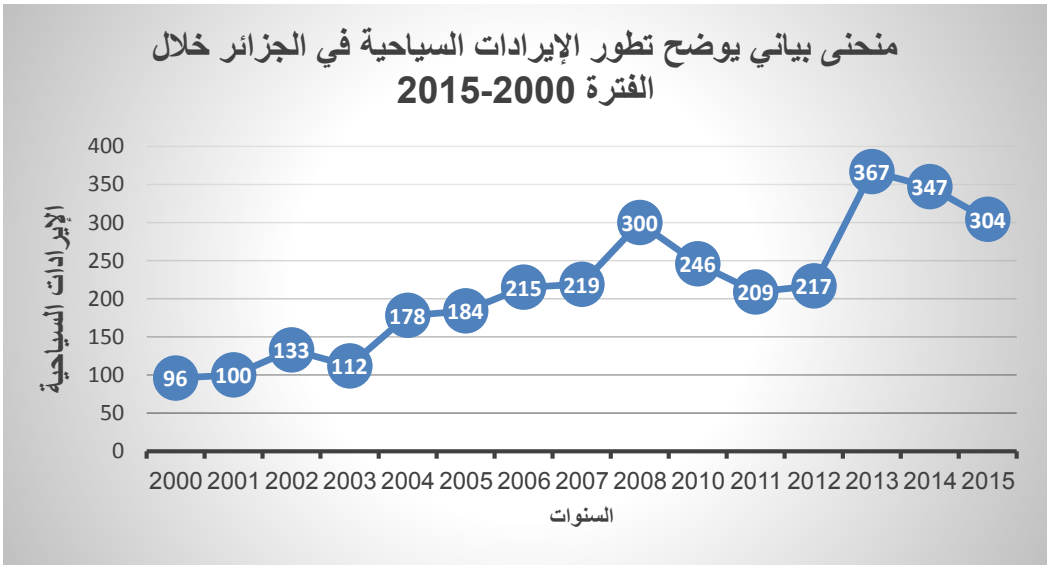

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات التالية: بوفليح نبيل، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقعة قطاع السياحة في دول شمال افريقيا، حالة الجزائر، تونس، المغرب، مداخلة في المنتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر -الواقع والأفاق- يومي 11و12 ماي 2011 جامعة البويرة، الجزائر، ص 15، والعمراوي سليم، مساهمة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2018/2017، ص 178.

التعليق على الجدول:

من الجدول أعلاه يتضح تزايد في الإيرادات السياحية إلى أن وصلت إلى 133 مليون دولار في عام 2002، ويرجع ذلك إلى تطورات الوضع الأمني في البلاد خلال تلك الفترة، وبالنسبة للمداخيل بالعملة الصعبة فقد حقق توافد السياح سنة 2003 دخول 160 مليون دولار بزيادة 17 % مقارنة بمداخيل سنة 2002 الا أنها تبقى ضعيفة، وهناك تزايد كذلك من سنة 2005 الى سنة 2010بتغير يقدر بـ 62 مليون دولار، أما في السنة 2011 فنلاحظ إنخفاض شديد في الإيرادات السياحية ليصل الى 209 مليون دولار بمقدار التغير 37-وابتداءاً من سنة 2012 نلاحظ إرتفاع طفيف إلى غاية سنة 2014 لتصل الإيرادات السياحية الى 347 مليون دولار، أما في سنة 2015 إنخفضت قيمتها حيث بلغت 304 مليون دولار.

1-2-3-عوائق السياحة في الجزائر:

في الداخل الجزائري ليست هناك كفاية في الفنادق لاسيما مع قدوم المهاجرين، وهناك أيضا غلاء في الأسعار عندما يتعلق الأمر بالإقامة السياحية الجزائرية ولابد من إعطاء الأهمية أكثر لتكوين الموظفين في هذا المجال باعتباره الركيزة الأساسية في هذا القطاع ولابد من تحسين الجمعيات والمدارس من أجل تحضير المواطنين في مجال الثقافة السياحية لأن المواطن الجزائري لايزال بعيدا في المجال السياحي حيث يبقى هذا الأخير مهمة الجميع، وكذلك ينبغي على السلطات إيجاد مناسبات محلية وأعياد تمكن المواطن الجزائري من البقاء على المستوى المحلي ولاستفادة فيها لاسيما مراعات الأسعار، وكذلك توجد بعض المناطق الجزائرية الخلابة ولكن تحتاج إلى إشهار، حين لابد من دعم وسائل الإعلام، ففي تمنراست نجد فندقين فقط وأيضا نقص في وكلات الأسفار مما يصعب التكفل بالسياحة، ويعود نقص إيرادات الدولة الجزائرية من السياحة لأسباب عديدة(خاصة في الصحراء الجزائرية) منها[1]:

-الأوضاع الأمنية المشتعلة على الحدود الجنوبية الغربية، فالسياحة في الصحراء الكبرى دخلت منذ 2009 نفقا مظلما.

-التحذيرات الغربية من السفر الى الجزائر بفعل الاوضاع الأمنية ليضاف الى متاعب السياحة الصحراوية.

-فرغم الجهود الكبيرة الى تبذلها الدولة الجزائرية لترقية وتطوير السياحة إلا أن الواقع الميداني يؤكد وجود عجز فادح في مرا فق الإيواء والتسلية بالجنوب الكبيرة وهو ما يعطل عجلة تنمية هذا القطاع الحيوي.

[1]- فضيلة بوطورة، هواري أحلام، واقع السياحية البيئية في الصحراء الجزائرية بين قوة المقومات وتعثر جاذبيتها الفندقية، ص8، عن الموقع الإلكتروني:-http://e-biblio-univ-mosta.dz le 30/04/2019

جدول رقم (07): عدد السواح في الموسم السياحي الصحراوي الى غاية نوفمبر 2014

الفترة	المحليين	الأجانب	المجموعة
سنة 2013	120095	6618	126713
نوفمبر 2014	224730	21508	246238

المصدر: فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص9.

1-3/ استراتيجية النهوض بقطاع السياحة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030:

بعد الفشل للسياسات والتدابير العديدة المتبناة من طرف الحكومة للنهوض بقطاع السياحية وترقيته، عملت الجزائر على إعادة تعيين القطاع السياحي، حيث تم صياغة خطة حول تطورات قطاع السياحة في آفاق 2010 في شكل وثيقة المسماة" بمخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر آفاق 2010" وبعد سنتين من تنفيذه تم ادخال بعض التعديلات من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الآفاق بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على مستوى الداخلي والخارجي ليصبح مخطط أعمال لأفاق 2013، وتماشيا مع ذلك وبعد عدة تعديلات تم تجسيد المخطط التوجيهي للسياحة أفاق 2030 .[1]

ويرتكز هذا المخطط التوجيهي أساسا على خمسة آليات هي[2]:

-التثمين والترويج للوجهة السياحية للجزائر.

-الرفع من مستويات الجودة والخدمات السياحية.

-ترقية الأقطاب السياحية وتشجيع الاستثمار.

-مخطط الشراكة بين القطاع العام والخاص.

-مخطط تمويل التمويل العملي للسياحة.

كما يسعي هذا المخطط لبلوغ وتحقيق الأهداف الكبرى التالية[3]:

-ترقية إقتصاد بديل للمحروقات.

-تأثير ديناميكي على التوازنات الكبرى وتحفيز لباقي صور القطاعات الإقتصادية.

-دمج الترفيه الصحية والبيئية.

-تثمين التراث التاريخي والثقافي والديني وتحسين صورة الجزائر عالميا.

---

[1]- chouki bonzarour and rachid satour , **tourism and economic growth in Algeria evidence of cointegration and causal analysis** .MPRA (munich personal repec archive) le 12/12/2016. p 13 https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78731/ le 04/07/2019.

[2]- صورية مساني، الاستثمار السياحي، **كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول، دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2019/2018، ص 236.

[3]- نفس المرجع، ص 237.

كما حدد هذا المخطط للتهنئة السياحية كيفية تنمية الساحة في الجزائر عبر هيكلة الأقطاب السياحية التي تعتبر نموذج السوق السياحية الوطنية والدولية وذلك فإن السيناريوهات المتوقعة بعد تنفيذ المخطط فيمكن ايجازها من الجدول التالي:

الجدول رقم (08): السيناريوهات المتوقعة في أفاق 2030.

السيناريوهات	عدد السياح (المليون)	عدد المشاريع	عدد الأسرة الجديدة	القيمة المالية (مليار دينار)	الإنجاز السنوي
السيناريو الثاني الضروري	6	635	100.000	300	600 سرير 50 مشروع
السيناريو الثالث المعتدل	12	1240	200.000	600	1200 سرير 100 مشروع
السيناريو الأول المتفائل	18	2500	400.000	1200	24000 سرير 200 مشروع

Source: chouki benzarour, rachid satour ;op-cit ; p 14

2-قطاع الصناعة:

2-1-واقع القطاع الصناعي في الجزائر: إن القطاع الصناعي في الجزائر يتميز بقدرات إنتاج هائلة بدون إستغلال نتيجة لعوامل من بينها: عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال، مما ساهم بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية، ويتميز كذلك بضعف معدلات النمو مرده بشكل كبير إلى ضعف تنافسية القطاع نتيجة لسياسة الحماية الشبه مطلقة المعتمدة سابقا وانحصار عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي وساهمت التكنولوجيا المستوردة وغير الحديثة الى ارتفاع تكلفة الإنتاج في هذا القطاع مما ساهم في ضعف نوعية منتجاته وتقادم معدات الإنتاج لكثير من المصانع الجزائرية، وعدم الإهتمام بمستوى جودة المنتجات وتحقيق جودة الأداء، وضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق[1]، ورغم الإصلاحات الإقتصادية على مر السنوات ان المعدل النمو القطاع الصناعي بقي منخفضًا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(09): يمثل نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2012.

السنة	2000	2002	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2012
معدل النمو القطاع الصناعي العمومي	1.7	1.1	0.4	1.6	-0.3	1.9	1.1	-2.5	1.6
القطاع الصناعي الخاص	5.3	6.6	2.5	-	2.6	3.1	3.4	4.1	-

المصدر: بزارية محمد، **الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية -الإستفادة من التجربة التركية**، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 13، المجلد 02، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2015، ص138.

[1]- بزارية محمد، مرجع سبق ذكره، ص141.

– إن تحقيق معدلات النمو الحقيقية والمستدامة في أي بلد يعتمد على أداء القطاع الصناعي، وفي الجزائر وحسب الجدول السابق الذي يوضح ركود لهذا القطاع حيث يسجل معدلات نمو سلبية حتى بعد الإصلاح الاقتصادي رغم الإمكانيات المالية المتاحة ما يضعف سياسة رفع الصادرات خارج المحروقات، فلم يتجاوز معدل نمو القطاع الصناعي العمومي في الفترة الممتدة بين 2000-2010 1.9% بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل النمو يساوي 4.12% كمتوسط خلال نفس الفترة، وكذلك الحال بالنسبة للإنتاج الصناعي الذي يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (10): تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2010	2012
الجزائر	1.6	3.7	1.8	-4	0.2	2.7	-5.8	-1

المصدر: بزارية محمد، المرجع السابق، ص 143.

–نلاحظ انخفاض من 2005 الى 2006 إرتفاع في الإنتاج الصناعي من 1.6 الى 3.7 إلا أنه في 2007 نلاحظ إنخفاض سريع إلى غاية 2008 حيث يصبح سالب، وشهد القطاع نموًا ملحوظا في 2009 الى غاية 2010 ثم يعود للإنخفاض بالسالب، فالإنتاج الصناعي في الجزائر سجل في هذه السنوات معدلات ضعيفة رغم أن الصناعة الوطنية تزخر بإمكانيات كبيرة لم تشتغل كفاية نظراً للمشاكل العديدة المتعلقة بالتسيير والإبتكار والتنافسية وانفتاح الإقتصاد.

–ونفس الملاحظة في تطور الصادرات الصناعية (الصناعة التحويلية) ففي سنة 2000 كان التطور مقارنة بسنة 1990بـ 1% ومن سنة 2000 إلى سنة 2005 كذلك 1% ومن 2005 إلى 2010 أيضا 1% وبعدها سجل إنخفاض في 2012 بقيمة 0.8.

*ونتيجة لهذا الضعف أقرت وزارة الصناعة والمناجم خطة جديدة لإعادة هيكلة النسيج الصناعي الوطني ويتعلق الأمر بإنشاء عشر أقطاب صناعية عمومية إنطلاقاً من مؤسسات تسيير مساهمات الدولة ليصل عددها إلى 18 وطنية و5 غير ملحقة وذلك مع نهاية 2014 لتشكل أسساً للنمو عن طريق تشجيع إقامة شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول هذه الأقطاب مما سيدفع الى تحرير ديناميكية لخلق ثروة ومناصب العمل، كما ينتظر من الحجم الإقتصادي الجديد للأقطاب الصناعة بأن تسمح لها بمفاوضة تنافسية لعمليات الشراكة ما يسمح لها بالتواجد والمحافظة على مكانتها بالسوق[1].

2–2–معوقات الصناعة في الجزائر: ومنها ما يلي[2]:

–المعيقات المتعلقة بالمعدات والآلات حيث يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية.

[1]– عبد القادر مشدال، **تجربة الجزائر في الإنتقال الى اقتصاد السوق وإشكالية تطوير الصناعة**، ص ص14، 15 عن الموقع الكتروني: www.enssea.net le 05/05/2019

[2]– ساعو باية، **الصناعات التحويلية في الجزائر وآفاق ترقيتها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص228، ص231.

-مشكل العقارات الصناعية ويرجع هذا لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية وارتفاع أسعارها.

-معيقات تتعلق بنقص التمويل حيث يواجه الجهاز الإنتاجي صعوبات إيجاد مصادر التمويل وذلك لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل الصناعات الجديدة.

-معيقات متعلقة بالمواد الخام حيث تشهد ارتفاع أسعار المواد الأولية بحكم إنخفاض العملة الوطنية.

-ضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية.

-ارتفاع الأعباء الجمركية وغير الجمركية.

-معيقات تتعلق بغياب السياسات والتشريعات والقوانين بحيث يعاني القطاع من غياب أي شكل من أشكال السياسات التنموية الصناعية، وإن وجدت فهي برامج وخطط غير واضحة الأهداف والمعالم.

2-2-المحاور الكبرى الإستراتيجية الصناعية في الجزائر: ترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية[1]:

2-2-1-إختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها: ويتم تحديد القطاعات ذات الأولوية بالتشجيع والدعم بالإعتماد على خطوات معينة منها:

تقييم نقاط القوة والضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملاءمة.

2-2-2-الإنتشار القطاعي الصناعي: ويقوم هذا النشاط من خلال 3 برامج:

-تثمين الموارد الطبيعية: والغاية المرجوة هي المرور من البلد المستورد للمواد الأولية للبلد المستورد للمواد الأولية إلى البلد المصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تهيئة ونخص بوجه أدق البتروكيمياء الأليياف الإصطناعية، صناعة الحديد والفولاذ، صناعة استخراج المعادن الغير حديدية، والبرنامج الثاني هو تكثيف النسيج الصناعي الذي يتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة تتمثل في الصناعة الكهربائية والإلكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، والمحور الثالث ترقية الصناعات الجديدة التي تتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

2-2-3-**انتشار وتوزيع حيز الصناعة**: وتشمل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المخصصة.

[1]- فكارشة سفيان، حميد بنية، **دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر**، مداخله في المؤتمر العلمي الدولي حول استراتيجية تطو القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر المحور: رهانات وتحديات القطاع صناعي في الجزائر، جامعة بليدة 2 الجزائر، بدون ستة نشر، ص12 ص14.

2-2-4-سياسات التطور الصناعي: وتعطي أربعة مجالات كبيرة هي:

-وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي، الإبداع والصناعة، تطوير الموارد البشرية والمؤهلات وأخيرا ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي له دور كبير في تنمية الإيرادات حيث في ظل الأزمة الجديدة الناتجة عن انهيار أسعار النفط سنة 2014، جعل الحكومة تتبع نموذج إقتصادي جديد والذي تهدف إلى تطبيقه بين عامي 2016 و2019 لمواجهة هذه الأزمة يتمثل في وقف اعتماد البلاد على النفط وجعل الميزانية في خدمة النمو مع وضع قاعدة صناعية وإنتاجية من خلال تحسين مناخ المؤسسات وترقية المنتج المحلي ومحاربة الفساد والإنفتاح على الأسواق الإفريقية من أجل تصدير المنتجات الجزائرية.

2-3-الرهانات الحالية للصناعة الجزائرية: يتفق جميع المختصين في الشأن الإقتصادي أنّ الأمن الاقتصادي للبلاد يقضي بتفعيل الإقتصاد خارج المحروقات التي يهيمن حاليا على هيكلة الإقتصاد الجزائري وتفعيل دور القطاع الصناعي ليعود النمو الإقتصادي في المستقبل من خلال دعم هذا القطاع في جميع المجالات التي يعاني فيها الركود ودفع الإنتاج المحلي من خلال مجموعة من الإجراءات يجب اتباعها ومن بينها[1]:

2-3-1-تفعيل الكوادر: إنّ الصناعة الحديثة تعتمد على العنصر البشري والعلم، ولذا يجب أن يكون العنصر البشري مدرب ومؤهل ليكون قادرا على الفهم والسيطرة على الأسس المعقدة للتقنيات الحديثة، وذلك من خلال التركيز على رفع مستوى التعليم للقوى العاملة الوطنية وهذا يتطلب إحداث مؤسسات التكوين في المهن الصناعية المختلفة بهدف تكوين جيل جديد من الكوادر القادرة على المزاوجة بين أساليب وأنماط الإنتاج وإعطاء أولوية للإستثمار في رأس المال البشري ودعم الكفاءات المهنية النادرة، وفي المجال تجدر الإشارة إلى التجربة التركية حيث قامت بتنمية وتطوير العنصر البشري والإستفادة من تجربة الدول الأوربية في التعليم والإعتماد على العنصر البشري، وكان من أهم رؤساء نجاح التجربة التركية في التقدم، فلا يمكن أن يحدث تقدم بدون إنسان واعي متعلم، فقد وصل إنفاق تركيا على التعليم إلى 28.01% من إجمالي النفقات محتلة المرتبة الثانية عالميا ولهذا السبب إنتعش التعليم المهني بصورة مذهلة.

2-3-2-عصرنة أساليب وآليات الإنتاج: إنّ الدولة الجزائرية قررت عدم إسعاف الصناعات التحويلية العمومية بسبب إرتفاع فاتورة الخسائر، لذا يجب العمل على خوصصة المؤسسات العمومية الذي يعتبر الخيار الأمثل لدعم الصناعة.

2-3-3-توسيع استثمارات: وتتم عبر تشجيع رجال الأعمال على الإستثمار في القطاع وكذلك فتح البنوك الباب الواسع أمام القطاع من خلال منح التمويل اللازم.

1- بزارية محمد، مرجع سبق ذكره، ص149.

2-3-4-الدعم التكنولوجي والتجديد: فتمثل الميزانية العامة المخصصة للبحث العلمي في الجزائر 0.63% من الناتج المحلي، كما أنّ الإنفاق على البحث والتطوير لا يتعدى 0.07% في سنة 2011، ولتحقيق الأهداف الموجودة يجب تكوين برنامج دعم داخل بيئة رئاسة، برنامج دعم التكنولوجيا والتجديد بمؤسسة الأبحاث العلمية والتكنولوجية، برنامج دعم أسواق المشاريع، برنامج الدعم الأولي للأبحاث والتطوير بالشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى برنامج دعم المبادرات التي ترتكز على التكنولوجيا والتجديد، وكل هذا قامت به تركيا لذا حبّذا لو تستفيد الجزائر من التجربة التركية.

3-قطاع الزراعة: إنّ قطاع الزراعة في الجزائر يعاني من عدة مشاكل ورغم ذلك فبالنظر إلى الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع يمكن للجزائر أن تعول عليه في بناء إقتصاد متنوع شريطة تطبيق مجموعة من الإجراءات من أهمها[1]:

-حل مشكلة ملكية الأراضي التي مازالت محل نزاع العائلات قبل وضع أي إصلاح في هذا القطاع.

-إصلاح القطاع البنكي عموما والبنوك الممولة للقطاع الزراعي خصوصا.

-تشجيع الشباب ومرافقتهم في استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والصحراء.

-إعادة النظر في مدة الأراضي الممنوحة للاستغلال في إطار عقود الامتياز.

وضع الأطر القانونية والإمكانيات المادية للمعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات والبحث في القطاع الزراعي للتنسيق مع المخابر الأجنبية والفلاحين لإنتاج البذور والسلالات الحيوانية محليا.

-وضع خريطة وطنية تنظم وتحفز الفلاحين على التخصص في إنتاج المزروعات التي أثبتت التجارب على نجاحها في مناطق معينة أكثر من مناطق أخرى.

-وضع جدول زمني لتنويع الزراعة في السنة التي كانت تترك فيها الأراضي بور من أجل رفع الإنتاج دون إنهاك الأراضي.

-العمل على تحرير أسعار المنتجات الزراعية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى بأسعار المنتجات الزراعية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الزراعية لها عدة تأثيرات من عدة نواحي[2].

-كما يمكن إستخدام الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق تنمية زراعية مستدامة مثل إستخدام عقود المزارعة المغارسة والمساقاة وصكوكها فهي أفضل الأدوات لتشجيع الزراعة وخصوصاً لصغار الفلاحين، عن طريق المشاركة بالبذور والشتلات والأرض بين طرفين أو أكثر سواء أفراد مع بعضهم البعض أو أفراداً مع البنك الإسلامي[3].

1-خوميجة فتيحة، **أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر-دراسة حالة الفترة (2000-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث، قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018،ص216-217

2- بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، **دورالقطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات (إنتاج التمور نموذجا)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، جوان2018، ص405.

3- خديجة عرقوب، فريد كورتل، **دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12، دار التل للطباعة، جامعة البليدة 02، الجزائر، ديسمبر 2015، ص225.

وفي الأخير يمكن القول أنّ الهيكل الإنتاجي للإقتصاد الجزائري يتميز بالضعف بالرغم من الاهتمام الذي حضي به قطاعي الفلاحة والصناعة، مما يعني ضياع الفرصة التاريخية والذهبية المتأنية جراء البحبوحة المالية للفترة ما بين 2000و2013 والتي كان ينبغي استغلالها بشكل أمثل بهدف تحويل بنية الاقتصاد الجزائري من إقتصاد ريفي يعتمد على المصدر الوحيد أنّ الاقتصاد المتنوع الذي يعتمد على الفلاحة والصناعة وكذلك السياحة رغم أنّ الجزائر بدأت في مرحلة تجسيد برنامج التنويع الاقتصادي "ديفيكوا" سنة 2013 والذي يهدف إلى دعم إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري على مستوى السوق المحلي وتعزيز التصدير وقد تم تخصيص أكثر من 60%من ميزانية البرامج أي ما يعادل 20 مليون أورو لقطاع الفلاحة أما الباقي موزعة على قطاع الصناعة والسياحة، وكون عملية التنويع الاقتصادي طويلة الأمد فيمكن للجزائر الإستفادة من فرص واسعة لتنويع الأنشطة الاقتصادية رأسيا وأفقيا من خلال صناعة البتروكيماويات وتنمية القطاع الصناعي والزراعي[1].

المطلب الثاني: موارد الطاقات المتجددة في الجزائر والإستفادة منها

أولا–مفهوم الطاقات ومصادرها:

1–تعريف الطاقات المتجددة: تعتبر الطاقات من الطاقات المعمول عليها، وهي تمثل كل الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية المتجددة مثل الرياح، المياه والشمس وغيرها، وتتميز بأنها طاقات نظيفة ومستدامة وصديقة للبيئة حيث لا ينتج فيها مخالفات كثاني أكسيد الكربون أو غازات ضارة مسببة للاحتباس الحراري ورصيدها غير قابل للنفاذ فهو متجدد ومستمر بصفة دائمة ومستدامة بالإضافة أنها تخلق مناصب شغل في مجالات الصناعية ذات النمو المستديم، كما أنها تمثل فرصا اقتصادية رئيسية ويتطلب تحضير قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بسنده على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة وفي تحسين الكفاءة[2].

2–مصادر الطاقات المتجددة:

2–1 الطاقة العضوية: وتنتمي أيضا بطاقة الكتل الحيوية، وهي المتولدة هي المواد النباتية والحيوانية والمخلفات والنفايات التي يمكن الاستفادة منها بطرق مباشرة بإحراقها، أو غير مباشرة متطورة وفقا لعمليات تحويلية

[1]– بن رمضان أنيسة، بومدين محمد رشيد، **تحديات تنويع إقتصاديات الدول الغنية والتابعة للبترول: أي فرص للاقتصاد الجزائري من خلال الطاقة الشمسية**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 07، بدون بلد نشر، مارس 2019، ص 450.

[2]– بلهادف رحمة، يوسفي رشيد، **الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في إطار الاستغلال المستدام للنفط العربي**، المجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 09 جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، جويلية 2015، ص 254.

خاصة، فعلى سبيل المثال، البرازيل إنتاجها الوفير من قصب السكر في تحويله إلى غاز الإيثانول حتى أصبحت من أم منتجيه عالميا[1].

2-2 طاقة الرياح: لقد استخدمت طاقة الرياح منذ القدم في إدارة طواحين الهواء التي استعملت في الكثير في الأحيان في رفع المياه هي الآبار، وفي طحن الحبوب، وقد أجريت تجارب لإنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة الهوائية وقد تجسدت في أكبر طاحونة في أمريكا بارتفاع 55م، ثم الحصول على طاقة كهربائية تعادل 1250 كيلو واط، ويتم إنتاج الطاقة من الرياح بواسطة محركات أو توربينات ذات 3 أنواع تدبيرها الرياح وتوضح على قمة أبراج طويلة وتعمل كما تعمل المراوح بطريقة عكسية فعوض استخدام الكهرباء لإنتاج الرياح كما تفعل المراوح تقوم هذه التوربينات باستعمال الرياح لإنتاج الطاقة وتستطيع هذه التوربينات كبيرة الحجم المصممة لمواساة إنتاج الكهرباء الاستعمال العام توليد ما بين 650 كيلوواط و 1.5 ميغاواط[2].

2-3 طاقة حرارة جوف الأرض: وتظهر من خلال الحرارة الهائلة الكامنة تحت قشرة الأرض والتي تقدر ب (200-1000) درجة مئوية وتعتبر مصدرا هاما من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتبرز من خلال الانفجارات غير كافية والينابيع الحارة وبعض الظواهر الجيولوجية ويوجد لها تأثيرات سلبية مشابهة لتلك الناتجة عن الطاقة الأحفورية والغازات الناتجة من هذه التقنية هي كبريت الهيدروجين وثاني أكسيد الكربون، وتوجد أيضا الطاقة النووية وهي المفاعلات العملاقة لإنتاج الطاقة الكهربائية ويعتبر اليورانيوم الوقود الأساسي في الطاقة النووية[3].

2-4 الطاقة المائية: هي الطاقة المستمدة من قوة الماء وتنتج بأساليب مختلفة منها: الطاقة المتولدة من تدفق المياه، فسقوطها في حالة الشلالات مسقط المياه في السدود، الأمواج، البحار، حيث نشط الأمواج نتيجة لحرقة الرياح وفعلها على مياه البحر والمحيطات والبحريات ومن حركة الأمواج هذه تنشط طاقة يمكن استغلالها وتحويلها إلى طاقة كهربائية حيث تنتج الأمواج في الأحوال العادية طاقة تقدر ما بين 10 إلى 100 كيلوواط لكل متر من الشاطئ[4].

---

[1]- حليمي حكيمة، بوبكر ياسين وآخرون، **آليات تفعيل البرنامج الوطني لتحسين كفاءة الطاقة في الجزائر ضمن الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة لأفاق 2030**، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة 02، يومي 23 و24 أفريل 2018، الجزائر، ص06.

[2]- أحمد دبيش، مروة بوقدوم، **التنمية المستدامة ودور مشاريع الطاقات المتجددة في تحقيقها بالجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي: إستراتيجية الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 23 و24 أفريل 2018، ص ص 10،09.

[3]- نورة أمينة، **الطاقات المتجددة والتخطيط العمراني**، مداخلة في المؤتمر الدولي: إستراتيجية الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 23 و24 أفريل 2018، ص ص 11،10.

[4]- حاوشين إبتسام، عياد مليكة، وآخرون، **عرض تجارب دولية رائدة في مجال الطاقات المتجددة**، مداخلة في المؤتمر الدولي: إستراتيجية الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 23 و24 أفريل 2018، ص05.

2-5 الطاقة الشمسية: حسب النظريات الأكثر قبولا في عصرنا فإن تفاعلا اندماجيا يحدث في الشمس وينتج عنه اتحاد ذرات الهيدروجين بعضها مع بعض لتكوين الهيليوم، ومما يرجع وجهة النظر كالشمس تتكون من حوالي 80% من الهيدروجين و 19% من الهيليوم وكما الجزاء الباقي فيتكون من عناصر أخرى كالكربون والنيتروجين و يحتوي الشمس على طبقة الفوتوسفير مصدر الإشعاع الرئيسي لها وتبلغ درجة حرارتها حوالي 6 ألاف درجة كلفن "Kelvin"، وإن كمية البطاقة الشمسية التي تتلقاها الأرض كبيرة جدا مقارنة باحتياجات العالم من الطاقة، وإن هناك مساحات واسعة تتلقى كميات كبيرة من الطاقة. وإن هناك مساحات واسعة تتلقى كميات كبيرة من الإشعاع الشمسي غير أنها غير مأهولة بالسكان وبعيدة عمن مراكز الاستهلاك مما يجعل التفكير باستغلالها مجد في الوقت الحاضر[1].

وتنقسم الطاقة الشمسية إلى طاقة كهروضوئية تتأتى من تحويل ضوء الشمس إلى كهرباء والطاقة الشمسية الحرارية والتي تنتج الحرارة التي يمكن استخدامها لأغراض التدفئة المنزلية أو تنتج الكهرباء عن طريق إنتاج الحرارة[2].

ومن المميزات تجعل من الطاقة الشمسية البديل الأكثر جدية عن البدائل الأخرى للطاقات التقليدية كونها: طاقة نظيفة، فكر الأبحاث تؤكد أن استخدام الطاقة الشمسية خالي من الأثار السلبية حيث ان استخدام الطاقة الشمسية لا يترك مخلفات مضرة بالبيئة وكون الطاقة الشمسية مصدر متجدد غير قابل للزوال يجعل من الاستثمار في البحث لتطوير إنتاج واستخدام هذه الطاقة ذو عائد كبير ومضمون فتكاليف تشييد البنى التحتية اللازمة لاستغلال هذه الطاقة تكون عوائدها متزايدة باستمرار نظرا الكون المورد المجاني ، متوافر في كل مكان ومضمون إلى الأبد في استخدام الطاقة الشمسية يدخل في إطار استخدام الموارد المستدامة[3].

2-6-طاقة المد والجزر: تنشأ هذه الطاقة جراء الجاذبية بين الأرض والقمر وهناك أماكن معينة في العالم مناسبة لاستخدام طاقة المد والجزر، والفكرة هي استخدام التغيير الشديد لوضع الماء في بعض المناطق من الشاطئ التي يميل ارتفاع الماء على 10 أمتار أو أكثر[4].

---

[1]- سعود يوسف عياش، **تكنولوجيا الطاقة البديلة**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، فيفري 1981، ص ص 156،157.

[2]- حنيش الحاج، **الطاقات المتجددة في ضوء الجهود الدولية لإرساء التنمية المستدامة**، مداخلة في المؤتمر الدولي إستراتيجية الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، المحور الثاني: أبعاد وآفاق التنمية المستدامة، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص10.

[3]- إلياس قسايسية، **الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة مقاربة مفاهيمية واستراتيجية**، مداخلة في المؤتمر الدولي إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، المحور الأول، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص08.

[4]- هشام حريز، **دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص113.

ثانيا–واقع وأفاق الطاقات المتجددة في الجزائر:

1–تعريف الطاقات المتجددة في القانون الجزائري: بالرجوع إلى المادة 03 من القانون 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة نعرفها كما يلي: أشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية المحصل عليها انطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية وقوة الريح والحرارة الجوفية والنفايات العضوية والطاقة المائية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية وهي مجموع الطرق التي تسمح باقتصاد معتبر في الطاقة باللجوء إلى تقنيات هندسية المناخ الحيوي في عملية البناء، وكذلك المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 97-17 الذي يحدد إجراء طلب عروض لإنتاج الطاقات المتجددة أو المنبثقة عن الإنتاج المشترك وإدماجها في المنظومة بالطاقة الوطنية للتزويد بالطاقة الكهربائية يعرف الطاقات المتجددة بأنها: كل الطاقات المتأنية من المصادر الهيدروليكية والطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية وكذا استرتاج النفايات[1].

2–واقع الطاقات المتجددة في الجزائر:

2–1–الطاقة الشمسية في الجزائر: نظرا للموقع الجغرافي للجزائر الذي يؤهلها للتمتع بطاقة شمسية هائلة فإن الحقل الشمسي للجزائر الذي يؤهلها للتمتع بطاقة شمسية هائلة فإن الحقل الشمسي الاستثنائي يغطي 754، 381، 2كلم^2 وأزيد من 3000 مساحة شمسية سنويا، وتحتل الصحراء مركز الصدارة في معدل الطاقة المتحصلة عليها المقدرة ب 2650 كيلوواط ساعي في م^2 في السنة نتيجة تمتعها بأعلى معدل إشراق يقدر ب 3500 ساعة في السنة^2، (أنظر الملحق رقم 04).

2-2-**طاقة الرياح في الجزائر:** يتغير المورد الريحي في الجزائر في مكان إلى أخر نتيجة للطبوغرافيا وتنوع المناخ حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين:

-الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلستي الأطلس التلي والصحراوي.

-منطقة الجنوب التي يتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4 م/ثا وتتجاوز 6م /ثا في منطقة أدرار، وعليه يمكن أن سرعة الرياح في بلادنا معتدلة وتتراوح ما بين 2 إلى 26/ثا، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة[3].

---

[1]- بوشيرب عبد الله، **الطاقات المتجددة كبعد إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي الخامس حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول- جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي 23 و24 أفريل 2018، ص03.

[2]- قاشي خالد، قوجيل سهام، **الطاقات المتجددة ودورها في رفع التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2018، ص ص 10،09.

[3]- طالب عبد العزيز، بلمداني محمد وآخرون، **واقع التنمية المستدامة والطاقات المتجددة في الجزائر**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الخامس، إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية –دراسة تجارب بعض الدول- جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 12.

2-3 الطاقة المائية: وتبلغ حصة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر بما استطاعته 233 ميغاوات وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكاف لمواقع الإنتاج الكهرومائي وإلى عدم استغلال المواقع الموجودة استغلالا كفؤا وقد أسهمت طاقة المياه في إنتاج ما استطاعته 228 ميغاواط من الطاقة الكهرومائية بالجزائر سنة 2009، أما إنتاج الكهرباء بالاعتماد على الطاقة المائية فلا يتجاوز نسبة 3% وهي نسبة ضئيلة مقارنة الإمكانيات المائية التي تتوفر عليها الجزائر، وتوجد بالجزائر طاقة الكتلة الحيوية التي تعتبر قليلة مقارنة بالباقي لقلة المساحات الغابية، وكذلك الطاقة الجوفية الحرارية التي تتشكل في كلس الجوراسي في الشمال الجزائري وتمثل احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق البلاد وغربها تزيد فيها درجة الحرارة عن 40° إلى ما درجة 96 ° ومن الممكن استغلال منابع المياه المعدنية الحارة في توليد ما استطاعته أكثر من 700 ميغاوات[1].

3-أفاق الطاقات المتجددة في البرنامج الوطني الجزائري: إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية وتنوع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في **التنمية المستدامة***، بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما في تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع وإدخال فروع الكتلة الحيوية(تثمين استعادة النفايات) الطاقة الحرارية والأرضية وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب، إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015 -2030 يقدر ب 22000 ميغاواط حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول 220، ويمكن إنتاج الطاقة الكهربائية بالطاقات البديلة في الجزائر (أنظر الملحق 05).

يتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي:

- الطاقة الشمسية 57513 ميغاواط.
- طاقة الرياح 200 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية 2000 ميغاواط.
- الطاقة الحيوية 1000 ميغاواط.

[1]- سلطاني فيروز، وفاء العمري، **الطاقات المتجددة الخيار الإستراتيجي الجديد في ظل تحديات تحقيق التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)**، مداخلة في الملتقى العلمي حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول- جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 13، ص15.

***التنمية المستدامة:** عبارة عن نشاط شامل لكافة القطاعات سواء في الدولة أو المنظمات أو المؤسسات، أو لدى الأفراد، حيث تشكل عملية تطويل وتحسين ظروف الواقع من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، وفهم الواقع وتغييره نحو الأفضل، والتخطيط الجيد للمستقبل، وذلك عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية والمادية.

- التوليد المشترك للطاقة 400 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية الأرضية 15 ميغاواط.

سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في أفاق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27% من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء، إن إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014.

وحقا للأنظمة المعمول بها، فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب، إن تنفيذ البرنامج يحصل على مساهمة معتبرة ومتعددة الأوجه للدولة والتي تتدخل سيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة و إنتاج المزدوج، وتدعيما لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية " المعهد الجزائري للبحث و التطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مركز البحث والتطوير مثل مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز ،الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية[1] ويهدف أساسا هذا البرنامج بتحقيق 141 من إجمالي الكهرباء المنتجة محليا ذات أصول متجددة بحلول 2030[2].

أ–مخطط تطوير الاستمارات في الطاقات المتجددة: سيتم تثبيت قدرات الطاقة المتجددة وفقاً لخصوصيات كل منطقة كما يلي[3]:

–منطقة الجنوب: التهجين المراكز الموجودة وتغذية المواقع المتفرقة حسب توفر المساحات وأهمية القدرات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

–منطقة الهضاب العليا: حسب قدراتها من أشعة الشمس والرياح مع إمكانية اقتناء قطع الأراضي.

–المناطق الساحلية: حسب إمكانية توفر الأوعية العقارية مع استغلال كل الفضاءات مثل الأسطح والشرفات والبنايات والمساحات الأخرى غير المستعملة.

وقد تم وضع برنامج وطني للبحوث في هذا المجال لمرافقة استراتيجية تطوير الطاقات المتجددة، حيث تصبو الأهداف العلمية لهذا البرنامج إلى تقييم ودائع الطاقة المتجددة، التحكم في عملية تحويل وتخزين هذه الطاقات وتطوير المهارات اللازمة بدءا من الدراسة حتى للانتهاء من الإنجاز في موقع التثبيت.

ب–القدرات المتراكمة لبرنامج تطوير الطاقات المتجددة للفترة (2015-2030) يوضحها الجدول التالي:

---

[1]– الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، عن الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz le 01/07/2019

[2]– بيشاري كريم، حفوس سهيلة، **آفاق إستدامة التنمية للدول النفطية العربية في ظل إنهيار أسعار المحروقات**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي: إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول– جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي 23 و24 أفريل، ص13.

[3]– نبيل بن مرزوق، مونيرة سعيج، وآخرون، **إستغلال الطاقات المتجددة والجديدة في الصناعة السياحية مدخل لتنويع التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة لإمكانيات تطبيق مشروع (PROSOL) و (EGYSOL) في الجزائر**– مداخلة في المؤتمر الدولي حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة وجورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول– جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي 23 و 24 أفريل 2018، ص15.

جدول رقم(11): القدرات المتراكمة للبرنامج تطوير الطاقات المتجددة للفترة 2015-2030.

الوحدة: ميغاواط

الفترة / فرع التكنولوجيا	المرحلة الأولى 2015-2020	المرحلة الثانية 2021-2030	المجموع
طاقة شمسية كهروضوئية	3000	10575	13575
طاقة شمسية حرارية	-	2000	2000
طاقة الرياح	1010	4000	5010
طاقة التوليد المشترك	150	250	400
طاقة الكتلة الحيوية	360	340	1000
طاقة الحرارة الجوفية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

المصدر: ناصر مراد، قريني نور الدين، واقع وأفاق تجسيد البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية للفترة 2015-2030 مداخلة في الملتقى العلمي الدولي: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول جامعة بليدة 02 الجزائر يومي 23 و24 أفريل 2018، ص 6.

وتظهر بيانات الجدول السابق التركيز في مشاريع البرنامج الوطني للطاقات المتجددة على فرع تكنولوجيا على فرع تكنولوجيا الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح وبدرجة نقل طاقة الكتلة الحيوية ومن ثم توليد المشترك وطاقة الحرارة الجوفية من حيث القدرات المرتقب إنجازها.

ج-متطلبات نجاح البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030: وهي[1]:

- وضع الأطر المؤسساتية المناسبة للطاقة المتجددة:
- بناء قدرات الأبحاث والتطوير وصقل المهارات المحلية، حيث تحتاج صناعة الطاقات المتجددة إلى قوة عاملة مؤهلة من التقنيين والمصممين والمهندسين.
- مواجهة التحديات التقنية بحيث أن توليد الطاقة من الرياح والمصادر الشمسية متقطع لذا يجب ربط هذين المصدرين مع التوليد التقليدي للطاقة ويمثل هذا الأمر تحديا تقنيا أمام الدول النفطية ومنها الجزائر فيما تم تجاوزه بنجاح في مناطق أخرى من العالم.
- وضع سياسة مناسبة وإطار عمل تنظيمي لتعزيز تطوير الطاقة المتجددة واستخدامها.

المطلب الثالث: استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية (الإشارة إلى التجربة الماليزية).

أولاً-إستشراف صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر:

1-القيمة التي تضيفها صناعة للصكوك الإسلامية للاقتصاد الجزائري:

يمكن للجزائر من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها لها في سبيل دفع

[1]- رزيق كمال، زادوركب منير، **التحول نحو الطاقات المتجددة خيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى العلمي: إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول- جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي 23 و24 أفريل 2018، ص14.

عجلة التنمية وذلك لأنها تمكن من[1]:

1-1-إدارة السيولة: تعتبر الصكوك الإسلامية من بين الأدوات المستخدمة في إطار ما يعرف بالسوق المفتوحة فهي تمكن من تخفيض معدلات التضخم، وتعمل على استقرار أسعار النفط، تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي.

1-2 تعبئة الموارد: تتميز بقدرتها على تجميع الموارد اللازمة لتغطية احتياجات الدولة التمويلية بحيث تفرض نفسها كبديل متاح للدولة ينوب عن مداخيل النفط المتميزة بالتذبذب.

1-3-تمويل عجز الميزانية: تعد الصكوك من بين الأدوات التي يمكن للدولة أن تلجا إليها لتمويل عجز ميزانيتها.

1-4-تحقيق التنمية الاجتماعية: عن طريق العمل على تنفيذ هذه المشروعات يقضي إلى خلق فرص للعمل مما يساهم في مكافحة البطالة بين صفوف الشباب.

1-5-تحقيق مبدأ الشفافية في السوق: من أجل اتخاذ القرارات بشكل صحيح وجذب الاستثمارات الأجنبية ومحاربة الفساد وتقليل حدة الغموض في الاقتصاد الجزائري من الضروري جدا التعامل بأدوات تمويل يتحقق فيها مبدأ الشفافية عما هو الحال بالنسبة للصكوك الإسلامية[2].

وتمثل الصكوك الإسلامية واحدة من أفضل ما ابتكرته صناعة الهندسة المالية الإسلامية بالنظر لما تحققه كبديلة للأدوات التقليدية لتمويل العجز الموازي، كونها أداة مالية حديثة يقبل عليها المسلمون وغير المسلمين"[3].

2-معوقات صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر: هي كالآتي[4]:

2-1- على مستوى في التشريعات القانونية : يشكل غياب الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر عائقا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية ،حيث لم يتضمن القانون المصرفي في الجزائر متمثلا في قانون النقد والقرض أحكاما تراعي الضوابط الشرعية للعمل المالي الإسلامي وخاصة منها، الصكوك الإسلامية و كذلك على مستوى التشريعات الجبائية التي لها صلة مباشرة بالعمل المصرفي والمالي، ولعل أكبر عائق يواجه تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر هو غياب الاعتراف

---

[1]- حفوظة عبد القادر، زبيدي البشير، **إستفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجاً)**، مجلة أبحاث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 04، 2017، ص ص 80، 81.

[2]- لمجد بوزيدي، بن عمر خالد وآخرون، **الصكوك الإسلامية لخلق فرص تمويلية بديلة للمشاريع والأنظمة الاقتصادية في الجزائر**، ص10، عن الموقع الإلكتروني: http://dlibrary.univ-boumerdes.dz le 02/07/2019

[3]- سندس حميد موسى، **تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة –السودان نموذجا–** مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2017، ص942.

[4]- حفوظة عبد القادر، زبيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص ص 82،81.

القانوني بالصناعة الإسلامية بصفة شاملة ومن بين هذه العوائق قانون النقد والعرض، الذي به غياب تام لعقود التمويل الإسلامي والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها وبورصة الجزائر رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى (السندات الإسلامية) ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني يجبر ذلك هو أيضا القانون التجاري بحيث لا يتيح القانون المجازي الجزائري إصدار صكوك الاستثمار وبصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة دون ان يكون لحاملها صفة المساهمين.

2-2-الجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية الإسلامية: فالملاحظ أن الجزائر مازالت إلى الأن لا تتوفر على بنوك إسلامية وطنية وإن ما أنشئ كان جزئيا و بجهد خارجي من بعض رجال الأعمال والبنوك الإسلامية في الدول العربية، وهو جهد لم يتوافق مع دور فعال للدولة كما ان الجزائر لم تستفد من الإمكانات التمويلية للصكوك الإسلامية و صناديق الاستثمار ومؤسسات التأمين التكافلي في العمليات الكبيرة والمتعلقة بإنجاز مشاريع البنية الأساسية والقاعدة الهيكلية وكان الاعتماد كليا على العائدات الريعية من المصادر الطاقوية الغير متجددة.

3-متطلبات تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر: من أجل تطبيق تجربة التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر يجب إتباع الخطوات التالية[1]:

-تبنى الدولة الجزائرية ممثلة في البنك المركزي ووزارة المالية لفكرة تطبيق الصكوك الإسلامية.

-إصدار قانون الصكوك الإسلامية خاص بالجزائر.

-تطوير البيئة التشريعية والقانونية (قانون النقد والعرض، القانون التجاري، قانون الضرائب...إلخ).

حتى تتماشى مع مشروع تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر.

-إنشاء الشركة ذات غرض خاص لتقوم مقام البنك المركزي ووزارة المالية بإصدار وإدارة الصكوك الإسلامية.

-تأسيس هيئة شرعية مكونة من ذوي الكفاءة والاختصاص توكل لها مهمة التأكد من مدى احترام الضوابط الشرعية عند إصدار الصكوك والتعامل بها.

-تكوين الكوادر البشرية في المالية الإسلامية عن طريق إدراج تخصصات للصناعة المالية والإسلامية في برامج مؤسسات التعليم العالي ولجميع الأطوار (الليسانس، الماستر، الدكتوراه).

-نشر الوعي الثقافي والمعرفي لدى الجمهور وخاصة المستثمرين منهم، حول أهمية الصكوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام المختلفة.

[1]- حفوظة عبد القادر، زبيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص ص 82،83.

-العمل على تقليد ونقل التجارب الرائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية إلى داخل الجزائر مع الاخذ بعين الاعتبار مزايا وعيوب كل تجربة.

ثانيا-تجربة الصكوك الإسلامية ماليزيا نموذجا:

إن التجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصا لأنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن لأن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية، فماليزيا انتقلت من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصوير بعض الموارد والأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية في مجالات المعدات و الآلات الكهربائية والإلكترونيات، فهي أخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلال قيود صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي في صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقدية الأجنبي إلى الخارج، وتستجلب حصيلة الصادرات بالنقدية الأجنبي إلى الداخل، فماليزيا خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط[1].

1-العوامل ساعدت على نجاح التجربة الماليزية: وهي[2]:

-رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المتخصصة لمشروعات البنية الأساسية والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة لذا فقد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد والمحلي.

-انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على المواطنين الماليزيين.

-اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية للسكان.

-اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات ويساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي.

2-دور ماليزيا في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل عجز الموازنة:

إن ماليزيا تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث إصدار الصكوك الإسلامية وقد سجلت فائضا في الموازنة في 2014 سجلت فائض بقيمة 94660 مليون وقامت ماليزيا بإصدار ما نسبة 70% من القيمة الإجمالية العالمية لإصدارات الصكوك للتمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والشركات التابعة في سبيل تعزيز هذه الصكوك لإعادة تمويلية.

[1]-جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص271.

[2]- نفس المرجع، ص273.

وبناء على حاجة السوق لصكوك مدعمة ومستوردة بأصول حقيقية (الإجارة مثلا) تحولت الصكوك من الدين إلى صكوك مدعمة بالأعيان و المنافع فأصبحت هياكل الصكوك تقوم على عقود المشاركة والملكية التي لا تفضي إلى ديون " صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة" مما يؤدي إلى قبولها بشكل واسع وقد استخدمت الصكوك في تمويل كل القطاعات الاقتصادية بالبلاد بما في ذلك العجز في موازنة الدولة مما حقق قدرا جيدا هو النمو وتم التركيز على مشروعات البنية التحتية حيث تجتاح هذه المشروعات قدرا أكبر من التمويل وتشمل التمويل في هذا الإطار المعاني والطرق السريعة محطات الكهرباء و الاتصالات إضافة إلى مشروعات العقار والمباني مما حقق من أعباء الموازنة[1].

وقد سجلت ماليزيا مرة أخرى فائضا في الموازنة العامة 3868.30 مليون، رتبت ماليزيا في الربع الثالث 2018، ولكن تعزز موقف التمويل الإسلامي كبديل استراتيجي للتمويل التقليدي، حيث تعتبر صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات المالية ديناميكية والأسرع نموا في النظام المالي العالمي، كان لابد من الاستعانة بالتجربة الماليزية لتقييم جودة تطوير التمويل الإسلامي[2].

[1]– رفيق يوسفي، بهلول لطيفة، **فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة –قراءة في التجربة الماليزية ومحاولة الإستفادة منها في الجزائر–** مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد 1، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، أفريل 2018، ص ص 264،265.

[2]– محمد حسين، محمد تنيرة، **إستدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والإسلامية (عرض تجربة ماليزيا)**، ماجستير في إقتصاديات التنمية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2019، ص107.

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الموازنة العامة في التشريع الجزائري وطرق تمويلها للفترة 2000-2016، حيث تعرف الموازنة العامة في التشريع الجزائري بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار كما تطرقنا لتبويب كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، وقد تم تمويل العجز الموازني في تلك الفترة عن طريق موارد صندوق ضبط الإيرادات التي كانت توجه مبالغه لتسديد الديون العامة من 2000 حتى سنة 2005، ومنذ سنة 2006 أصبح يمول الخزينة العمومية، ولكن نظرا للأزمة النفطية لسنة 2014 بدأت تقل موارد هذا الصندوق كما قامت السلطات الجزائرية باتخاذ عدة تدابير لمواجهة هذا العجز إلا أنها لم تكن فعالة، هذا ما أدى بالسلطات الجزائرية لتبني سياسة التمويل غير التقليدي لتغطية العجز الموازني، ورغم أن هذه السياسة كان لها الفضل في إستمرار ممارسة الدولة لنشاطها الإنفاقي إلا أنها لم تحضى بالقبول العام من طرف الخبراء الاقتصاديين والإعلاميين فقد ذهبوا لانتقادها وذلك لما لها من آثار سلبية كالتضخم وانخفاض القدرة الشرائية، وبعد إنقضاء سنتين تقريبا من تبني السلطات الجزائرية للتمويل غير التقليدي، تم الإعلان مؤخرا عن توقيف عملية طبع النقود، وفي ظل توقيف هذه الآلية وجب على الدولة الجزائرية وجود آليات أخرى فعالة لتمويل عجزها والابتعاد عن الجباية البترولية كمصدر أساسي لإيرادات الدولة وذلك بتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات وتفعيل كل من القطاع الزراعي، الصناعي و السياحي وكذلك تسهيل الإجراءات وفتح المجال لتطوير عملية الصكوك الإسلامية وذلك لأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة وتمويل العجز الموازني.

خاتمـــة عامة

تناولنا في هذه الدراسة موضوع الموازنة العامة للدول بكل جوانبها التعريفية، بحيث تجمع كل التعاريف على أنها أداة من أدوات السياسة المالية حيث تقع في جوهرها، حيث تأتي أهمية الموازنة العامة للدولة كونها الأداة لإستراتيجية الاستفادة من الموارد المتاحة واستخدامها بالشكل الأمثل، من خلال تحصيل و جباية مختلف الإيرادات للدول، و صرفها في أوجه الإنفاق العام الذي يحقق التنمية والرفاه للمجتمع، أي أنها وسيلة تخطيط لدى السلطات العمومية للتأثير على التوازنات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وحتى السياسية، ولم تنشأ الموازنة بالشكل الذي هي عليه في وقتنا الحالي بل سايرت هي الأخرى مراحل تطور نشاط الدولة، كما للموازنة العامة مجموعة من المبادئ التي تحكم مراحل خروجها كقانون ساري المفعول و ذلك بعد أن تمر عبر مجموعة من المراحل تسمى بدورة الموازنة يجسد فيها عمل كل من السلطة التنفيذية والتشريعية والرقابية على حد سواء.

كما تعد الإيرادات العامة شقا ذا أهمية كبيرة في موازنة الدولة حيث أنها تعبر عن عملية جباية وتحصيل جميع موارد الدولة التي تتعدد مصادرها ومن أهمها الضرائب والرسوم وأملاك الدولة من الدومين التي تصنف ضمن الإيرادات العادية والدين العام والإصدار النقدي كإيرادات غير عادية يوجه كل منها لتغطية النفقات العامة التي تعتبر من أهم مكونات الموازنة العامة للدولة باعتبارها ضرورية لسير نشاط الدولة، وتتعدد أنواع الإنفاق العام حسب عدة معايير، وازدادت أهمية الإنفاق العام بشكل كبير في الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء وأصبحت ظاهرة تزايد الإنفاق العام مشكلا يؤرق كاهل الموازنة العامة للدولة وذلك لعدم كفاية موارد الدولة العادية لمواجهته وتغطيته.

إن عدم إحكام رسم الخطة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق قانون الموازنة العامة ينتج عنه اختلالات كبيرة على مستوى مالية الدولة، وأول نتيجة لهذا هو عجز الموازنة العامة للدولة الذي يعرف على أنه اختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ففي ظل التزايد المستمر للنفقات العامة يصعب تمويلها بواسطة الإيرادات العامة فينشأ هذا الاختلال، خاصة إذا زاد عن حدوده المثلى والتي لا يجب تجاوزها، حتى لا يقع اقتصاد الدولة في أزمة العسر المالي.

ولتغطية هذا العجز و تمويله تلجأ الدولة للعديد من الآليات منها الآليات التقليدية التابعة للسياسة المالية مثل السياسة الإنفاقية وذلك بترشيد الإنفاق العام و ضبطه من أجل السيطرة على حجم الإنفاق العام و توجيهه توجيها صحيحا، أو عن طريق اللجوء إلى الديون العامة الداخلية والخارجية في حالة عدم كفاية السياسة الضريبية المتمثلة في الجباية العادية (ضرائب و رسوم)، وجباية غير عادية متمثلة في الجباية البترولية التي تعتمد عليها الدول المصدرة للبترول، و تقوم الدولة بتنمية صادراتها وتعظيمها لتتمكن من مواجهة وتغطية

العجز، إلا أنه في بعض الأحيان لا تكفي هذه الآليات فتلجأ الدولة إلى آليات أخرى تدعى بالآليات غير التقليدية أهمها سياسة الإصدار النقدي بدون مقابل وسياسة التيسير الكمي وهما سياستان يتقارب مفهومهما إلا أنه تختلف شروطهما، ولكن هذه الآليات غير التقليدية محفوفة بالمخاطر إذ يجب على الدولة تجنبها و خاصة في الاقتصاديات الضعيفة مثل البلدان النامية حيث تعتبر السبب الأساسي في حدوث ظاهرة التضخم و انهيار قيمة العملة وارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي ظل هذه المخاطر لجأت بعض الدول في تمويل عجزها للصكوك الإسلامية كآلية حديثة تختلف عن الآليات الأخرى لما لها من تأثير ايجابي على تحقيق التوازن الاقتصادي و المالي للموازنة العامة للدولة.

والجزائر كباقي دول العالم النامي عرفت موازنتها عجزا رغم البحبوحة المالية التي عرفتها أسعار النفط في الألفينيات، إلا أنها في الفترة الممتدة بين 2000-2008 كانت تسدد في ديونها العامة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأ في سنة 2000 بهدف ضبط توازن نفقات الميزانية، وابتدءا من سنة 2005 بدأت تخف المديونية العامة و نقص العبء على صندوق ضبط الإيرادات، إلا أنه ومنذ تسجيل العجز في موازنة الدولة الجزائرية سنة 2009 بدأ رصيده يستنزف مع زيادة حجم العجز، خاصة بعد الأزمة النفطية التي شهدها العالم في سنة 2014،و لكن و رغم عدة إجراءات تبنتها الجزائر إلا أنها باءت بالفشل ولم تكفي لمواجهة متطلبات الإنفاق العام في ظل ذلك العجز، لذا قررت السلطات الجزائرية و كحل استثنائي اللجوء لسياسة التمويل غير التقليدي وهذا ما جاء به الأمر 10/17 الصادر في 2017 المعدل للأمر 11/03 الذي يعدل بدوره القانون 90-10، و الذي يقتضي تمويل العجز الموازني عن طريق شراء سندات الخزينة لمدة خمس سنوات من طرف بنك الجزائر، فهذا الأخير كان يمول الخزينة سابقا عن طريق شراء أذوناتها في شكل تسبيقات لمدة لا تتجاوز 240 يوم، على أن يتم تسديد التسبيقات قبل نهاية كل سنة مع أخذ بنك الجزائر عمولة لقاء هذه العمليات وهذا وفقا لما سمح له الأمر 11/03 هذا ما جعلنا نوضح الجديد الذي جاء به القانون 10/17 المتمثل في إصدار كتلة نقدية إضافية عن طريق سندات الخزينة الأمر الذي يختلف عن إصدار هذه الكتلة عن طريق أذونات الخزينة و للتوضيح أكثر نقول أن مدة استرجاع بنك الجزائر للنقود في حالة أذونات الخزينة هي 6 أشهر، بينما سندات الخزينة حسب الأمر 10/17 فمدتها 5 سنوات ولا يقوم بنك الجزائر باسترداد تلك النقود، ولكن هذه السياسة لم تعرف نجاحا في بلادنا و ذلك لضعف بنية اقتصاد الدولة الجزائرية، ما أدى إلى توقيفه في عامنا هذا 2019 لعدة أسباب أخرى نذكر منها تغير إطارات الحكومة وانهيار سعر الصرف وكذلك بسبب انتعاش أسعار البترول من جديد.

أو نظرا للاختلالات الحاصلة في مالية الدولة الجزائرية و خاصة في طرق تمويل العجز قررنا أن نقترح حلولا بديلة تمكن من انتعاش الاقتصاد الجزائري و الرفع من مستوى النمو الاقتصادي بالبلد وكذلك و الأهم حل مشكل العجز الموازني، ونذكر منها التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وذلك بتفعيل القطاعات الراكدة و أهمها الزراعة، السياحة و الصناعة، و أيضا بما أن الجزائر دولة تزخر بالموارد الطبيعية لموقعها و مساحتها اقترحنا أن نضيف الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي والاستغناء عن المحروقات كمورد أساسي لتمويل احتياجات البلد، و أخيرا قمنا بعرض تجربة ماليزيا في التمويل بالصكوك الإسلامية و أوضحنا متطلبات تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر.

من خلال ما سبق توصلنا إلى أن القانون 10/17 يشرع لسياسة الإصدار النقدي وليس للتيسير الكمي، حيث أن هذه الأجهزة ليس لها وجود في الجزائر فهي تتطلب عدة اعتبارات لإمكانية تطبيقها في الجزائر من بينها وجود جهاز مصرفي كفئ وفعال مع ضرورة ثقة الجمهور في هذا الجهاز وهو ما تفتقر إليه الجزائر بسبب نقص الوعي المصرفي وغيرها من العوامل.

1-نتائج اختبار الفرضيات:

بعد اختبار الفرضيات كانت نتائجها كما يلي:

1-1-الموازنة العامة هي عمل تقديري للمبالغ التي ستنفقها الدولة والمبالغ التي تتوقع أن تحصلها من الإيرادات العامة لفترة زمنية مقبلة تقدر عادة بسنة، تقوم به السلطات العامة فتحضيرها ومناقشتها يكون من قبل السلطة التشريعية واعتمادها وتنفيذها يكون من طرف السلطة التنفيذية، أما العجز الموازني هو عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة أو زيادة في النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في الإيرادات العامة وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية.

1-2-لتمويل العجز الموازني للدولة تلجأ إلى عدة وسائل منها ما هو تقليدي أي جرت العادة على اعتماده من طرف الدول ومنها ما هو غير تقليدي فهي تحصل الأموال اللازمة لمباشرة نشاطها عن طريق الإيرادات العامة والتي من بينها الضرائب والجباية البترولية، وفي حال ما إذا لم تتوصل لتحقيق الهدف المنشود والتخلص من هذا العجز فهي تلجأ إلى الوسائل غير التقليدية المتمثلة في الإصدار النقدي أو التيسير الكمي، وقد اتجهت بعض الدول إلى تمويل عجزها باستخدام الصكوك الإسلامية كآلية حديثة وهذا ما يؤكد على أن الفرضية صحيحة نسبياً.

1-3-بالرغم من أن التمويل غير التقليدي في الجزائر مول بعض المشاريع التي كانت معلقة بسبب العجز الحاصل إثر الأزمة البترولية، إلا أنه عرف فشلا واضحا يتمثل في عدم تحقيق الهدف المنشود وهو تحقيق التوازن

في الموازنة واستمرار تآكل احتياطي الصرف، وكان السبب في إحداث ظاهرة التضخم وانهيار قيمة العملة وهذا ما يؤكد على عدم صحة الفرضية.

2-النتائج العامة للدراسة:

من خلال كل هذه المحطات التي توقفنا عندها توصلنا إلى نتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

-تختلف سياسة التيسير الكمي عن سياسة الإصدار النقدي في كون الأول يمول الاقتصاد والثاني يمول الموازنة العامة، ويشتركان في نقطة واحدة ألا وهي إصدار كتلة نقدية دون مقابل.

-من أجل تغطية العجز الموازني تلجأ الدولة إلى عدة مصادر لحصولها على الأموال حتى تستطيع مباشرة أعمالها وهذه المصادر تتمثل في الإيرادات العامة، وعلى اعتبار أن اقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي، فهو يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات الجباية البترولية فبعد تراجع أسعار النفط دخلت الجزائر في صدمة غير مواتية لقطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الأساسي لتمويل الموازنة العامة، فبعدما لجأت الدولة إلى زيادة الضرائب لتعويض تراجع مداخيل النفط، لكن السياسة لقت معارضة شديدة من طرف الأعوان الاقتصاديين الأمر الذي لم يترك لها الخيار سوى اللجوء إلى الوسائل غير التقليدية لتمويل عجزها الموازني.

-قبل سنة 2017 كانت الجزائر تلجأ لصندوق ضبط الإيرادات لسداد ديونها العامة من 2000-2005 وابتداءاً من 2006 أضحى صندوق ضبط الإيرادات آلية مهمة لتمويل العجز الموازني الذي ازداد تفاقما بعد التوسع الكبير في الإنفاق العمومي وخاصة في سنة 2009، وبعد الأزمة النفطية في سنة 2014 انخفض رصيده وعرفت موارده تراجعا كبيرا ما أدى به إلى تحديات كبيرة هو غير قادر على مواجهتها.

-سمح القانون 10/17 لبنك الجزائر تمويل عجز الموازنة العامة، عن طريق شراء سندات خزينة مدتها 5سنوات الأمر الذي يعد جديدا ولم يكن سابقا، فالبنك المركزي سابقا كان يمول الخزينة عن طريق شراء أذونات الخزينة لمدة 6 أشهر وكان يسترد النقود.

-فشلت سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر في تمويل العجز الموازني لأن الكتلة النقدية التي تم ضخها وجهت للنفقات غير المنتجة وليس للنفقات المنتجة، ولقت العديد من الانتقادات من طرف الخبراء الاقتصاديين وكذلك الإعلاميين وحتى صندوق النقد الدولي، وآخر مستجدات في هذا الموضوع هو تبرأ بنك الجزائر من سياسة الإصدار النقدي وعلى حد قوله أنه أجبر عليها، و أخيرا توقيف هذه السياسة من قبل السلطات الحالية.

3-توصيات واقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها ارتأينا إلى تقديم بعض التوصيات وهي:

- ضرورة الاتجاه نحو حوكمة سياسة الإنفاق العام والعمل على فك تبعية الاقتصاد الجزائري لبرميل النفط من خلال تنويع الاقتصاد، وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية والاستغلال الأمثل لما تملكه الجزائر من مقومات طبيعية وبشرية التي تساعد على تفعيلها والتحرر بصفة فعلية من التبعية لقطاع أحادي وهو قطاع البترول الذي يتميز بتقلب عوائده.
- ضرورة مواجهة التحديات المتعلقة بتحقيق الاستدامة في تمويل الموازنة العامة من جهة وإدارة موارد الصندوق من خلال إضفاء مزيد من الشفافية في تسيير صندوق ضبط الإيرادات من جهة أخرى، والعمل على فصل الصندوق عن حسابات الخزينة وجعله هيئة مستقلة تتمتع بالقدرة على استثمارات موارده وتوسع أهدافه مثل تمويل عملية التنمية الاقتصادية، والبحث عن موارد وإيرادات أخرى لتمويل الصندوق بشكل لا يلغي دور الجباية البترولية لضمان استقرارها وديمومتها.
- ضرورة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية بدل القطاعات الاجتماعية.
- تقنين السوق الموازي وتحويل إيراداته إلى الخزينة العمومية للدولة وذلك بوضع إستراتيجية شاملة وواضحة، تنفذ على مراحل لفترة زمنية محددة، لتحويل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي ويكون العلاج عن طريق إعطاء حوافز للعمل في إطار النشاط القانوني كوضع فضاءات تجارية وتهيئتها على ذمتهم ومتابعتهم من طرف هياكل تقدم لهم المشورة والدعم التقني والإداري والمالي وخفض الرسوم والضرائب وتفعيل دور الأجهزة الرقابية بشكل أكبر وتعزيز دور الأجهزة الأمنية في مساعدة الأجهزة الرقابية.
- الدعوة لتبني المنهج الإسلامي لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك بالاعتماد على صيغ تمويل العجز الموازني الدورية والحديثة.

5-آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع العجز الموازني فإننا نقترح المواضيع الآتية للبحث فيها:

-دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التوازن المالي في ظل انهيار أسعار المحروقات بالجزائر.

- أثر الجباية البترولية على الموازنة العامة للدولة في الجزائر.

- دور الصكوك الإسلامية في معالجة العجز في الموازنة العامة بالجزائر.

- آليات ترشيد سياسة الإنفاق العام كسبيل لتغطية العجز الموازني في الجزائر.

قائمة

المراجع

أولا–باللغة العربية:

I. **القرآن الكريم: رواية ورش عن نافع.**

II. **الكتب والمطبوعات:**

1- أبو الحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية**، دار الحديث، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر.

2- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، الإصدار الأول، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2002.

3- أحمد جامح، **علم المالية العامة: فن المالية العامة**، ط 1، دار النهضة العربية، 1975.

4- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، **المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2012.

5- أعاد محمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، الإصدار السادس، عمان، الأردن، 2008.

6- البطريق يونس أحمد، حامد عبد المجيد دراز وآخرون، **المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)**، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

7- المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام: الموازنة العامة ـ الإيرادات العامة ـ القروض**، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، لبنان، 2009.

8- المرسي سيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام: النفقات القروض العامة**، الكتاب الأول، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.

9- أوجست سوانينبرج، ترجمة خالد العامري، **الاقتصاد الكلي بوضوح**، دار الفاروق للإستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر 2007.

10- إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، ط02، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عما، الأردن، 2014.

11- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

12- جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

13- جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 2004.

14- جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.

15- حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، محمد عمر حماد أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، القسم الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

16- حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2002.

17- حسام داوود، مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005.

18- حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي وآخرون، **المالية العامة من منظور إسلامي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.

19- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

20- حياة بن إسماعيل، **تطوير إيرادات الموازنة العامة**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2009.

21- خالد أحمد المشهداني، نبيل ابراهيم الطائي، **مدخل الى المالية العامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005.

22- خالد الخطيب شحادة، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

23- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط10، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

24- خلف فليح حسن، **المالية العامة**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

25- خليفي عيسى، **هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.

26- دغمان زوبير، **مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 2016 – 2017.

27- رانيامحمود عمارة، **المالية العامة الإيرادات العامة**، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015.

28- رفعة المحجوبي، **المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1979.

29- زكرياء محمد عزام، محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2007.

30- زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية الأمة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

31- زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة لنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

32- سالم محمد الشوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

33- سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011.

34- سعد علي العبيدي، **إقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2011.

35- سعود يوسف عياش، **تكنولوجيا الطاقة البديلة**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، فيفري 1981.

36- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجواني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

37- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008.

38- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2011.

39- سمير صلاح الدين حمدي، **المالية العامة**، ط1، مكتبة زين الحقوقية الأدبية، بيروت، لبنان، 2015.

40- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

41- سيد عطية عبد الواحد، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة دارسة مقارنة بالفكر الإسلامي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

42- طارق الحاج، **المالية العامة**، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.

43- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار النهضة العربية، للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1992.

44- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، **مدخل لدراسة أصول الفن المالي لاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006.

45- عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007.

46- عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2008.

47- عبد الحفيظ عبد الرحيم، **نماذج النمو الاقتصادي**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، السعودية، 2018/03/06.

48- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2004.

49- عبد الحميد محمد القاضي، **مبادئ المالية العامة: دارسة الاقتصاد العام**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر ،1974.

50- عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 2001.

51- عبد الغفار فاروق عبد الغفار، **الدين العام الخارجي وسياسة تحويله استثمارات أجنبية**، دراسة الحالة المصرية، مجلة اقتصاديات المعرفة، مصر، العدد17، 2017.

52- عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

53- عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز على، **المالية العامة**، الجزء الثاني، مؤسسة شباب الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1979.

54- عبد الكريم صدق بركات، **المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1970.

55- عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شهاب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

56- عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلة تقيمية–**ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.

57- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،2003.

58- عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.

59- عبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

60- عدلي البابلي، المالية والنظم الضريبية، **تقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة والقانون**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009.

61- عمار بوزعرور، **السياسة النقدية وأثرها مع المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر–** ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، باب الزوار- الجزائر، 2015.

62- غازي حسين عناية، **أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر الإسلامي**، مؤسسة شباب ا لجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.

62- غازي عبد الرزاق النقاش، **المالية العامة، تحليل أسس الاقتصاديات المالية**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

63- فتحي احمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

64- فليح خلف، **مدخل إلى المالية العامة**، ط 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2017.

65- فوزي عطوي، **المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2003.

66- قتيبة عبد الرحمان العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية-دراسة مقارنة-**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م.

67- كركودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي -دراسة تحليلية مقارنة-** ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2007.

68- لوني نصيرة، ربيع زكرياء، **محاضرات في المالية العامة**، السنة الثانية قانون عام وخاص، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، بدون سنة نشر.

69- مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العامة، المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

70- محب خلة توفيق، **الهندسة المالية: الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.

71- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، ط4، دار هومة، الجزائر، 2008.

72- محرزي محمد عباس، **إقتصاديات المالية العامة -النفقات العامة-الإيرادات العامة -الميزانية العامة للدولة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2008.

73- محمد الخصاونة، **علم المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المنهل للنشر، عمان، الأردن، 2014.

74- محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

75- محمد حلمي الجيلاني، **الحوكمة في الشركات**، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

76- محمد خالد الحريري، محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، **اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2010-2011.

77- محمد ساحل، **المالية العامة**، ط 1، دار جسور للنشر والتوزيع، المدية، الجزائر،2017.

78- محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

79- محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

80- محمد عصفور شاكر، **أصول الموازنة العامة**، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.

81- محمد عصفور شاكر، **أصول الموازنة العامة**، ط 5، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2013.

82- محمود الصغير بعلي، يسري يسرى أبو العلا، **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

83- محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-لأردن،2007.

84- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.

85- مصطفى جاب الله، **سياسة الاقتصادية الكلية مابين تحقيق النمو واستهداف التضخم**، ط1، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

86- مؤيد عبد الرحمن الدوري، طاهر موسى الجيناني، **إدارة الموازنات العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

87- ناشد سوزي عدلي، **المالية العامة: نفقات عامة ـ إيرادات عامة . الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

88- نزار سعد الدين العتيبي، إبراهيم سلمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

89- نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، دار القلم، ط1، بدون بلد،2008.

90- نوري محمد عبيد الكصب، **التنويع الاقتصادي الترويحي في ظل تحديات الثروة النفطية دار وائل للنشر والتوزيع**، ط 1، عمان، الأردن، 2006.

91- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخيشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

92- هشام حريز، **دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.

93- هيفاء غدير غدير، **السياسية المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.

94- وليد محمد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

95- يسرى ابو العلى، ماجدة شلبي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مطبوعة موجهة للمستوى الثالث، فصل دراسي أول، جامعة بنها، كلية الحقوق، مصر، بدون سنة نشر.

96- يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، مؤسسة الرسالة، ج1، الطبعة الثانية، بدون بلد، 1976.

97-رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الاقتصاد الكلي: مقدمة رياضية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

98-عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.

99-علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2004.

100-محمد دوايدار، مبادئ الاقتصاد السياسي المالي، **النظرية العامة في مالية الدولة السلبية المالية في الاقتصاد الرأسمالي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت، لبنان 2003.

101-نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، ط1، دار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.

III. الأطروحات والمذكرات:

102- الجوزي فتيحة، **الاستفادة من الاتجاهات العالمية في المجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلمة التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

103- العمراوي سليم، **مساهمة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2018/2017.

104- أوكيل حميدة، **دور الموارد العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية ـ دراسة حالة الجزائرـ** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016.

105- بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير للعلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 2009/2008.

106- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف: دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990ـ2009)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2009-2010.

107- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.2014.

108- جمال بن دعاس، **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009 ـ2010.

109- خوميجة فتيحة، **أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر–دراسة حالة الفترة (2000-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث، قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018.

110- رسول حميد، **تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر 3، 2016-2017.

111- ساعو باية، **الصناعات التحويلية في الجزائر وآفاق ترقيتها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.

112- شباب سهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر 2018،2019.

113- صورية مساني، الاستثمار السياحي، **كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول، دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2019/2018.

114- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

115- طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

116- طويل بهاء الدين، **دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخظر، باتنة، الجزائر، 2015-2016.

117- عاهد نبيل عناية، **أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني 1996-2013**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، تخصص اقتصاديات التنمية، غزة، فلسطين، 2014.

118- قشيوش عمر، **أثر تطبيق الوقف والزكاة على المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل الشهادة الدكتوراه، تخصص المالية العامة في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017.

119- لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر- تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

120- محمد حسين، محمد تنيرة، **إستدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والإسلامية (عرض تجربة ماليزيا)**، ماجستير في إقتصاديات التنمية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2019.

121-حسن كشيتي، **دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج موازنة العامة للدولة- حالة الجزائر-** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018- 2019.

IV. المؤتمرات والملتقيات:

122- أحمد دبيش، مروة بوقدوم، **التنمية المستدامة ودور مشاريع الطاقات المتجددة في تحقيقها بالجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي: إستراتيجية الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 23 و24 أفريل 2018.

123- أحمد طرطار، صورية مساني، **دور الجباية البترولية في تمويل برامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة مابين 2010-2014 بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل**، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر يومي 11و12مارس 2013.

124- إلياس قسايسية، **الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة مقاربة مفاهيمية واستراتيجية**، مداخلة في المؤتمر الدولي إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، المحور الأول، جامعة البليدة 02، الجزائر.

125- بختي سمير، تيمجعيدين عمر وآخرون، **التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الخزينة العمومية في الجزائر**، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الإقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 04 و 05 فيفري 2019.

126- بلعاطل عياش، نوي سميحة، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر للفترة 2001.2014**، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي، يومي 11و12 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر.

127- بوشيرب عبد الله، **الطاقات المتجددة كبعد إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي الخامس حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول- جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي 23 و24 أفريل 2018.

128- بوفليح نبيل، تقرورت محمد، **دراسة مقارنة لواقعة قطاع السياحة في دول شمال افريقيا، حالة الجزائر، تونس، المغرب**، مداخلة في المنتقي الوطني الأول حول السياحة في الجزائر –الواقع والأفاق، يومي 11و12 ماي 2011 جامعة البويرة، الجزائر.

129- بيشاري كريم، حفوس سهيلة، **آفاق إستدامة التنمية للدول النفطية العربية في ظل إنهيار أسعار المحروقات**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي: إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول- جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي 23 و24 أفريل.

130- تقرارت يزيد، مسيلتي نبيلة، وآخرون، **مؤشرات النهوض بقطاع السياحة في الجزائر**، مداخلة في المؤتمر الدولي حول السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة-الواقع والمأمول، المحور الثالث: آليات تفعيل الصناعة السياحية في الجزائر، جامعة ميلة، الجزائر، يوم 2018/12/11.

131- حاوشين إبتسام، عياد مليكة، وآخرون، **عرض تجارب دولية رائدة في مجال الطاقات المتجددة**، مداخلة في المؤتمر الدولي: إستراتيجية الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 23 و24 أفريل 2018.

132- خلوفي عائشة، بن زيادي أسماء، **تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر**، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم انار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11و12 مارس 2013.

133- رزيق كمال، زادوركب منير، **التحول نحو الطاقات المتجددة خيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى العلمي: إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول- جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي 23 و24 أفريل 2018.

134- زواق الحواس، **تقييم أثار البرامج الإستثمارية على الميزانية العامة نمو وتطور الحصيلة الضريبية**، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11و12مارس2013.

135- سلطاني فيروز، وفاء العمري، **الطاقات المتجددة الخيار الإستراتيجي الجديد في ظل تحديات تحقيق التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)**، مداخلة في الملتقى العلمي حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول- جامعة البليدة 02، الجزائر.

136- عجلان العياشي، **تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة تعزيز قدرات التمويل العمومي المستدام للتنمية بالجزائر للفترة 2001-2012**، مداخلة في المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف1، الجزائر يومي 11،12 مارس،2013، الجزائر.

137- فكارشة سفيان، حميد بنية، **دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر**، مداخله في المؤتمر العلمي الدولي حول استراتيجية تطو القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر المحور: رهانات وتحديات القطاع صناعي في الجزائر، جامعة بليدة 2 الجزائر، بدون ستة نشر.

138- قاشي خالد، قوجيل سهام، **الطاقات المتجددة ودورها في رفع التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2018.

139- محمد بوطوبة، **إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات، دراسة حالة الو.م.أ، 2008، وحالة الجزائر 2014**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.

140- محمد كريم قروف، **تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012**، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2013.

141- ناصر مراد، قريني نور الدين، **واقع وأفاق تجسيد البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية للفترة 2015-2030** مداخلة في الملتقى العلمي الدولي: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول جامعة بليدة 02 الجزائر يومي 23 و24 أفريل 2018.

142- نبيل بن مرزوق، مونيرة سعيج، وآخرون، **إستغلال الطاقات المتجددة والجديدة في الصناعة السياحية مدخل لتنويع التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة لإمكانيات تطبيق مشروع (PROSOL) و (EGYSOL) في الجزائر**- مداخلة في المؤتمر الدولي حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة وجورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول- جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي 23 و 24 أفريل 2018.

143- نورة أمينة، **الطاقات المتجددة والتخطيط العمراني**، مداخلة في المؤتمر الدولي: إستراتيجية الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 23 و24 أفريل 2018.

144- هزرشي طارق، لباز الامين، **دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي**، مداخلة في الملتقي الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، يومي 23- 24 فيفري 2011.

145- ولهي بوعلام، **أثر الفساد الضريبي على تعبئة الايرادات العامة في الجزائر**، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم اثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11و12مارس 2013.

146-حليمي حكيمة، بوبكر ياسين وآخرون، **آليات تفعيل البرنامج الوطني لتحسين كفاءة الطاقة في الجزائر ضمن الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة لأفاق 2030**، مداخلة في الملتقي الدولي حول استراتيجية الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة 02، يومي 23 و24 أفريل 2018، الجزائر.

147-حنيش الحاج، **الطاقات المتجددة في ضوء الجهود الدولية لإرساء التنمية المستدامة**، مداخلة في المؤتمر الدولي إستراتيجية الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية، المحور الثاني: أبعاد وآفاق التنمية المستدامة، جامعة البليدة 02، الجزائر.

148-زواق الحواس، **كفاءة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة**، مداخلة في المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، يومي 5 و 6 ماي 2014، جامعة المسيلة، الجزائر.

149-طالب عبد العزيز، بلمداني محمد وآخرون، **واقع التنمية المستدامة والطاقات المتجددة في الجزائر**، مداخلة في الملتقي العلمي الدولي الخامس، إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية –دراسة تجارب بعض الدول- جامعة البليدة 02، الجزائر.

V. -المجلات:

150- آسيا سعدان، سعاد شعابنية، **الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية(2008-2017)**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، جوان2018.

151- العرابي مصطفى، حمو سعدية، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل الإقتصاد – ماليزيا نموذجا –** مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ماس2017.

152- العشي وليد، صديقي أحمد، **تجربة التيسير الكمي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر، جوان 2018.

153- أولاد زاوي عبد الرحمن، حريش ناجي، **سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس–** مجلة الباحث الاقتصادي، العدد السابع، جامعة سكيكدة الجزائر، جوان 2017.

154- بدروني هدى، قورشي نصيرة، **أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، بالإشارة للتجربة الماليزية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد العاشر، جامعة الشلف، الجزائر، بدون سنة نشر.

155- بزارية محمد، **الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية –الإستفادة من التجربة التركية**، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 13، المجلة 02، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2015.

156- بطاهر بختة، **التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محدق بالاقتصاد الجزائري**، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019.

157- بعلة الطاهر، **أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الإستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة 2014-2018**، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 12، جوان 2018.

158- بلعورة هجيرة، **الحوكمة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية نموذج الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، سوق أهراس، الجزائر،2017.

159- بن رمضان أنيسة، بومدين محمد رشيد، **تحديات تنويع إقتصاديات الدول الغنية والتابعة للبترول: أي فرص للاقتصاد الجزائري من خلال الطاقة الشمسية**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 07، مارس 2019.

160- بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، **دورالقطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات (إنتاج التمور نموذجا)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، جوان 2018.

161- بودلال علي، **العجز الموازني في الجزائر (الأسباب ، النتائج والحلول)**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 6، جامعة ابي بكر بقايد، تلمسان، الجزائر، سبتمبر 2018.

162- جاكلين ديلوربيه وآخرون، **التمويل والتنمية**، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، العدد الأول، جويلية 2015.

162- حسن الحاج، **عجز الموازنة: المشكلات والحلول**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 63، ماي 2007.

163- حليمي حكيمة، باهي نوال، **عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الازمة البترولية للفترة 2001 –2017**، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 04، الجزائر، جوان 2018.

164- خديجة عرقوب، فريد كورتل، **دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12، دار التل للطباعة، جامعة البليدة 02، الجزائر، ديسمبر 2015.

165- دردوري لحسن، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، مجلة أبحاث إقتصادية وادارية، العدد 14، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013.

166- رشيد درغال، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد العاشر بدون سنة نشر.

167- رفيق يوسفي، بهلول لطيفة، **فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة –قراءة في التجربة الماليزية ومحاولة الإستفادة منها في الجزائر–** مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد 1، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، أفريل 2018.

168- رقوب ناريمان، **معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق العام وضرورة إستدامة مصادر التمويل**، مجلة معارف محلية علمية دورية محكمة، العدد 22، قسم العلوم الاقتصادية السنة الثانية عشر، جامعة البويرة، الجزائر، جوان(2017).

169- رمتية حبيبة، **الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الخزينة العمومية بالجزائر**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر2017.

170- زهير بن دعاس، نريمان رقوب، **صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان العجز الموازني**، ملفات أبحاث في الإقتصاد والتسيير، العدد السابع، مارس 2019.

171- سالم عبد الحسين، **عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجاته مع اشارة للعراق للمدة (2004 –2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 18، العدد 28، بغداد العراق، بدون سنة نشر.

172- سايح جبور علي، عزوز علي، **مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد14، الشلف، الجزائر، يوم29 ـ 10ـ2018.

173- سعد ولاد العيد، **دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعرض النقد والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980– 2010**، مجلة دراسات، العدد 17، جامعة الاغواط، الجزائر، جوان 2012.

174- سندس حميد موسى، **تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة –السودان نموذجا–** مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2017.

175- شايق عبد الجليل، عبد الوهاب دادن، **العجز الموازني واختلال منضومة توازن الاقتصادي: حقيقته وآلية تمويله**، مجلة رؤى الاقتصادية، مجلد 07، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2017.

176- شرياق رفيق، **معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية (مع الاشارة إلى التجرة السودانية)**، مجلة الاقتصاد والصناعة، العدد 13، جامعة 08ماي 1945م، قالمة، الجزائر، ديسمبر 2017م.

177- شنوفي نور الدين، موساوي روميصاء، **الإتجاه نحو الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة حتمية ام خيار إستراتيجي: دراسة تقييمية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000–2016**، مجلة العلوم التجارية، العدد 02، الجزائر ،2017

178- صاري علي، **السياسات النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، جامعة سوق أهراس–الجزائر، 2013.

179- صاري علي، **تقييم فعالية التيسير الكمي في تخفيف الأزمات**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 5، 2018/02/27.

180- عبد الحق بن تفات، محمد ساحل وآخرون، **أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009 – 2016**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع، 2018.

181- عبد العزيز شوشي عبد الحميد، بشرى عبد الباري أحمد، **التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2014.

182- قرود علي، كزيز نسرين، **آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي ـ حالة الجزائر2007 ـ 2017**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، المركز الجامعي الونشريسي بتسمسيلت، الجزائر، سبتمبر 2018.

183- قرومي حميد، بن ناصر محمد، **ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط**، مجلة إدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الحادي العشر، جامعة البويرة، الجزائر، بدون سنة نشر.

184- قرينعي ربيحة، نوي طه حسين، **أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة: دراسة قياسية لحالة الجزائر(1990–2016.)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد01، بدون سنة نشر.

185- كزيز نسرين، حميدة مختار، **اليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة إنهيار اسعار النفط دارسة حالة الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، 35 (01)، جامعة زيان عشور، الجزائر، بدون سنة نشر.

186- لطرش ذهبية، **كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017**، مجلة التنمية الاقتصادية العدد 05، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر، جوان 2018.

187- لعمارة جمال، **تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001.

188- محبوب مراد، **دور المجتمع المدني في تحسين أداء الميزانية العامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، مجلد 07، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.

189- محمد المومني، **عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي وطرق علاجه**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2014.

190- محمد هاني، ميلود وعيل، **سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية –دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر–** مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 04، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2018.

191-محمد المومني، **عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي وطرق علاجه**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2014.

192-مطاي عبد القادر، فتيحة راشدي، **سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات –تجربة كل من اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية–** مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي-الجزائر، ديسمبر 2016.

193- مرغاد لخضر، حوحو فطوم، **فعالية السياسات النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 03، جامعة المدية-الجزائر، جانفي 2015.

194- مسيلتي نبيلة، بن زعمة سليمة وآخرون، **التمويل غير التقليدي بالجزائر –واقع وآفاق–** مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 1، بدون بلد نشر، 2018.

195- معزوز لقمان وبريش عبد القادر، **التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي، قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 09، 2014.

196- موسوس مغنية، **ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة ايرادات الخزينة العامة**، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 04، عدد02، 2018.

197- موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان التغطية –حالة البلدان العربية المصدرة للنفط–** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، جامعة عنابة، الجزائر، ديسمبر 2016.

198- نور الدين شارف، **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر جامعة شلف، الجزائر، بدون سنة نشر.

199- نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، **فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية الأوروبية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 44، 2015.

200- نوى نبيلة، **التنويع الاقتصادي والصف المستدام في الدول النقطية، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم إنسانية، العدد الاقتصادي 35 (02)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر بدون سنة نشر.

201- هجيرة ديلمي، **علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي**، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10، جامعة تلمسان، الجزائر، بدون سنة نشر.

202- يوسف قروج، فتيحة قصاص، **عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية: دراسة حالة المؤسسات التربوية في الجزائر**، مجلة دراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، المركز الجامعي، غليزان، الجزائر، ديسمبر 2016.

203-طارق قندوز وآخرون، **الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد والتضخم والبطالة**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 4، سبتمبر 2015.

204-عبد القادر شلالي، محمد هاني، **العجز الموازني كآية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر دراسة اقتصادية للفترة 2000-2015**، مجلة نماء الإقتصاد والتجارة، العدد 03، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، جوان 2018.

VI. التقارير الرسمية والأوامر و الجرائد الرسمية:

205-الأمر 10/90 المؤرخ في 1990/04/14.

206-الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المادة 45.

207-الأمر 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 المادة 45 مكرر.

208- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2003.

209- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2004.

210- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.

211- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.

212- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.

213-التقرير السنوي لبنك الجزائر2011، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، أكتوبر 2012.

214-التقرير السنوي لبنك الجزائر2016، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

215-التقرير السنوي لبنك الجزائر2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

216-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 2017/12/28.

ثانياً-باللغة الأجنبية:

217-Raport Banque d'Alger, point de situation sur le financement non conventionnel, le 13 /04/2019

218- chouki bonzarour and rachid satour , tourism and economic growth in Algeria evidence of cointegration and causal analysis .MPRA (munich personal repec archive) le 12/12/2016

219- The travel and tourism competitiveness report 2017.

220- The travel and tourism competitiveness report 2015.

ثالثاً–المواقع الإلكترونية:

221–دندان راضية، **عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)**، ص 04، عن الموقع الالكتروني: 22/02/2019 le www.asjp.cerist.dz

222– دندان راضية، دور **الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993–2014**، ص 56، عن الموقع الإلكتروني:

www.enssea.net , le : 20-04-2019

223– حيدر حسين آلطعمة، **اتجاهات الضبط المالي في اقتصاديات الخليج**، 13-03-2018، عن الموقع الالكتروني: com fcdrs. يوم الإطلاع: 03-05-2019.

224– دردوري لحسن، لقيطلي الاخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مارس 2018 عن الموقع الإلكتروني: https://books.google.dz le:02.06.2019

225– تقرير البوصلة حول عجز الميزانية و المديونية، جوان2017، عن الموقع الإلكتروني:

www.albawsala.com le 02/06/2019

226– صاري علي، **البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية**، مجلة الاقتصاد والمالية، ص عن الموقع الإلكتروني: www.asjp.cerist.dz le 18/01/2019 216– خليل عبد القادر، بن عروس رضوان، **سياسة أسعار الفائدة السالبة كإتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية –دراسة تجارب بعض الدول–** عن الموقع الإلكتروني:

www.asjp.cerist.dz le 18/01/2019

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78731/ le 04/07/2019-227

228– عبد القادر مشدال، **تجربة الجزائر في الإنتقال الى اقتصاد السوق وإشكالية تطوير الصناعة**، عن الموقع الكتروني: le www.enssea.net 05/05/2019

229– الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، عن الموقع الإلكتروني:

http://www.andi.dz le 01/07/2019

230– حسن الحاج، **التغير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد**، إتحاد شركات الإستثمار، الكويت، سبتمبر 2018، عن الموقع الإلكتروني: www.unioninest.org le 05/05/2019

231– الباحثون السوريون، **التيسير الكمي**، مقالة محملة من الموقع: www.syr-res.com ، يوم 2017/10/01.

232– **التمويل غير التقليدي في الجزائر المفهوم، آليات التطبيق والمراقبة والإصلاحات المصاحبة له**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، أفريل 2018، ص14، ص 16، عن الموقع الالكتروني: 20/04/2019 le https://www.univ-sba.dz

233– شباب سهام، بدائل الاصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الخزينة العمومية وتنمية الاقتصاد الوطني . بالإسقاط على خصوصيات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000 ـ2019)، ص 05. عن الموقع الالكتروني: 26/06/2019 le www.yu.edu.jo

www.radioalgerie.dz le 06/09/2019-234

235- www.tsa-algerie.com le 06/09/2019

236- فضيلة بوطورة، هواري أحلام، واقع السياحية البيئية في الصحراء الجزائرية بين قوة المقومات وتعثر جاذبيتها الفندقية، عن الموقع الإلكتروني: http://e-biblio-univ-mosta.dz le 30/04/2019

237- لمجد بوزيدي، بن عمر خالد وآخرون، **الصكوك الإسلامية لخلق فرص تمويلية بديلة للمشاريع والأنظمة الاقتصادية في الجزائر**، عن الموقع الإلكتروني: http://dlibrary.univ-boumerdes.dz le 02/07/2019

238- حميدة مختار،كزيز نسرين، **ترشيد الإنفاق الحكومي ودورها في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر:2007،2017)**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص114،115. عن الموقع الإلكتروني: www. asjp.cerist.dz .le 11/01/2019

رابعاً–القنوات التلفزيونية:

239- قناة النهار، في 13 نوفمبر 2018.

240- قناة النهار، في 26 سبتمبر 2017.

241- قناة دزاير نيوز، في 2019/06/24.

242- وكالة الأنباء الجزائرية، في 2019/07/04.

الملاحق

الملحق 01

الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....	1.453.911.724,7
201 - 002 - حواصل التسجيل و الطابع.....	108.548.222,8
201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.120.087.480,5
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	503.171.694,8
201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....	10.000.000,0
201 - 005 - حواصل الجمارك.....	348.870.663,0
المجموع الفرعي (1)	**3.041.418.091,0**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	29.000.000,0
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	123.000.000,0
201 - 008 - الإيرادات النظامية.....	20.000,0
المجموع الفرعي (2)	**152.020.000,0**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	600.000.000,0
المجموع الفرعي (3)	**600.000.000,0**
مجموع الموارد العادية	**3.793.438.091,0**
2 - الجباية البترولية	
201 - 011 - الجباية البترولية.....	2.714.469.557,3
المجموع العام للإيرادات	**6.507.907.648,3**

الملحق 02

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	1.331.320	61.242.919
الفلاحة والري	160.787.844	235.599.403
دعم الخدمات المنتجة	55.793.219	72.755.609
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	485.491.071	635.781.484
التربية والتكوين	127.805.000	162.893.838
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	70.673.722	146.552.448
دعم الحصول على سكن	99.685.110	423.428.891
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.901.567.286**	**2.438.254.592**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	671.953.450
احتياطي لنفقات غير متوقعة	700.095.000	362.473.900
تسوية الديون المستحقة على الدولة	–	100.000.000
إعادة رسملة البنوك	–	30.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**700.095.000**	**1.164.427.350**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.601.662.286**	**3.602.681.942**

الملحق 03

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.222.221.000
مصالح الوزير الأول	4.497.060.000
الدفاع الوطني	1.230.000.000.000
الشؤون الخارجية	38.066.300.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	418.409.273.000
العدل	75.862.145.000
المالية	86.980.203.000
الطاقة	50.800.596.000
المجاهدين	224.959.977.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.284.704.000
التربية الوطنية	709.558.540.000
التعليم العالي والبحث العلمي	317.336.878.000
التكوين والتعليم المهنيين	47.840.500.000
الثقافة	15.284.380.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.312.296.000
الشباب والرياضة	35.462.228.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67.385.008.000
الصناعة والمناجم	4.727.613.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	235.295.108.000
السكن والعمران والمدينة	16.281.000.000
التجارة	18.378.207.000
الاتصال	21.008.144.000
الأشغال العمومية والنقل	49.959.375.000
الموارد المائية	14.145.239.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.202.041.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	398.970.409.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	153.695.039.000
العلاقات مع البرلمان	231.760.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.136.204.000
المجموع الفرعي	**4.276.292.448.000**
التكاليف المشتركة	678.184.088.000
المجموع العام	**4.954.476.536.000**

الملحق 04

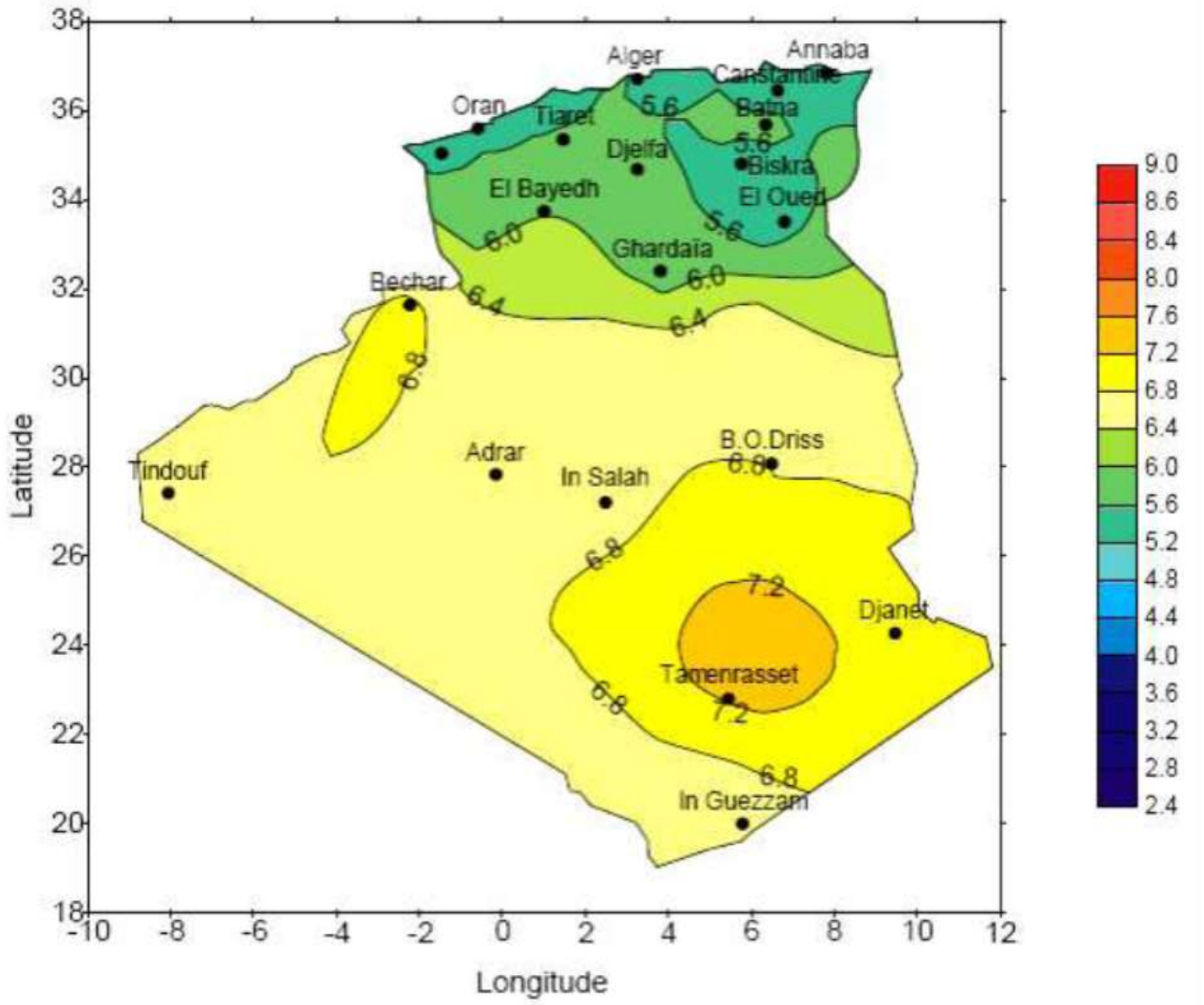

Irradiation solaire globale reçue sur plan incliné à la latitude du lieu : *moyenne annuelle*

الملحق 05 جدول يبين إنتاج الجزائر للطاقة الكهربائية بالطاقات البديلة حسب الولايات

الولاية	نوع الطاقة البديلة	الطاقة المنتجة)وات (
العاصمة	Solaire /Eolien	46 610
أدرار	Solaire	234 900
باتنة	Solaire	7 500
بشار	Solaire	48 000
بسكرة	Solaire	5 000
بليدة	Solaire	6 000
برج بوعريريج	Solaire	2 000
بويرة	Solaire	3 000
قسنطينة	Solaire	1 500
جلفة	Solaire /Eolien	114 700
البيض	Solaire	78 500
الواد	Solaire /Eolien	31 000
غرداية	Solaire	32 750
إليزي	Solaire	153 850
خنشلة	Solaire	13 000
الأغواط	Solaire /Eolien	93 300
معسكر	Solaire	1 000
المدية	Solaire	5 000
مسيلة	Solaire /Eolien	45 500
النعامة	Solaire /Eolien	88 400
ورقلة	Solaire	60 600
أم البواقي	Solaire	12 500
تمنراست	Solaire	578 500
تبسة	Solaire	64 000
تيارت	Solaire /Eolien	89 500
تندوف	Solaire	96 150
تيبازة	Solaire	2 400
تيزي وزو	Solaire	6 000
تلمسان	Solaire /Eolien	54 500
سعيدة	Solaire	40 200
سطيف	Solaire	4 800
سيدي بلعباس	Solaire	39 000
سوق أهراس	Solaire	6 000
انتاج غير محدد	Solaire	287 600
	Total	**2 353 260**

ملخص الدراسة:

تناولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على أحد أهم المشكلات التي تعاني منها الدول عموما والنامية خصوصا بسبب تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى لتزايد حجم الإنفاق العام من جهة وعدم مواكبة الإيرادات العامة للإنفاق العام من جهة أخرى ألا وهي العجز الموازني ولتغطية هذا العجز تقوم الدولة باتباع عدة آليات إما أن تكون تقليدية متمثلة في السياسة الضريبية (الجباية العادية وغير العادية) والديون العامة، وأخيرا سياسة التمويل غير التقليدي حيث يعتبر أداة من أدوات السياسة النقدية حيث يقوم بنك الجزائر من خلالها بإصدار كتلة نقدية إضافية أي بدون مقابل وشراء السندات الحكومية، يتم طرحها في الاقتصاد، وتستخدم في الأزمات المالية من أجل الانقاض المالي وعلى الرغم من مفعولها الايجابي في المدى القصير و المتوسط إلا أن آثارها الضارة تظهر في المدى الطويل و تتمثل في الارتفاع القوي في معدلات التضخم و انخفاض القوة الشرائية، ونظرا لهذه الآثار اقترحنا آليات بديلة تتمثل في التنويع الاقتصادي بتفعيل القطاعات الراكدة وإضافة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي، و التوجه نحو التمويل الإسلامي لتمويل العجز الموازني.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة ـ العجز الموازني ـ آليات تمويل العجز الموازني.

Summary:

In this study, we highlighted one of the most important problems facing countries in general and developing countries, especially because of the increasing state intervention in economic life, which led to the increase in the volume of public expenditure on the one hand and the failure to keep pace with public revenues on public expenditure. The state, by adopting several mechanisms, either traditional, such as tax policy (regular and extraordinary collection), public debt, and finally the non-conventional financing policy, which is considered a tool of monetary policy, whereby the Bank of Algeria issues an additional cash block Bonds Are being put into the economy. They are used in financial crises for financial ruin. Despite their positive effect in the short and medium term, their harmful effects appear in the long run. These are the strong rise in inflation and the decline in purchasing power. We proposed alternative mechanisms of economic diversification by activating stagnant sectors, adding renewable energies to the energy mix, and moving towards Islamic finance to finance the budget deficit.

Keywords: Public budget, Budget Deficit, Mechanisms for financing the budget deficit.